أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
3 أغسطس 2026م
20 صفر 1448هـ
91

الطاعون

من بين أنقاض الحرب، يتسلل خطر آخر لا يقل فتكاً عن الرصاص. ففي غضون سنوات قليلة، ارتفعت مضبوطات مخدر «الآيس» بنسبة 675%، فيما صادرت السلطات 11,7 مليون حبة كبتاغون، وأكثر من 3,3 طن من مختلف أنواع المخدرات. وبين غياب الإحصاءات الرسمية وتزايد الضغط على مراكز العلاج، تتسع دائرة الإدمان لتبتلع آلاف الشباب، في تهديد متصاعد للأمن القومي والسلم الاجتماعي. هذا الملف يتتبع كيف تحولت المخدرات إلى واحدة من أخطر معارك السودان الصامتة.

المخدرات... المعركة التي لا تسمع طلقاتها

حين تُذكر الحرب في السودان، تتجه الأذهان فوراً إلى أصوات المدافع، والطائرات المسيّرة، والمنازل المهدمة، وقوافل النازحين التي لا تنتهي. نتذكر المدن التي تحولت إلى خرائب، والأسر التي شتتها النزوح، والاقتصاد الذي أنهكه الدمار، وملايين الأطفال الذين حُرموا من التعليم. لكن، وسط كل هذه الصور الصاخبة، ثمة حرب أخرى بدأت تتسلل في صمت، لا يسمع الناس دوي انفجاراتها، ولا تتصدر نشرات الأخبار كل يوم، لكنها ربما تكون الأشد خطراً لأنها تستهدف ما تبقى من قدرة هذا الوطن على النهوض.

إنها حرب المخدرات.

قد تنتهي المعارك بتوقيع اتفاق سياسي، وقد تتوقف البنادق تحت ضغط الإرهاق أو بفعل الوساطات الدولية، لكن المجتمعات التي تنخرها المخدرات تظل تخوض حرباً طويلة مع نفسها، حرباً لا تُحسم في ميادين القتال، وإنما في البيوت، والمدارس، والجامعات، وأماكن العمل، وفي عقول الشباب الذين يمثلون رأس المال الحقيقي لأي أمة.

لقد خلّفت الحرب في السودان فراغاً أمنياً واسعاً، وأضعفت مؤسسات الدولة، ومزقت شبكات الرقابة الاجتماعية التي كانت تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة الانحراف والجريمة. وفي مثل هذه البيئات تنمو الجريمة المنظمة بسرعة، وتجد شبكات تهريب المخدرات فرصتها الذهبية. وما كان في الماضي مجرد ممر لعبور السموم، أصبح اليوم سوقاً مفتوحة، بل ومركزاً للإنتاج والتصنيع والتوزيع، مستفيداً من الفوضى، وضعف الرقابة، والانهيار الاقتصادي، وتراجع مؤسسات إنفاذ القانون في كثير من المناطق.

لكن الكارثة لا تُقاس بعدد الشحنات المضبوطة، ولا بكميات الحبوب المخدرة التي تعلن السلطات مصادرتها بين حين وآخر. فهذه الأرقام لا تمثل سوى الجزء المرئي من جبل الجليد. أما الجزء الأعظم، فهو أولئك الشباب الذين يسقطون بعيداً عن عدسات الكاميرات، داخل الأحياء الفقيرة، وفي مناطق التعدين، ومعسكرات النزوح، والمدن التي أنهكتها الحرب، حيث يتحول الإدمان إلى ملاذ كاذب من الجوع والخوف والبطالة واليأس.

خلال إعداد التحقيق المنشور داخل هذا العدد، لم نكن نطارد الأرقام بقدر ما كنا نطارد الحكايات.

وجدنا أماً فقدت ابنها الأول، بينما يقاوم الثاني المرض نفسه. التقينا بأسرة لم تكن تعرف اسم مخدر «الإيس» إلا بعد أن تحول أحد أبنائها إلى شخص لا تعرفه، وانتهى الآخر إلى الموت. واستمعنا إلى أطباء يتحدثون عن ازدياد الحالات بصورة تنذر بالخطر، وإلى مختصين يؤكدون أن ما يصل إلى المستشفيات ليس سوى نسبة ضئيلة من الواقع، لأن آلاف المدمنين يظلون حبيسي البيوت أو الشوارع، بعيداً عن أي رعاية صحية أو نفسية.

لم تعد المخدرات تستهدف فئة بعينها. لقد سقط الحاجز الذي كان يربطها بطبقات اجتماعية محددة. فهي اليوم تدخل البيوت الفقيرة قبل الغنية، وتصل إلى المدن الصغيرة كما تصل إلى العواصم، وتغري الطالب والعامل والعاطل عن العمل على السواء. لقد أصبحت تجارة الموت أكثر ديمقراطية من كل شعارات السياسة؛ فهي لا تميز بين ضحية وأخرى، ولا تسأل عن القبيلة أو الجهة أو المستوى التعليمي، بل تبحث فقط عن إنسان أنهكته الظروف، وتعرض عليه وهماً مؤقتاً ينتهي غالباً بالموت أو الجنون أو السجن.

ولعل أخطر ما تكشفه هذه الظاهرة أنها لا تفتك بالفرد وحده، بل تعيد تشكيل المجتمع بأسره. فكل مدمن هو أسرة تعيش تحت الضغط، وأم تذرف الدموع كل ليلة، وأب يشعر بالعجز، وأطفال يكبرون في بيئة يطاردها الخوف، واقتصاد يخسر طاقة إنتاجية جديدة، ودولة تتحمل أعباء إضافية في العلاج والأمن والقضاء. إن خسائر المخدرات لا تُقاس بالكيلوغرامات المضبوطة، وإنما بالأعمار التي تضيع، والعقول التي تنطفئ، والأحلام التي تُدفن قبل أن ترى النور.

ومن هنا، فإن النظر إلى هذه القضية باعتبارها مجرد ملف أمني يمثل اختزالاً خطيراً للمشكلة. فالمداهمات الأمنية، مهما بلغت أهميتها، لن تكون كافية إذا لم تتزامن مع مشروع وطني يعالج جذور الأزمة. فالشاب الذي يعيش بلا تعليم، ولا فرصة عمل، ولا أفق للمستقبل، يظل فريسة سهلة لكل أشكال الاستغلال، سواء حملت بندقية أو حبة مخدرة.

ولا يمكن فصل انتشار المخدرات عن واقع الحرب الممتدة. فالمجتمعات التي تتعرض لانهيار اقتصادي ونزوح جماعي وتفكك أسري تصبح أكثر هشاشة أمام شبكات الجريمة المنظمة. كما أن ملايين الأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة، وآلاف الشباب الذين فقدوا أعمالهم، يشكلون بيئة مثالية لتوسع هذه التجارة القاتلة، إذا لم تُتخذ سياسات عاجلة تعيد دمجهم في التعليم وسوق العمل والحياة العامة.

إن السودان اليوم لا يحتاج فقط إلى إعادة إعمار الجسور والطرق ومحطات الكهرباء، بل يحتاج قبل ذلك إلى إعادة إعمار الإنسان. فالأوطان لا تُبنى بالإسمنت وحده، وإنما بالعقول السليمة، والنفوس المعافاة، والثقة في المستقبل. وإذا نجحت المخدرات في تدمير الجيل الذي سيحمل مسؤولية إعادة البناء، فإن كل مشروعات الإعمار ستبقى هياكل صامتة بلا روح.

لقد آن الأوان لأن تتحول مكافحة المخدرات إلى أولوية وطنية، لا تقل أهمية عن وقف الحرب وإغاثة المنكوبين. فالمعركة ليست مع تجار السموم وحدهم، وإنما مع الأسباب التي تسمح لهم بالتمدد؛ الفقر، والبطالة، واليأس، وضعف مؤسسات الدولة، وتراجع منظومة القيم، وغياب برامج الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل.

هذا الملف محاولة للاقتراب من واحدة من أخطر القضايا التي تواجه السودان في هذه المرحلة المفصلية. لا نزعم أننا أحطنا بكل جوانبها، لكننا نؤمن أن الصمت لم يعد خياراً. فكل يوم يمر من دون مواجهة حقيقية يمنح شبكات المخدرات فرصة جديدة، ويضيف اسماً جديداً إلى قوائم الضحايا.

لقد دفع السودان ثمناً باهظاً للحرب، ولا يحتمل أن يدفع الثمن مرة أخرى على يد المخدرات. وإذا كانت المدافع قد هدمت الحجر، فإن السموم تهدم البشر. وما من وطن يستطيع أن ينهض إذا خسر أبناءه مرتين؛ مرة في ساحات القتال، ومرة في دهاليز الإدمان.

إن إنقاذ الشباب اليوم ليس عملاً خيرياً، ولا مجرد واجب أخلاقي، بل هو معركة وجود. فمستقبل السودان لن تحدده فقط نتائج المفاوضات أو موازين القوى، وإنما سيحدده أيضاً مصير هذا الجيل: هل سيخرج من رماد الحرب ليبني وطناً جديداً، أم ستسبقه إليه المخدرات، فتسرق منه...

الغلاف

من بين أنقاض الحرب، يتسلل خطر آخر لا يقل فتكاً عن الرصاص. ففي غضون سنوات قليلة، ارتفعت مضبوطات مخدر «الآيس» بنسبة 675%، فيما صادرت السلطات 11,7 مليون حبة كبتاغون، وأكثر من 3,3 طن من مختلف أنواع المخدرات. وبين غياب الإحصاءات الرسمية وتزايد الضغط على مراكز العلاج، تتسع دائرة الإدمان لتبتلع آلاف الشباب، في تهديد متصاعد للأمن القومي والسلم الاجتماعي. هذا الملف يتتبع كيف تحولت المخدرات إلى واحدة من أخطر معارك السودان الصامتة.

وجهات نظر

عندما تجتمع الحرب مع الجفاف.. المجاعة هي الناتج المتوقع
حيدر المكاشفي 12

بين الثورة والوعي:
علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور وأزمة استقبال الطليعة في السودان الحديث
د. وجدي كامل 15

الوثيقة الدستورية... عندما تحولت الثغرات إلى بوابة لانهيار الانتقال
هويدا سنادة 52

السودان الذي التهمته الحرب: 145.7 مليار دولار خسائر تقديرية
عمر سيد احمد 55

قراءة في قراءة الخبير كيروس
حرب السودان تنذر باشعال القرن الافريقي
د. صلاح أحمد الحبو 65

شمال كردفان... حين يصبح غياب المعلومة جزءاً من الصراع
نون كشكوش 68

58
نانسي وجمهورها.. أداء كورالي مبهر يضيء ليالي الغربة

العطش يطارد بورتسودان.. أزمة مياه خانقة تضاعف معاناة السكان 04

مرتضى كبير.. سرقت الحرب أبناءه وعينه وكليته، لكنها عجزت عن انتزاع حلمه 07

الدامر تنتفض في وجه «الطاعون» 23

الأمطار في النيل الأبيض.. انهيار المنازل يفتح الباب أمام شبح الأوبئة 32

على خلفية تقرير «آفريكا إنتلجنس» العطا في رئاسة الأركان.. دور سياسي أقل وسيطرة أكبر على الجيش 35

د. جون قرنق.. إرث منقسم بين ضفتين 40

خط الصدع في شمال إثيوبيا:
القتال يتجدد في إقليم تيغراي 42

للثقافة دور.. مدن تنهض ثقافياً في وجه الحرب 49

ما يريدون سماعه: تسييس الاستخبارات الأمريكية 72

آفاق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

العطش يطارد بورتسودان..

أزمة مياه خانقة تضاعف معاناة السكان

ملخص

تحولت أزمة المياه في بورتسودان إلى معاناة يومية للسكان، بعد تراجع الإمدادات وارتفاع أسعار المياه، حيث أصبح الحصول على «جوز المويه» يشكل عبئًا إضافيًا على الأسر في مدينة استقبلت أعدادًا كبيرة من النازحين منذ اندلاع الحرب.

تعود أسباب الأزمة إلى ضعف الإمداد الكهربائي الذي يؤثر على تشغيل محطات التحلية، وشح الموارد المائية، ومحدودية الاعتماد على الآبار الجوفية بسبب ارتفاع الملوحة، إلى جانب تراجع مخزون سد خور أربعات الذي يمثل أحد المصادر الرئيسية للمياه.

ضاعفت الحرب الضغوط على المدينة بعد تحولها إلى مركز إداري وإنساني رئيسي للبلاد، مع زيادة عدد السكان وارتفاع الطلب على المياه، في وقت لم تواكب فيه البنية التحتية الزيادة السكانية، ما دفع كثيرًا من المواطنين للاعتماد على عربات نقل المياه بأسعار مرتفعة.

يرى مختصون أن الحلول المؤقتة لم تعد كافية، مطالبين بتوسعة محطات التحلية، وتأهيل شبكات المياه، وضمان استقرار الكهرباء، مؤكدين أن أزمة المياه في بورتسودان أصبحت قضية تمس الصحة العامة والاستقرار الاجتماعي، وليست مجرد مشكلة خدمية عابرة.

لم تعد أزمة المياه في مدينة بورتسودان مجرد انقطاع مؤقت لخدمة أساسية، بل تحولت إلى معركة يومية يخوضها السكان بحثًا عن قطرة ماء.

أفق جديد

لم تعد أزمة المياه في مدينة بورتسودان مجرد انقطاع مؤقت لخدمة أساسية، بل تحولت إلى معركة يومية يخوضها السكان بحثًا عن قطرة ماء. فمع تراجع الإمدادات، وارتفاع ساعات انقطاع الكهرباء، ومحدودية المصادر المائية، وجدت آلاف الأسر نفسها أمام واقع أكثر قسوة، حيث تضاعفت أسعار المياه إلى مستويات غير مسبوقة، وقفز سعر «جوز المويه» إلى نحو ألفي جنيه، في مدينة أصبحت الملاذ الإداري والإنساني للبلاد منذ اندلاع الحرب، واستقبلت مئات الآلاف من النازحين والمؤسسات الحكومية.

ويقول مواطنون إن الأزمة تتكرر بوتيرة متزايدة، إلا أن حدتها هذا العام جاءت أكبر نتيجة تزامن عدة عوامل، أبرزها ضعف الإمداد الكهربائي الذي يؤثر على تشغيل محطات التحلية، وشح الموارد المائية، فضلًا عن محدودية الاستفادة من المياه الجوفية بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في كثير من الآبار، الأمر الذي يجعل المدينة تعتمد بصورة رئيسية على محطات تحلية مياه البحر الأحمر.

ويقول ناصر عبد الله، أحد سكان حي ديم المدينة، لـ«أفق جديد»، إن الحصول على المياه أصبح يستنزف جزءًا كبيرًا من دخل الأسرة. وأضاف: «لم نعد نفكر في شراء احتياجات أخرى قبل أن نؤمن المياه. الأسعار ترتفع باستمرار، وأحيانًا ننتظر ساعات حتى تصل عربات التوزيع، وقد نعود من دون أن نحصل على شيء».

أما ربة المنزل آمنة مصطفى، فتشير إلى أن الأزمة غيرت تفاصيل الحياة اليومية داخل المنازل. وتقول لـ«أفق جديد»: «أصبحنا نقلل استخدام المياه في الطهي والغسيل والاستحمام، ونخزن أي كمية تتوفر خوفًا من الانقطاع. الأطفال أكثر المتضررين، لأن احتياجاتهم اليومية لا يمكن تأجيلها».

ولا تقتصر تداعيات الأزمة على الأسر وحدها، بل امتدت إلى أصحاب الأنشطة التجارية الصغيرة. ويوضح أزهري عباس، وهو صاحب مطعم شعبي، لـ«أفق جديد»، أن ارتفاع أسعار المياه انعكس مباشرة على تكلفة إعداد الطعام والمشروبات، قائلًا: «نشتري المياه بأسعار مرتفعة، ولا نستطيع رفع أسعار الوجبات بنفس النسبة، لأن المواطنين بالكاد يستطيعون تحمل تكاليف المعيشة».

ووفقًا لتقديرات غير رسمية، يقطن مدينة بورتسودان نحو نصف مليون نسمة، كانوا يعانون أصلًا شحًا مزمنًا في إمدادات المياه حتى قبل اندلاع الحرب. وتعتمد المدينة بصورة رئيسية على مياه الأمطار الموسمية التي تُخزن في خزانات وسدود، أبرزها «خور أربعات»، غير أن هذه الموارد غالبًا ما تنفد قبل نهاية موسم الجفاف، مما يجعل أزمة المياه تتجدد سنويًا.

وعلى مدى سنوات، تعاقبت حكومات عدة على إطلاق وعود بتنفيذ مشروع لنقل مياه الشرب من نهر النيل إلى بورتسودان، إلا أن تلك الوعود لم تتجاوز مرحلة الإعلان، وظلت المدينة تواجه تحدياتها المائية بالحلول المؤقتة.

وازدادت الأزمة تعقيدًا منذ اندلاع الحرب في السودان، بعدما تحولت بورتسودان إلى المركز الإداري والإنساني الرئيس في البلاد، واستقبلت مئات الآلاف من النازحين. وتشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن مائة ألف نازح استقروا بصورة دائمة في المدينة، بينما يتوافد إليها آخرون لإنجاز المعاملات الحكومية أو السفر إلى الخارج، باعتبارها المنفذ الجوي والبحري الوحيد الذي ظل يعمل طوال فترة الحرب. وأدى هذا التوسع السكاني الكبير إلى زيادة غير مسبوقة في الطلب على المياه، في وقت لا تزال فيه البنية التحتية والإمدادات عاجزة عن مواكبة الاحتياجات المتزايدة.

ويؤكد مواطنون أن الأزمة أصبحت عبئًا اقتصاديًا جديدًا يضاف إلى سلسلة من الأعباء التي فرضتها الحرب، بدءًا من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، وصولًا إلى تكاليف السكن والمواصلات، ما جعل تأمين المياه يمثل أولوية يومية تسبق كثيرًا من الاحتياجات الأخرى.

ويقول خبير المياه عاطف تاج الدين لـ«أفق جديد»، إن المدينة تعتمد في المياه على «سد خور أربعات»، الذي تبلغ سعته التخزينية نحو 3 ملايين متر مكعب، و«سد خور موج»، لكن في

الحصول على المياه أصبح يستنزف جزءًا كبيرًا من دخل الأسرة، ولم نعد نفكر في شراء احتياجات أخرى قبل أن نؤمن المياه.

المواطنون : أصبحنا نقلل استخدام المياه في الطهي والغسيل والاستحمام، ونخزن أي كمية تتوفر خوفًا من الانقطاع

الفترة الأخيرة لم تُخزن فيه أي مياه، والخيران هما أنهار موسمية الجريان، وبالمدينة نحو 60 بئرًا، تعمل منها الآن 45 لتغذي الخطوط الرئيسية.

ويرى مختصون أن طبيعة بورتسودان الجغرافية تجعل ملف المياه أكثر تعقيدًا مقارنة بمدن أخرى، إذ تعتمد المدينة بدرجة كبيرة على محطات تحلية مياه البحر، وهي منشآت تحتاج إلى إمداد كهربائي مستقر لضمان استمرار الإنتاج. كما أن الملوحة العالية في معظم الآبار الجوفية تحد من إمكانية الاعتماد عليها كمصدر بديل، الأمر الذي يجعل أي اضطراب في الكهرباء أو التشغيل ينعكس سريعًا على الإمدادات.

ومع تزايد الكثافة السكانية التي شهدتها المدينة خلال السنوات الأخيرة، ارتفع الطلب على المياه بصورة تفوق قدرات البنية التحتية الحالية، وهو ما دفع كثيرًا من المواطنين إلى شراء المياه من الناقلات الخاصة بأسعار متزايدة، وسط مطالبات بتوسعة محطات التحلية، وتأهيل الشبكات، وضمان استقرار التيار الكهربائي.

ويقول المواطن أنس الجيلي لـ«أفق جديد»، إن أكثر ما يقلق السكان هو غياب الحلول السريعة، مضيفًا: «نتحمل الظروف، لكننا نريد خطة واضحة. المياه ليست سلعة كمالية، بل أساس للحياة، ولا يمكن أن يبقى المواطن رهينًا لعربات المياه والأسعار المتقلبة».

وتشاركه الرأي المواطنة فاطمة عيسى، التي أوضحت أن كثيرًا من الأسر أصبحت تضطر إلى تقنين استهلاك المياه إلى الحد الأدنى. وقالت لـ«أفق جديد»: «حين يصبح الحصول على الماء هو الهم الأول للأسرة، فإن كل تفاصيل الحياة الأخرى تتعطل، من النظافة إلى الصحة، وحتى قدرة الأطفال على مواصلة حياتهم بشكل طبيعي».

وتبرز الأزمة تحديًا متزايدًا أمام السلطات المحلية، في وقت يطالب فيه المواطنون بإجراءات عاجلة تشمل تأمين الكهرباء لمحطات التحلية، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وتطوير مصادر إمداد أكثر استدامة، بما يحد من تكرار الأزمة ويخفف العبء عن السكان.

وتؤكد معاناة سكان بورتسودان أن توفير المياه لم يعد مجرد ملف خدمي، بل قضية ترتبط بالصحة العامة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فكل يوم يمر دون معالجة جذرية يعني مزيدًا من الأعباء على الأسر، ومزيدًا من الضغوط على مدينة أصبحت تحمل فوق طاقتها أعباء الحرب والنزوح. وبينما تتواصل رحلة البحث اليومية عن الماء، يبقى السؤال الأكثر إلحاحًا: إلى متى يظل سكان بورتسودان يدفعون ثمن العطش في مدينة يحيط بها البحر من كل جانب؟

الأزمة غيرت تفاصيل الحياة اليومية داخل المنازل، وأصبح الأطفال أكثر المتضررين لأن احتياجاتهم اليومية لا يمكن تأجيلها.

كرة القدم... آخر ما تبقى من الوطن

مرتضى كبير.. سرقت الحرب أبناءه وعينه وكليته، لكنها عجزت عن انتزاع حلمه

ملخص

يروي التقرير قصة لاعب ومدرب كرة القدم السوداني مرتضى كبير، الذي يعيش لاجئًا في معسكر كرياندنقو بأوغندا بعد أن فقد منزله وأُصيب خلال الحرب، مؤكدًا أن معاناته الشخصية تعكس مأساة آلاف السودانيين الذين شردتهم الحرب.

رغم ظروف اللجوء، أسس مرتضى فريقًا للأطفال داخل المعسكر، وحوّل ملعبًا ترابيًا إلى مساحة تمنحهم الأمل وتساعدهم على تجاوز آثار الحرب، مؤمنًا بأن الرياضة يمكن أن تكون وسيلة لحماية الأطفال واستعادة جزء من طفولتهم.

يستعرض التقرير الخسائر الفادحة التي تعرض لها مرتضى، إذ فقد البصر في إحدى عينيه وإحدى كليتيه، كما قُتل اثنان من أطفاله، بينما ظل مصير ابنه الأكبر مجهولًا منذ اندلاع الحرب، قبل أن يلتقي بأسرته مجددًا بعد أكثر من عام من الفراق.

يختتم التقرير برسالة أمل، إذ يرى مرتضى أن كرة القدم تعلم قيم التعايش والاحترام بعيدًا عن الانقسامات، ويؤكد أن أطفال السودان يستحقون مستقبلًا أفضل، وأن الإيمان بإمكانية نهوض البلاد لا يزال أقوى من آثار الحرب والفقد.

«هذه ليست كرة قدم فقط... هذه محاولة لإنقاذ أرواح.»

كرياندنقو – سمر سليمان

في معسكرات اللجوء لا تُقاس الأيام بالتقويم، وإنما بما ينجو من الخيام بعد المطر، وما يبقى من الذاكرة بعد الفقد، وما يستطيع الإنسان أن يحمله معه بعدما تتركه الحرب بلا بيت ولا مدينة ولا أسماء مألوفة.

هناك، في معسكر كرياندنقو شمالي أوغندا، لم يكن تأخر مرتضى كبير عن موعد المقابلة أمرًا يحتاج إلى اعتذار طويل. كانت السماء قد اعتذرت عنه قبل أن يصل.

في الليلة السابقة هطلت أمطار استوائية غزيرة، لا تعرف الشفقة على الخيام المصنوعة من المشمعات والأعمدة الخشبية الهشة. انهار الكرنك الصغير الذي يأوي أسرته، وقضى الرجل الليل بأكمله ممسكًا بطرف مشمع قديم، يحاول أن يمنع المطر من الوصول إلى زوجته ومن بقي من أسرته.

لم يكن يحاول حماية سقف من السقوط، بل ما تبقى من الإحساس بأن للأسرة بيتًا، ولو كان مؤقتًا.

حين وصل في صباح اليوم التالي، بدا التعب مرسومًا على وجهه أكثر من تجاعيد العمر. عين واحدة تنظر إلى العالم، والأخرى تركتها الحرب خلفها. جسد أنهكته الإصابات، لكن خطواته ظلت تحمل إصرار مدرب يدخل ملعبًا قبل بداية المباراة.

ابتسم بخجل وقال:

«سامحوني... المطر هدم الكرنك.»

ثم جلس.

ومنذ الجملة الأولى، بدا واضحًا أن الرجل لا يروي قصة لاجئ، بل يروي سيرة وطن كامل انكسر، وما زال يحاول الوقوف.

الحروب لا تسرق البشر دفعة واحدة.

إنها تبدأ بسرقة تفاصيلهم الصغيرة.

تنتزع الشارع الذي يعرف أسماءهم، ثم البيت، ثم الجيران، ثم العمل، ثم الأحلام، وبعدها يصبح الإنسان مطالبًا بأن يتذكر

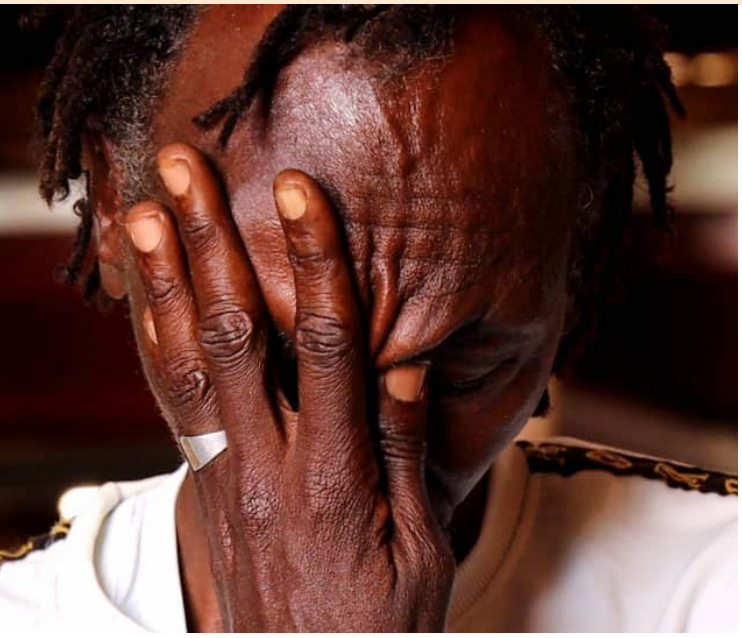

كيف كانت حياته قبل أن يتحول إلى رقم داخل معسكر للاجئين.

هذا تمامًا ما حدث مع مرتضى كبير.

قبل الحرب، كان اسمًا معروفًا في كرة القدم السودانية.

ارتدى قمصان أندية كبيرة مثل الهلال والمريخ وأهلي شندي وحي العرب بورتسودان وهلال الأبيض ومريخ الدلنج، كما حمل شعار المنتخب السوداني، قبل أن ينتقل بعد الاعتزال إلى التدريب.

حصل على الرخصة التدريبية (C)، وعمل مدربًا لعدة أندية، ثم أصبح مساعدًا للمدرب في نادي MB المصري إلى جانب الكابتن إبراهيم حسن.

كانت حياته تسير وفق خطة واضحة.

ملعب...

تمرين

لاعبون...

مستقبل.

لكن الحرب لا تعترف بالخطط.

في لحظة واحدة، تحولت خطوط الملاعب إلى خطوط نزوح، وأصبحت الرحلة إلى التدريب رحلة للبحث عن الماء والغذاء والأمان.

حين وصل إلى معسكر كرياندنقو كان يمكنه أن يفعل ما يفعله آلاف اللاجئين.

«كل طفل يأتي إلى التدريب أشعر أنني أنقذته لساعات من الشارع... ومن اليأس... ومن ذكريات الحرب.»

مرتضي: إلى اليوم لا أعرف... هل هو حي أم ميت.» (عن ابنه المفقود)

«كل يوم أدعو الله أن يجمعني به.»

أن يجلس.
أن ينتظر.
أن يستسلم.
لكنه اختار شيئًا مختلفًا.
بحث أولًا عن الأطفال.
كان يراهم يجلسون في مجموعات صغيرة، يحمل كل واحد منهم حربه الخاصة في عينيه.
بعضهم فقد والده.
بعضهم فقد أمه.
وبعضهم لم يعد يعرف إن كانت أسرته ما تزال على قيد الحياة.
كانوا يلعبون بالتراب، لأنهم لا يملكون شيئًا آخر.
في تلك اللحظة، عاد المدرب داخله إلى الحياة.
جمع الأطفال.
رسم بقدميه حدود ملعب فوق الأرض الترابية.
لم تكن هناك شباك.
ولا كرات كافية.
ولا أحذية رياضية.
لكن كان هناك شيء أهم من كل ذلك.
الأمل.
بدأ التدريب.
وأصبح الملعب الصغير مساحة مؤقتة ينسى فيها الأطفال أصوات المدافع.
شيئًا فشيئًا، صار الأطفال ينتظرون موعد التدريب أكثر من انتظار حصص الإغاثة.
فالرياضة بالنسبة إليهم لم تعد لعبة.
كانت علاجًا.
وكانت طريقة لاستعادة طفولتهم التي سُرقت.
يقول مرتضى لـ»أفق جديد»:
«كل طفل يأتي إلى التدريب أشعر أنني أنقذته لساعات من الشارع... ومن اليأس... ومن ذكريات الحرب.»
ثم يصمت قليلًا قبل أن يضيف:
«هذه ليست كرة قدم فقط... هذه محاولة لإنقاذ أرواح.»
قاد فريق المعسكر إلى المركز الثاني في إحدى البطولات المحلية، لكن الإنجاز بالنسبة إليه لم يكن الكأس.
الكأس يمكن أن تُكسر.
أما الطفل الذي يبتسم بعد أشهر من الصمت، فهو بطولة لا تمنحها أي لجنة تحكيم.
يؤمن الرجل بأن بين أطفال المعسكر مواهب تستطيع الوصول إلى المنتخب السوداني، وربما إلى كأس العالم يومًا ما.
لكن الطريق طويل.
الجوع يسبق التدريب.
والفقر يسبق الموهبة.
وكثير من الأطفال يتركون الكرة بحثًا عن أي عمل يساعد أسرهم على البقاء.
لهذا يشعر مرتضى أن معركته ليست مع الفرق المنافسة.
بل مع اليأس.
غير أن الرجل الذي يمنح الأطفال الأمل، يحمل داخله حزنًا لا يكاد يُحتمل.
كلما عاد الحديث إلى الحرب، تغير صوته.
تتثاقل الكلمات.
ويصبح الصمت أبلغ من الجمل.
كان يعيش مع أسرته في منطقة العزبة بكوبر.
هناك كان البيت.
وهناك كانت الذكريات.
وهناك كان أبناؤه يكبرون.
ثم جاءت الحرب.
وخلال أيام قليلة، صار كل شيء أثرًا بعد عين.
لم يخسر المنزل فقط.
أصيب إصابة بالغة أفقدته البصر في عينه اليمنى.
وفقد إحدى كليتيه.
لكن تلك الجراح الجسدية، على قسوتها، لم تكن أقسى ما حمله معه.
الجرح الحقيقي كان يحمل أسماء.
أحمد.
مبارك.
مودة.
ابنه الأكبر أحمد، الذي كان يبلغ الثانية والعشرين، خرج في الأيام الأولى للحرب.
ومنذ يوليو 2023 انقطعت أخباره تمامًا.
لا رسالة.
لا اتصال.
لا شاهد.
لا قبر.

«لا يوجد ألم أكبر من أن يدفن الإنسان أبناءه... ويبقى عاجزًا حتى عن السؤال: لماذا؟»

«الحرب... عشان شنو؟»

«اليوم أصبحت الكراهية تسبق السلام.»

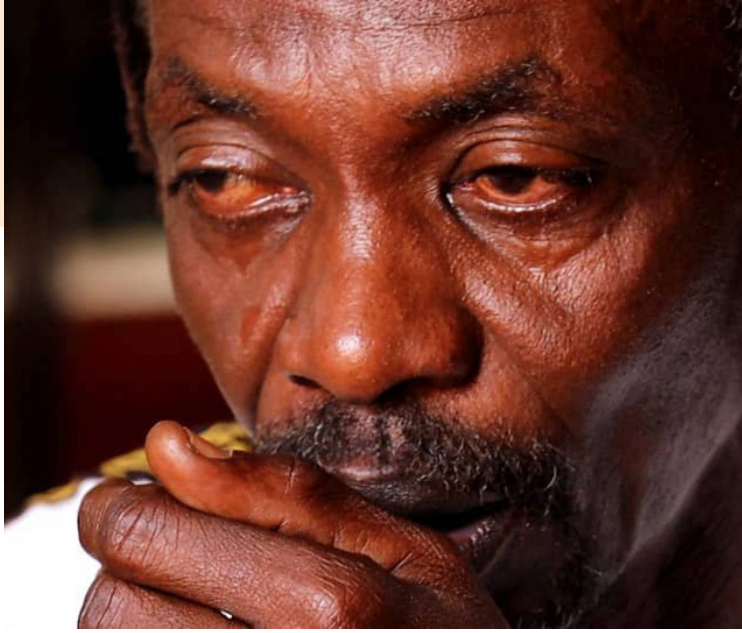

فقط غياب مفتوح على كل الاحتمالات.
يخفض مرتضى رأسه طويلًا قبل أن يقول بصوت يكاد يختفي:
«إلى اليوم لا أعرف... هل هو حي أم ميت.»
ثم يرفع يديه قليلًا.
«كل يوم أدعو الله أن يجمعني به.»
في الحروب، لا يكون الفقد دائمًا موتًا.
أحيانًا يكون انتظارًا لا ينتهي.
وهذا ربما أشد قسوة.
أما الفاجعة التي كسرت قلبه، فجاءت مع قصف استهدف منطقة العزبة بكوبر.
في دقائق قليلة، فقد ابنه مبارك، ذو العشرة أعوام.
وابنته مودة، ذات التسعة أعوام.
ومعهما ثمانية عشر طفلًا آخر.
وفي القصف نفسه، رحلت أيضًا والدة زوجته، إلى جانب عشرات المدنيين.
يصمت مرتضى طويلًا.
لا لأن الكلمات غير موجودة.
بل لأن بعض الأحزان أكبر من اللغة.
ثم يقول:
«لا يوجد ألم أكبر من أن يدفن الإنسان أبناءه... ويبقى عاجزًا حتى عن السؤال: لماذا؟»
ذلك السؤال البسيط...
لماذا؟
هو السؤال الذي لم تستطع كل خطابات السياسة، ولا كل بيانات الحرب، ولا كل انتصارات الأطراف المتقاتلة أن تجيب عنه.

ومع اتساع رقعة الحرب، تفرقت الأسرة.
اتجه مرتضى إلى جنوب السودان.
بينما استطاعت زوجته، مع من بقي من أفراد الأسرة، الوصول إلى أوغندا.
عام ونصف كامل.
خمسمائة وأربعون يومًا تقريبًا.
لا أحد يعرف أين الآخر.
كل طرف يبحث عن الآخر وسط ملايين النازحين واللاجئين.
كانوا يفتشون في الأسماء.
وفي القوائم.
وفي وجوه الغرباء.
وفي الأخبار.
دون جدوى.
إلى أن جاءت المصادفة التي تشبه المعجزات.
داخل معسكر نيومانزي.
كان مرتضى يسير شاردًا، يحدث نفسه من شدة الهم.
وفجأة...
وجد أسرته أمامه.
يقول والدموع تسبق صوته:
«لم أصدق.»
ثم يبتسم لأول مرة.
«شكرت ربي كثيرًا.»
يصمت قليلًا.
ثم يلتفت بالسؤال الذي ظل يردده طوال اللقاء:
«تتخيلي كيف كان المشهد؟»
قبل أن يتبعه بالسؤال الأكبر:

«الحرب... عشان شنو؟»
لم يكن يقصد سؤالًا سياسيًا.
كان يسأل سؤال الأب.
وسؤال الإنسان.
وسؤال السوداني الذي رأى وطنه يتشقق أمام عينيه.
يقول:
«زمان كنا في الحي الواحد... المحس... والشايقية... والجعليين... والنوبة... والجنوبيين... والبقارة.»
ثم يبتسم بحنين واضح.
«كنا أهل.»

«زمان كنا في الحي الواحد... المحس... والشايقية... والجعليين... والنوبة... والجنوبيين... والبقارة... كنا أهل.»

«أنا مؤمن أن بين هؤلاء الأطفال من يستطيع أن يصل إلى كأس العالم... إذا وجد التدريب والرعاية.»

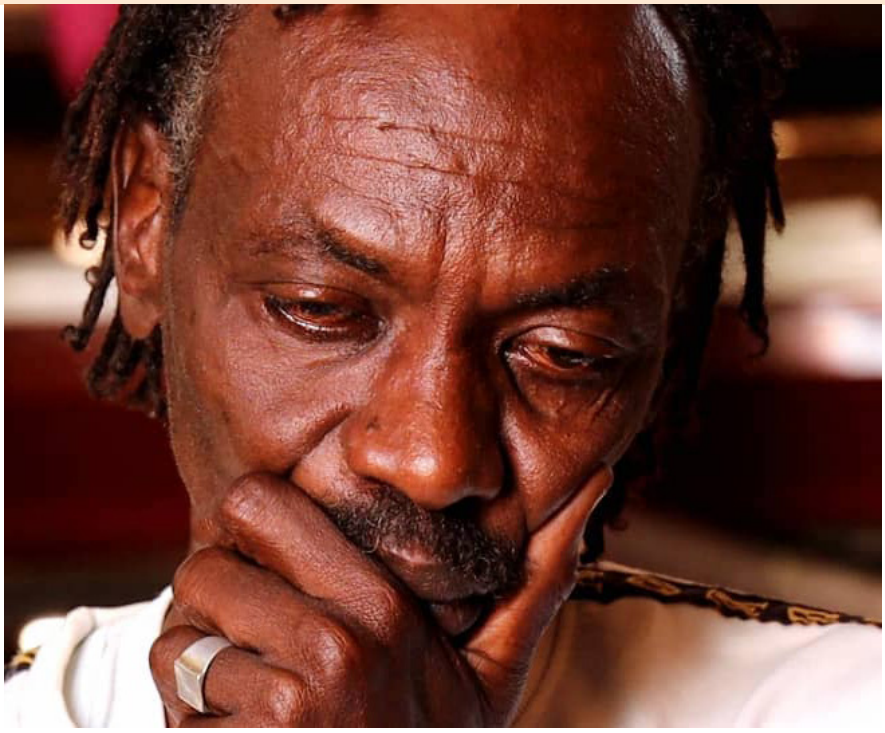

ويضيف:

«كنت تدخل بيت أي زول وتأكل من غير حساسية... ولا تنمر... ولا خوف.»

ثم يتنهد.

«اليوم أصبحت الكراهية تسبق السلام.»

يرى مرتضى أن أخطر ما فعلته الحرب ليس تدمير البيوت.

فالبيوت يمكن بناؤها من جديد.

أما الثقة بين الناس، فإذا انهارت، فإن إعادة بنائها تحتاج إلى أجيال.

الحرب، في نظره، لم تكتف بتمزيق الخرائط.

بل مزقت الفكرة التي عاش عليها السودانيون لعقود، وهي أن اختلاف القبائل والثقافات لم يكن يومًا سببًا يمنعهم من العيش معًا.

ورغم كل شيء، يعود الرجل كل صباح إلى الملعب الترابي.

ينادي الأطفال.

يرتبهم في صفوف.

يعلمهم كيف يمررون الكرة.

وكيف يحترمون الخصم.

وكيف يخسرون دون أن يكرهوا أحدًا.

ربما لأنه يدرك أن كرة القدم تعلم أشياء لا تستطيع السياسة تعليمها.

في الملعب، لا قيمة للقبيلة.

ولا للجهة.

ولا للون.

الكرة لا تسأل اللاعب من أين جاء.

بل تسأله ماذا يستطيع أن يقدم.

ولعل السودان، كما يقول مرتضى دون أن ينطقها حرفيًا، يحتاج إلى أن يتعلم من كرة القدم أكثر مما تعلمه من الحرب.

قبل أن تنتهي المقابلة، كان المطر قد بدأ يتساقط مرة أخرى فوق المعسكر.

نظر مرتضى إلى السماء.

ثم إلى الأطفال الذين يركضون حفاة خلف كرة قد يمة .

ابتسم.

كانت ابتسامة رجل خسر أكثر مما يحتمله أي إنسان.

لكنه ما زال يصر على أن المستقبل يمكن أن يولد من بين الأنقاض.

قال بثقة هادئة:

«أنا مؤمن أن بين هؤلاء الأطفال من يستطيع أن يصل إلى كأس العالم... إذا وجد التدريب والرعاية.»

ثم أضاف وكأنه يوجه رسالته إلى العالم كله:

«لا تتركوهم يضيعون... كما ضاعت أحلام جيل كامل.»

رفع بصره إلى السماء، وتوقف للحظة، قبل أن يختم بكلمات تختصر رحلته الطويلة من الملاعب إلى اللجوء، ومن الفقد إلى الرجاء:

«الحرب أخذت بيتي... وصحتي... وأبنائي... وفرقت أسرتي... لكنها لن تأخذ إيماني بأن السودان سيقوم من جديد. وما دمت أستطيع الوقوف في هذا الملعب، فسأظل أؤمن أن أطفال السودان يستحقون مستقبلًا أفضل من الحرب التي ورثوها.»

«الحرب أخذت بيتي... وصحتي... وأبنائي... وفرقت أسرتي... لكنها لن تأخذ إيماني بأن السودان سيقوم من جديد.»

عندما تجتمع الحرب مع الجفاف.. المجاعة هي الناتج المتوقع

حيدر المكاشفي

ملخص

يحذر الكاتب من أن استمرار تأخر الأمطار، بالتزامن مع الحرب، يهدد الموسم الزراعي في السودان، ما ينذر بأزمة غذائية قد تتطور إلى مجاعة، خاصة في ولايات دارفور وكردفان، وسط تعثر الزراعة وارتفاع أسعار المدخلات.

يرى أن الحرب والجفاف شكّلا معًا ضربة قاسية للقطاع الزراعي، إذ خرجت مساحات واسعة من الإنتاج بسبب المعارك والنزوح، بينما اضطر كثير من المزارعين إلى تأجيل الزراعة أو إعادة شراء البذور بعد تلفها.

يشير إلى أن تراجع الإنتاج الزراعي أدى إلى ارتفاع أسعار الذرة والسلع الأساسية، مع صعوبات تواجه المساعدات الإنسانية، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي ويزيد معاناة ملايين السودانيين.

يؤكد الكاتب أن إنقاذ الموسم الزراعي يتطلب تحركًا عاجلًا لدعم المزارعين وتوفير المدخلات ووقف الحرب، محذرًا من أن تجاهل الإنذارات المبكرة قد يقود البلاد إلى واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في تاريخها الحديث.

تحت عنوان (تأخر الأمطار والجفاف يهددان الموسم الزراعي والأمن الغذائي في السودان)، نشر موقع (سودان تربيون) تقريرًا ضافيًا ومخدومًا باحترافية عالية، يحذر من أزمة ماحقة قادمة ستضع البلاد على حافة المجاعة، واعتمد التقرير على رصد وضع الموسم الزراعي المطري في السودان، وحذّر من أن استمرار تأخر الأمطار وتراجع معدلاتها في الولايات الزراعية الرئيسة، بالتزامن مع الحرب، قد يقود البلاد إلى أزمة غذائية واسعة، وربما مجاعة في أجزاء كبيرة من دارفور وكردفان. وأوضح التقرير أن المزارعين في القضارف والبطانة لم يتمكن كثير منهم من بدء الزراعة، بينما تعرضت بذور زُرعت مبكرًا للتلف، في وقت تراجعت فيه المساحات المزروعة وارتفعت أسعار المدخلات الزراعية والمواد الغذائية بصورة حادة. كما أشار التقرير إلى أن الحرب والنزوح عطّلا الإنتاج الزراعي وأعاقا وصول المساعدات الإنسانية، وسط تحذيرات خبراء من تهديد مباشر للأمن الغذائي إذا استمر الوضع الراهن.

وما أصدق وأخطر ما ذهب إليه هذا التقرير، وحذر وأنذر منه، حيث لم تعد الحرب وحدها مصدر الخطر، إذ انضم إليها خصم آخر لا يقل قسوة، هو الجفاف وتأخر الأمطار، ليضع ملايين السودانيين أمام احتمال مواجهة أزمة غذائية قد تتطور إلى مجاعة واسعة النطاق إذا ضاع الموسم الزراعي الحالي. فالتقرير لا يتحدث عن مجرد تأخر هطول الأمطار، بل يرسم صورة مقلقة لشلل أصاب النشاط الزراعي في أهم الولايات المنتجة للغذاء. ففي القضارف التي طالما عُرفت بأنها مطمورة البلاد وسلة غذاء السودان، ما تزال مساحات واسعة فيها تنتظر هطول المطر، بينما اضطر كثير من المزارعين إلى تأجيل الزراعة أو إعادة شراء البذور بعد تلف ما زرعوه بسبب الانقطاع المفاجئ للأمطار. ومع كل يوم يمر، تضيق المواقيت الزمنية المناسبة للزراعة، وتتراجع فرص تحقيق إنتاج يكفي لسد حاجة البلاد.

غير أن الأزمة لا تقف عند حدود المناخ. فالحرب حوّلت الزراعة نفسها إلى نشاط محفوف بالمخاطر. ففي دارفور وكردفان خرجت آلاف الأفدنة من دائرة الإنتاج بسبب المعارك والنزوح وانعدام الأمن وتعطل سلاسل الإمداد، فيما يجد المزارعون أنفسهم بين خيارين أحلاهما مر، إما البقاء في مناطق القتال أو ترك أراضيهم لتتحول إلى حقول مهجورة.

وهنا تتجلى المعضلة الحقيقية. فحين تجتمع الحرب مع الجفاف لا تكون النتيجة مجرد انخفاض في الإنتاج الزراعي، وإنما انهيار متكامل لمنظومة الأمن الغذائي. الإنتاج يتراجع، والأسعار ترتفع، والدخول تتآكل، والمساعدات الإنسانية تواجه عراقيل الوصول والتمويل، بينما تتسع دائرة المحتاجين بصورة غير مسبوقة.

وبالفعل بدأت المؤشرات الأولية في إرسال إنذاراتها. فأسعار الذرة والبذور والمدخلات الزراعية قفزت إلى مستويات قياسية، ثم لحقتها أسعار اللحوم والألبان وبقية السلع الأساسية. وهذه ليست مجرد أرقام اقتصادية، بل إشارات مبكرة إلى أزمة معيشية قد تمتد آثارها إلى كل بيت سوداني، سواء في الريف أو المدن.

وأيما أزمة أو كارثة دائمًا ما تعلن عن مقدمها بوفد مقدمة يحمل نذرها، والأخطر أن خسارة الموسم الزراعي لن تعني أزمة تمتد لأشهر قليلة، بل قد تترك آثارًا لسنوات. فالمزارع الذي يفقد محصوله اليوم سيعجز عن تمويل الموسم القادم، والعمال الزراعيون سيفقدون مصادر دخلهم، والرعاة سيزداد احتكاكهم بالمزارعين بسبب تقلص المراعي، بما يهدد باندلاع نزاعات محلية جديدة فوق النزاع الكبير الذي تمزقت به البلاد.

ورغم أن الأمطار الغزيرة التي هطلت في بعض المناطق خلال الأيام الأخيرة أعادت شيئًا من الأمل، فإن التعويل على زخات متأخرة لا يكفي لإنقاذ موسم بأكمله. فالمطلوب هو تحرك عاجل لدعم المزارعين، وتوفير البذور والمدخلات الزراعية، وتوسيع برامج حصاد المياه، وتسهيل وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة، والأهم من ذلك كله وقف الحرب التي أصبحت أكبر معول يهدم قدرة السودان على إنتاج غذائه.

إن المجاعات، يا سادة، لا تبدأ عندما يموت الناس جوعًا، بل تبدأ عندما تتجاهل الدولة (إن وجدت) الإنذارات المبكرة. وهذه الإنذارات تصدر اليوم بوضوح. فإذا استمرت الحرب واستمر تعثر الموسم الزراعي، فإن السودان قد يجد نفسه خلال الأشهر المقبلة أمام أزمة إنسانية غير مسبوقة، يكون عنوانها الأبرز أن الجوع لم يكن قدرًا طبيعيًا، بل نتيجة مباشرة لاجتماع السلاح مع سوء الإدارة وتقلبات المناخ.

ويبقى الأمن الغذائي هو آخر خطوط الدفاع عن المجتمع، وإذا انهار هذا الخط فلن تكون المجاعة مجرد احتمال، بل واقعًا يدفع الجميع ثمنه. فقد ينجو الإنسان من الرصاصة، لكنه لا ينجو من الجوع. والسودان الذي أنهكته

ودمرته الحرب لأكثر من ثلاثة أعوام، يقف اليوم أمام معركة أشد قسوة من المعارك العسكرية، معركة قد يكون سلاحها الجفاف، وضحيتها ملايين المدنيين الذين لم يعودوا يملكون سوى انتظار المطر.

إن التحذير بشأن تعثر الموسم الزراعي ليس مجرد تقرير يتحدث عن تأخر الأمطار، وإنما جرس إنذار مبكر ينذر بأن البلاد قد تتجه نحو واحدة من أخطر الأزمات الغذائية في تاريخها الحديث. ففي الوقت الذي كان يفترض أن تكون فيه الحقول قد اكتست بالخضرة واشتعلت قمحًا ووعدًا وتمنيًا، ما تزال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تنتظر المطر، بينما تلفت بذور كثيرة تحت الأرض قبل أن ترى النور، وتحولت آمال آلاف المزارعين إلى حالة من القلق والترقب.

والسؤال الأهم ليس هو لماذا تأخرت الأمطار، بل هو لماذا أصبح السودان عاجزًا عن مواجهة موسم مناخي صعب، والإجابة عن السؤال تبدأ بالطبع من الحرب. فالحرب لم تكتفِ بتدمير المدن والبنية التحتية، ولم تكتفِ بقتل المدنيين وتشريد الملايين، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حين استهدفت المصدر الأول لغذاء السودانيين. فملايين الأفدنة خرجت من دائرة الإنتاج، ومئات الآلاف من المزارعين تركوا أراضيهم قسرًا، والأسواق تعطلت، وسلاسل الإمداد انهارت، وأصبحت الزراعة التي كانت تمثل صمام أمان البلاد رهينة للرصاص والخوف والنزوح.

وعندما يتراجع الإنتاج الزراعي، فإن أول الضحايا هو المواطن البسيط. فالذرة هي الغذاء الرئيسي لمعظم السودانيين، وترتفع أسعارها بصورة متسارعة، وكذلك البذور والأسمدة واللحوم والألبان. ومع انهيار القوة الشرائية وتراجع فرص العمل وارتفاع معدلات النزوح، يصبح الحصول على وجبة يومية تحديًا حقيقيًا لملايين الأسر. وهنا لا يكون الحديث عن تضخم أو ارتفاع أسعار، وإنما عن جوع حقيقي يهدد حياة البشر.

وهكذا يجد المواطن نفسه محاصرًا بين حرب تمنعه من الزراعة، وجفاف يمنعه من الحصاد، وجوع يمنعه من الحياة. ولعل أخطر ما في المشهد أن أطراف الحرب ما تزال منشغلة بحسابات الميدان وتقاسم النفوذ، بينما المعركة الحقيقية أصبحت معركة بقاء. فلا نصر عسكري يمكن أن يعوض وطنًا أنهكه الجوع، ولا سلطة تستحق الاحتفاظ بها إذا كانت تحكم أرضًا يفتك الجوع بأطفالها.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بين الثورة والوعي:

علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور وأزمة استقبال الطليعة في السودان الحديث

د. وجدي كامل

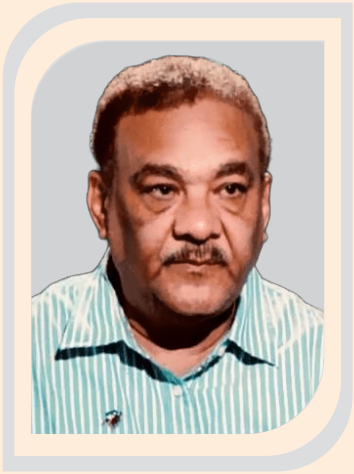

ملخص

يستعرض المقال العلاقة الفكرية بين علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور باعتبارهما رائدين أسهما في تشكيل الوعي الوطني السوداني من زاويتين مختلفتين؛ الأول عبر النضال السياسي ضد الاستعمار، والثاني عبر النقد الفكري والثقافي. ويرى الكاتب أن كليهما مثل لحظة تاريخية واحدة هدفت إلى بناء هوية سودانية مستقلة، رغم اختلاف أدواتهما وحدود رؤيتهما التاريخية.

يوضح الكاتب أن علي عبد اللطيف أسس لفكرة الوطنية السودانية الحديثة من خلال ثورة 1924، بينما عمل معاوية محمد نور على تحرير العقل السوداني من الهيمنة الاستعمارية عبر الفكر والنقد. كما يشير إلى أن الإدارة البريطانية اعتبرت معاوية مصدر خطر بسبب مشروعه المعرفي الذي تجاوز المعارضة السياسية إلى نقد البنية الاستعمارية وأدواتها.

يناقش المقال مفهوم «أزمة استقبال الطليعة» يرى أن الدولة الاستعمارية والمجتمع السوداني أخفقا في احتضان الرواد الذين سبقوا عصرهم. ويستند إلى أفكار ميشيل فوكو وفرانتز فانون لتحليل العلاقة بين السلطة والمعرفة، موضحًا أن مصير علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور يعكس حدود الحداثة السودانية في التعامل مع الاختلاف والإبداع.

يخلص الكاتب إلى أن مأساة الرجلين لم تكن في نهايتهما الشخصية فقط، بل في عجز المجتمع والدولة عن استيعاب المشاريع الفكرية والسياسية الجديدة. ويؤكد أن هذه الأزمة تكررت مع شخصيات سودانية أخرى، ما يجعلها أحد أسباب تعثر مشروع الحداثة السودانية، داعيًا إلى إعادة قراءة تاريخ الرواد بوصفهم أصحاب أفكار لا مجرد رموز وطنية.

لا أسعى في هذه القراءة إلى تقديم علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور بوصفهما شخصيتين فوق النقد، أو نموذجين مكتملين للوعي الوطني، بل انطلق من أن كل مشروع فكري وسياسي هو ابنٌ لزمانه، يحمل في آن واحد عناصر الريادة وحدود اللحظة التاريخيّة التي تشكّل فيها. ومن هذا المنظور، لا تقتصر القراءة على إبراز إسهاماتهما في تأسيس الوعي الوطني السوداني، وإنما تتوقف أيضًا عند بعض الأسئلة النقدية التي تثيرها تجربتهما.

وعلى الرغم من اختلاف أدوات المقاومة بين علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور، فإن كليهما اشترك في سمة لافتة، هي تركيز نقده على الإدارة البريطانية بوصفها مركز السلطة الاستعمارية، دون أن يطور نقدًا موازياً للدور المصري في نظام الحكم الثنائي. ولا ينتقص ذلك من القيمة التاريخية لمشروعهما، بقدر ما يكشف حدود الوعي السياسي في تلك المرحلة، حيث غلب النظر إلى مصر باعتبارها شريكًا في مقاومة النفوذ البريطاني أو امتدادًا طبيعيًا لوحدة وادي النيل، أكثر من النظر إليها بوصفها طرفًا في بنية الحكم الاستعماري. ومن ثم فإن قراءة تجربتهما اليوم تقتضي التمييز بين ريادتهما الفكرية والسياسية، وبين الحدود التاريخية التي تشكلت داخلها رؤيتهما للاستعمار.

قد يبدو الربط بين علي عبد اللطيف، قائد ثورة سياسية، ومعاوية محمد نور، ناقد أدبي، ربطًا تعسفيًا يفتقر إلى الأساس التاريخي بسبب أن الأدبيات السودانية درجت، في الغالب، على دراسة علي عبد اللطيف بوصفه قائدًا سياسيًا، ومعاوية محمد نور بوصفه ناقدًا أدبيًا، دون محاولة قراءة العلاقة الفكرية بين المشروعين. غير أن هذا الاعتراض يغفل أن الحركة الوطنية لا تتطور عبر الفعل السياسي وحده، بل عبر إعادة تشكيل الوعي الذي يمنح ذلك الفعل معناه واستمراريته.

لذلك فرغم ما يبدو ظاهريا من اختلاف ومسافة بين الرجلين منذ الوهلة الاولى، فإن علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور لم يكونا حادثتين منفصلتين في التاريخ السوداني، بل تعبيرين عن لحظة تاريخية واحدة. انها لحظة انتقال السودان من مجتمع تحكمه التقاليد الاستعمارية إلى مجتمع بدأ يكتشف ذاته بوصفه كيانًا سياسيًا وثقافيًا مستقلًا.

فإذا كان علي عبد اللطيف قد حمل سؤال التحرر إلى مجال السياسة، فإن معاوية محمد نور حمله إلى مجال الفكر والثقافة. فالأول واجه السلطة الاستعمارية في صورتها المباشرة، والثاني واجه آثارها في العقل والذوق والاعتداد بالذات، وطريقة النظر إلى الأشياء والعالم دون شعور بدونية.

لم تكن القضية عندهما مجرد مقاومة وجود أجنبي، بل كانت محاولة للإجابة عن سؤال كيف يمكن للسوداني أن يصبح فاعلًا في صناعة تاريخه بعد أن ظل موضوعًا في مشروع استعماري دزما ما كان يعرّفه الاخر.

أما علي عبد اللطيف فقد مثّل نقطة تحول في التاريخ السياسي السوداني عندما تجاوز في خطابه حدود الانتماءات التقليدية، وطرح فكرة السودان كوطن يتجاوز الانقسامات القبلية والإثنية التي حاول الحكم الاستعماري تكريسها.

أما أهمية ثورة 1924 فلم تكن في نتائجها العسكرية المباشرة التي انتهت إلى الهزيمة، وإنما في كونها نقلت فكرة المقاومة من مستوى الاعتراض الفردي إلى مستوى الفعل الجماعي المنظم، من خلال جمعية اللواء الأبيض التي قادت ثورة 1924.

ولعل هذا ما دفع المؤرخة إلينا فيتزادييني إلى القول إن "تبني السودانيين لغة الوطنية وحقهم في حكم أنفسهم كان أهم مستجد سياسي في تلك المرحلة"1. فالمسألة لم تكن مجرد احتجاج على الإدارة الاستعمارية، وإنما ولادة خطاب جديد يقوم على أن السودانيين هم أصحاب الحق في تمثيل وطنهم وصياغة مستقبله.

لقد كشفت الثورة أن الدولة الاستعمارية ليست مجرد جهاز إداري، بل منظومة سلطة كاملة تقوم على إنتاج الطاعة، وضبط المجال السياسي، وتحديد من يملك حق الحديث باسم البلاد.

ولهذا كان رد الاستعمار على علي عبد اللطيف قاسيًا، لأن المشكلة لم تكن في شخصه فقط، بل في الفكرة التي مثّلها، وهي أن السودانيين قادرون على إنتاج خطاب سياسي مستقل.

وإذا كانت ثورة 1924 قد دشنت مرحلة جديدة في الوعي السياسي السوداني، فإن الثلاثينيات شهدت انتقالًا موازياً إلى ميدان آخر، هو ميدان الوعي الثقافي الذي برز فيه معاوية محمد نور، لا بوصفه امتدادًا سياسيًا لعلي عبد اللطيف، وإنما بوصفه امتدادًا معرفيًا للمشروع الوطني الذي بدأت ملامحه تتشكل بعد الثورة.

وإذا كان ما سبق يوضح طبيعة المشروع الفكري الذي حمله معاوية محمد نور، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا نظرت إليه الإدارة الاستعمارية باعتباره شخصية تستحق المراقبة والحصار؟ هل كان مجرد ناقد أدبي لامع، أم أن مشروعه الفكري تجاوز حدود الأدب ليصبح تحديًا مباشرًا للأسس التي قامت عليها الدولة

الاستعمارية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكشف جانبًا مهمًا من العلاقة بين المعرفة والسلطة في السودان الاستعماري. فلم يكن معاوية محمد نور يكتفي بالنقد الأدبي، بل انخرط أيضًا في نقد البنية السياسية والاجتماعية التي رسخها الاستعمار. فقد هاجم مبكرًا سياسة الإدارة الأهلية، ورأى أن التحالف الاستعماري مع زعاماتها لم يكن سوى محاولة لإبقاء السودان أسيرًا للجهل والرجعية وإطالة أمد السيطرة الاستعمارية. وقد أبرز الدكتور عبد الله علي إبراهيم هذا الجانب في مقال له، مبينًا أن معاوية رأى في هذا التحالف ارتدادًا عن أي مشروع حقيقي للتحديث، ووصفه بأنه انحياز إلى «أرستقراطية الجهل والرجعية»: " إنني ما تحدثت إلى سوداني له نصيب من المعرفة في زيارتي الأخيرة سواء من المتعلمين في المدارس الحديثة أو من المتعلمين تعليماً دينياً إسلامياً إلا وكان مر اللهجة شديد الاستياء من هذه الارستقراطية الجديدة، ارستقراطية الجهل والرجعية"2

كذلك، لم يكن خوف الإدارة الاستعمارية البريطانية من معاوية محمد نور نابعًا من انتمائه إلى تنظيم سياسي أو قيادته لحركة احتجاجية، وإنما من نوع آخر من الخطر أدركته مبكرًا، وهو خطر المثقف المستقل القادر على إنتاج خطاب نقدي يتجاوز حدود المعارضة السياسية المباشرة، ليكشف الأسس الفكرية والمؤسسية التي يقوم عليها المشروع الاستعماري نفسه.

فبينما كان كثير من المتعلمين السودانيين يسعون إلى الاندماج في الجهاز الإداري الذي أنشأه الاستعمار، اختار معاوية أن يقف خارجه، وأن يحاكمه من موقع المثقف الحر، مستخدمًا أدوات المعرفة والنقد بدلًا من أدوات الوظيفة والامتثال.

وتشير الوثائق التي أوردها السني بانقا، نقلًا عن ملفات الإدارة البريطانية، إلى أن السلطات كانت تنظر إلى معاوية بوصفه «أذكى وألمع السودانيين الذين تعلموا في الخارج، وأكثرهم خطرًا وتأثيرًا على الجيل الناشئ»، ولذلك أوصت بمراقبته عن كثب، والسعي إلى احتوائه أو الحد من تأثيره. وتمثل هذه الشهادة أهمية خاصة، لأنها لا تعبر عن رأي أحد معاصريه أو محبيه، وإنما عن تقدير صادر عن الإدارة الاستعمارية نفسها، وهو ما يمنحها قيمة توثيقية استثنائية في فهم موقع معاوية في نظر السلطة البريطانية.

ولم يكن هذا التقييم وليد آرائه الأدبية أو شهرته الثقافية كما أسلفنا، وإنما كان نتيجة لطبيعة النقد الذي مارسه. فقد تجاوز معاوية نقد مظاهر الحكم الاستعماري إلى تحليل بنيته العميقة، فرأى أن الاستعمار ليس مجرد احتلال عسكري، بل منظومة متكاملة تقوم على السيطرة الاقتصادية، وإعادة تشكيل التعليم، وتوجيه الإدارة، وإنتاج نخب محلية تؤدي وظائف الوساطة بين السلطة والمجتمع. ومن هنا جاءت مقالاته في الصحف المصرية، التي تناولت الإدارة الأهلية، والتعليم، والسياسة الصحية، ومشروع الجزيرة، باعتبارها أدوات لإدامة الهيمنة الاستعمارية، لا مجرد سياسات إدارية منفصلة.

وكان أخطر ما في مشروعه الفكري أنه لم يكتفِ بالنقد، بل قدّم تصورًا بديلًا لدور المثقف ولغايات الاستقلال الوطني. فالاستقلال، في نظره، لم يكن هدفًا سياسيًا مجردًا، وإنما وسيلة لإحداث نهضة ثقافية وإصلاح اجتماعي وتنمية

اقتصادية، وهو تصور سبق كثيرًا من الخطابات الوطنية التي انشغلت بتحقيق الاستقلال بوصفه غاية نهائية. وبذلك نقل معاوية سؤال التحرر من مجرد استبدال الحاكم الأجنبي بحاكم وطني، إلى مساءلة البنى التي تنتج التخلف والتبعية، وهي رؤية ستصبح لاحقًا محورًا رئيسيًا في دراسات ما بعد الاستعمار.

وفي هذا المعنى، يمكن القول إن الإدارة البريطانية لم تكن تخشى معاوية لأنه معارض فحسب، بل لأنها أدركت أنه يعمل على تحرير العقل الذي تقوم عليه شرعية الاستعمار. فالثورات المسلحة يمكن احتواؤها بالقوة، أما الثورة التي تستهدف إعادة تشكيل الوعي الجمعي، فإن آثارها تمتد إلى ما بعد انتهاء الاحتلال نفسه. ومن هنا يمكن فهم الحصار الذي تعرض له بعد عودته إلى السودان، وحرمانه من الالتحاق بالوظائف الحكومية التي كان مؤهلًا لها، في إطار سياسة هدفت إلى تقليص تأثيره الفكري والاجتماعي، أكثر مما كانت مجرد إجراءات إدارية عادية.

وهكذا، فإذا كان علي عبد اللطيف قد سأل من يملك حق حكم السودان؟ فإن معاوية محمد نور قد سأل

من يملك حق تعريف السودان؟

إن ما بين السيطرة السياسية والسيطرة المعرفية في الدولة الاستعمارية تبرز العلاقة الفكرية بين الرجلين. فالدولة الاستعمارية لم تكن تعتمد فقط على الجيش والإدارة والقوانين، بل كانت تحتاج أيضًا إلى السيطرة على المعرفة: كيف يُكتب التاريخ؟ كيف يُعرّف المجتمع؟ ما هو التعليم المقبول؟ ومن هي النخبة التي يمكن الاعتراف بها؟

واجه علي عبد اللطيف الجانب السياسي من هذه الدولة، بينما واجه معاوية محمد نور جانبها الثقافي والمعرفي ولهذا يمكن القول إنهما كانا يواجهان بنية واحدة بأداتين مختلفتين. فعلي حاول كسر احتكار السلطة. بينما حاول معاوية كسر احتكار إنتاج المعنى. وهكذا تعثر على ان المأساة المشتركة التي قامت كانت في مجتمع لا يحتفظ دائمًا بالعرفان والتقدير لروّاده او شجعانه، بل يتركهما إلى مصير وحشي.

المفارقة أن الرجلين، ورغم اختلاف الطريق، قد انتهيا إلى مصير قريب تمثل في التهميش

فعلي عبد اللطيف قضى سنوات طويلة بعيدًا عن مركز الفعل السياسي، وانتهت حياته في ظروف لم تعكس حجم دوره التاريخي.

ومعاوية محمد نور، رغم عبقريته المبكرة، فقد رحل شابًا قبل أن يكتمل مشروعه الفكري الذي لخصه النور حمد في عبارة: « ويتميز معاوية على سائر أبناء جيله بكونه القلم الذي ظل يشغل الساحة الفكرية السودانية، حتى بعد مرور قرابة السبعين عاماً على موته المأساوي المبكر». 3

غير انه لا يمكن إستكمال وصف العلاقة الهيكلية بين علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور دون النظر إلى مشهد النهاية المأساوية المشترك والذي سأحاول إيراده في الجزء الثاني تحت عنوان:

أزمة استقبال الطليعة – علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور نموذجًا:

لا تبدأ أزمات الأمم حين تعجز عن إنجاب المبدعين، بل حين تعجز عن التعرف إليهم. فالتاريخ يخبرنا أن كثيرًا من المجتمعات لم تكن فقيرة في الطليعة، وإنما كانت فقيرة في استقبالها. وما إن يظهر من يسبق عصره، حتى تبدأ آليات متعددة في العمل: فالسلطة تشكك في شرعيته، ويبدأ المجتمع في النظر إليه بريبة، وتعجز المؤسسات عن استيعابه، ثم تتولى الذاكرة، بعد سنوات أو عقود، إعادة إنتاجه رمزًا مجردًا بعد أن يكون قد خسر معركته مع زمنه. وهكذا لا تقتصر الخسارة على الفرد، وإنما تمتد إلى المجتمع نفسه؛ فالأفكار التي تُقصى في جيل، كثيرًا ما تعود لتصبح من مسلمات جيل لاحق. ومن هنا تنشأ ما يمكن تسميته «أزمة استقبال الطليعة»، وهي ليست أزمة أفراد بقدر ما هي أزمة مجتمع تكشف، في طريقة تعامله مع رواده، حدود قدرته على تجديد نفسه.

ويُستخدم مفهوم «الطليعة» هنا للدلالة على ذلك الجيل من الأفراد الذين طرحوا، في وقت مبكر، أسئلة سياسية أو فكرية أو ثقافية تجاوزت الأفق السائد في مجتمعهم، فوجدوا أنفسهم في مواجهة مؤسسات الدولة أو الثقافة، أو كليهما معًا. ولا تُستخدم الكلمة هنا بمعناها الحزبي أو الأيديولوجي، وإنما بوصفها مفهومًا تاريخيًا يصف الموقع الذي يشغله بعض الأفراد في لحظات التحول الكبرى، حين يتقدم وعيهم على وعي عصرهم، وتسبق أسئلتهم قدرة المجتمع على استيعابها.

ولا تعني أزمة استقبال الطليعة أن كل رائد ينتهي إلى مصير مأساوي، كما لا تعني أن كل نهاية مأساوية هي بالضرورة نتيجة لرفض المجتمع أو قمع السلطة. وإنما تشير إلى نمط تاريخي يتكرر في ظروف معينة، حين تعجز البنى السياسية أو الثقافية عن استيعاب الأفكار الجديدة، فتتعامل معها بوصفها خروجًا على المألوف، أو تهديدًا للنظام القائم، أو انحرافًا عن

السائد، بدل النظر إليها بوصفها محاولة لإعادة تعريف الممكن التاريخي.

وفي تاريخ السودان الحديث، تبدو تجربتا علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور من أكثر الأمثلة دلالة على هذا النمط. وكما فصلنا في الجزء الاول، فقد حمل الأول مشروعًا لتحديث المجال السياسي، بينما حمل الثاني مشروعًا لتحديث المجال الثقافي والفكري. ومع اختلاف السياقين، انتهى كل منهما إلى عزلة مأساوية طغت، في الذاكرة العامة، على المشروع الذي حمله، حتى كادت النهاية تحجب البداية، والمصير يطغى على الفكرة.

ولا نهدف هنا إلى البحث في الحالتين من منظور طبي أو نفسي، ولا إلى إصدار أحكام بأثر رجعي على ما انتهى إليه الرجلان، بل إلى مساءلة الطريقة التي تعاملت بها الدولة والمجتمع مع تجربتيهما، وإلى استكشاف ما إذا كانت نهايتاهما تكشفان عن أزمة أوسع في تاريخ السودان الحديث، هي أزمة استقبال الطليعة. ومن هذا المنظور، فإن المقصود ليس تفسير مصير شخصين استثنائيين فحسب، وإنما محاولة فهم ما تكشفه تجربتاهما عن طبيعة العلاقة بين الحداثة الناشئة، والسلطة، والثقافة، والذاكرة الوطنية في السودان.

الجنون بين السلطة والمعرفة: إطار نظري للمقارنة:

إن تناول مصائر شخصيات مثل علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور لا يقتصر على إعادة سرد نهاياتهما المأساوية، بل يقتضي مساءلة الإطار الفكري الذي تتحدد من خلاله مفاهيم مثل «العقل» و«الجنون» و«السواء» و«الاختلاف». فهذه المفاهيم لا تنتمي إلى الطب وحده، وإنما تتقاطع مع التاريخ والاجتماع والسياسة والثقافة، وهو ما يجعل دراسة الجنون جزءًا من دراسة أنماط السلطة التي تنتج المعاني، وتحدد حدود المقبول والمرفوض داخل المجتمع.

وقد مثّل ميشيل فوكو منعطفًا مهمًا في هذا المجال منذ صدور كتابه «تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي» سنة 1961. فلم يكن هدفه إنكار حقيقة المرض النفسي، وإنما إظهار أن تعريف «الجنون» لم يكن ثابتًا عبر التاريخ، بل تشكل داخل منظومات متغيرة من المعرفة والمؤسسات والقيم. ولذلك رأى أن الجنون «أكثر تاريخية مما يُعتقد عادة»، وأن الطريقة التي تعرّف بها المجتمعات العقل واللاعقل ليست مستقلة عن أنماط السلطة والمعرفة السائدة فيها.

ومن خلال تتبعه لتاريخ أوروبا منذ عصر النهضة، بيّن فوكو أن مؤسسات العزل لم تكن مؤسسات علاجية فحسب، بل كانت أيضًا أدوات لتنظيم المجال الاجتماعي، ورسم الحدود بين من يُعد عضوًا كامل الأهلية في المجتمع، ومن يُنظر إليه باعتباره خارجًا عن النظام. ولم يكن الطب النفسي، بهذا المعنى، مجرد تطور علمي، بل نشأ أيضًا داخل تاريخ طويل من الممارسات الاجتماعية والسياسية التي أسهمت في تعريف السواء والاختلاف.

غير أن تطبيق هذا المنظور على المجتمعات المستعمرة يقتضي إضافة بعد آخر، وهو ما نجده عند الطبيب المارتيني فرانتز فانون. فقد انطلق فانون، بوصفه طبيبًا نفسيًا مارس عمله في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، من ملاحظة أن الاستعمار لا يحتل الأرض وحدها، بل يترك آثارًا عميقة في البناء النفسي للأفراد والجماعات. فالسجن، والتعذيب، والإذلال، والعنف المنظم ليست أحداثًا سياسية فقط، وإنما خبرات قد تُحدث انهيارات نفسية لا يمكن فصلها عن السياق الاستعماري الذي أنتجها.

ومن ثم، فإن دراسة تجربة علي عبد اللطيف لا تهدف إلى إصدار تشخيص طبي متأخر، وهو أمر يتجاوز حدود البحث التاريخي، وإنما إلى فهم العلاقة بين القمع الاستعماري، والعزلة الطويلة، والهزيمة السياسية، والنهاية التي انتهت إليها حياته. كما أن دراسة تجربة معاوية محمد نور لا تسعى إلى تفسير مرضه تفسيرًا اجتماعيًا اختزاليًا، وإنما إلى فهم الكيفية التي استقبل بها المجتمع السوداني اضطرابه النفسي، في ظل ثقافة لم تكن قد امتلكت بعد الأدوات العلمية والمؤسسية الكافية للتعامل مع مثل هذه الحالات.

ومن هنا، فإن السؤال الذي يوجه ليس: هل كان الرجلان مريضين؟ وإنما: ماذا تكشف الطريقة التي تعاملت بها الدولة الاستعمارية والمجتمع السوداني مع أزمتيهما عن طبيعة الحداثة السودانية في بداياتها؟

علي عبد اللطيف... حين تواجه السلطة الطليعة السياسية:

إذا كانت ثورة 1924 تمثل أول تعبير منظم عن الوطنية السودانية الحديثة، فإن علي عبد اللطيف كان أكثر من قائد سياسي؛ لقد كان، بالمعنى الذي اعتمدناه في هذا الفصل، أحد أفراد الطليعة التاريخية الذين سبق وعيهم السياسي الأفق الذي كانت الدولة الاستعمارية مستعدة لقبوله.

ولذلك فإن هزيمة الثورة لم تكن مجرد هزيمة تنظيم سياسي ناشئ، بل كانت أيضًا لحظة إقصاء للطليعة التي حملت مشروعًا مختلفًا للدولة السودانية. فبعد الاعتقال والمحاكمة والنفي، انتهى علي عبد اللطيف إلى مستشفى للأمراض العقلية في القاهرة، حيث قضى بقية حياته بعيدًا عن المجال العام.

وهنا ينبغي للمؤرخ أن يقاوم إغراء إصدار أحكام طبية بأثر رجعي. فلا الوثائق المتاحة تسمح بتشخيص حالته النفسية، ولا مهمة المؤرخ هي الحلول محل الطبيب. لكن ما يستطيع المؤرخ تحليله هو السياق الذي سبق تلك النهاية: سنوات الاعتقال، والعزل، والهزيمة، والانقطاع عن المشروع الذي كرّس حياته له. ومن هذا المنظور، لا تصبح النهاية حادثة فردية فحسب، بل جزءًا من تاريخ العلاقة بين السلطة الاستعمارية والطليعة الوطنية.

ولذلك، فإن السؤال الأهم ليس ما إذا كان علي عبد اللطيف قد أصيب بمرض نفسي، وإنما ما إذا كانت الدولة الاستعمارية قد امتلكت، في مواجهة أول مشروع وطني سوداني حديث، وسائل للإقصاء تجاوزت العقوبة القانونية إلى العزل الكامل عن المجال العام. فهنا تتجاوز القضية التاريخ الشخصي للرجل، لتصبح جزءًا من تاريخ تشكل الدولة الحديثة وحدود قبولها للمعارضة الوطنية

معاوية محمد نور... حين يعجز المجتمع عن استقبال الطليعة الثقافية:

إذا كانت تجربة علي عبد اللطيف تكشف حدود الدولة الاستعمارية في استقبال الطليعة السياسية، فإن تجربة معاوية محمد نور تكشف وجهًا آخر للأزمة نفسها، هو حدود المجتمع في استقبال الطليعة الثقافية. فبينما اصطدم الأول بسلطة الدولة، اصطدم الثاني بسلطة الثقافة السائدة. وفي الحالتين لم يكن الصدام مع أشخاص بعينهم، بقدر ما كان مع بنية تاريخية لم تكن قد بلغت من النضج ما يسمح لها باستيعاب الأسئلة الجديدة التي طرحها الرجلان.

ويحتل معاوية محمد نور مكانة استثنائية في تاريخ الفكر السوداني الحديث. فقد كان من أوائل الذين نقلوا النقد الأدبي من حدود الذوق والانطباع إلى أفق التحليل والمقارنة، وانفتح على الآداب الأوروبية والفلسفة وعلم النفس، وكتب عن الرواية والمسرح والشعر بمنهج يتجاوز المألوف في البيئة الثقافية السودانية خلال ثلاثينيات القرن العشرين. ولم يكن مشروعه مجرد دعوة إلى قراءة أدب جديد، بل كان دعوة إلى بناء عقل نقدي جديد، يقوم على المساءلة، ويُخضع الموروث والوافد معًا لامتحان العقل.

ولعل هذا ما يفسر الوصف الذي اختاره إدوارد عطية لكتابه عنه، حين عنونه ب»الطليعي الأسود». The Pioneer. فالصفة الأساسية التي منحها له لم تكن "الناقد" ولا "الأديب"، وإنما "الطليعي". وهذه مفارقة ذات دلالة؛ إذ إن مراقبًا بريطانيًا أدرك، منذ ثلاثينيات القرن العشرين، أن معاوية لم يكن مجرد كاتب موهوب، بل كان يمثل بداية نمط جديد من المثقف السوداني. ومع ذلك، فإن اختيار كلمة يكشف «أسود» في الوقت نفسه أثر اللغة الاستعمارية التي كانت تجعل الأصل العرقي جزءًا من تعريف الشخصية، حتى وهي تحتفي بتفوقها. فهو لم يقل سوى بما يعكس طريقة النظر الاستعمارية إلى النخب الإفريقية، حيث يظل الاختلاف العرقي حاضرًا حتى في لحظة الإعجاب.

غير أن المأساة لم تكن في نظرة الاستعمار وحدها، بل في أن البيئة الثقافية السودانية نفسها لم تكن قد امتلكت بعد المؤسسات التي تستطيع احتضان هذا النمط الجديد من التفكير. فقد جاءت كتابات معاوية في مجتمع لا يزال ينتقل ببطء من الثقافة التقليدية إلى الثقافة الحديثة، وكانت الجامعة في بداياتها، والصحافة الثقافية محدودة، والدراسات النقدية لا تزال في طور التشكل. وهكذا وجد نفسه يطرح أسئلة تنتمي إلى أفق معرفي أوسع من الأفق الذي كانت بيئته قد بلغته.

وعندما تعرض معاوية محمد نور لاضطرابه النفسي، لم يجد أمامه منظومة علاج نفسي حديثة بالمعنى الذي نعرفه اليوم، وإنما وجد مجتمعًا يفسر المرض من خلال منظومته الاعتقادية السائدة، حيث اختلط المرض بالمس، والعلاج ب» الجلد»، والتفسير العلمي بالتفسير الغيبي. وتشير الروايات المتداولة إلى تعرضه لوسائل علاج شعبية، منها الجلد بقصد إخراج الأرواح الشريرة، وهي ممارسات كانت معروفة في مجتمعات كثيرة آنذاك، ولا يجوز قراءتها بمعايير القرن الحادي والعشرين، لكنها تكشف حدود المعرفة الطبية والاجتماعية في السودان خلال تلك المرحلة.

ولا يعني ذلك أن المجتمع كان سبب مرضه،

كما لا يعني أن الاضطراب النفسي لم يكن اضطرابًا حقيقيًا. فمثل هذا الاستنتاج لا يسنده الدليل التاريخي ولا الطبي. غير أن ما يستطيع المؤرخ قوله بثقة هو أن طريقة استقبال المجتمع للمرض كانت جزءًا من تاريخ ذلك المرض نفسه؛ لأن تفسير المعاناة النفسية يحدد شكل التعامل معها، ويحدد، في كثير من الأحيان، مصير صاحبها.

ومن هذه الزاوية، تصبح المقارنة مع أنطونان أرتو ذات قيمة تفسيرية. فليست المقارنة بين الرجلين قائمة على تشابه المرض، ولا على تشابه النهاية، وإنما على تشابه السؤال التاريخي الذي تثيره التجربتان: ماذا يحدث حين يسبق المبدع عصره؟ وكيف يتصرف المجتمع عندما يعجز عن استيعاب لغة جديدة في التفكير والإبداع؟ ففي الحالتين لم يكن المختلف مجرد فرد يعاني اضطرابًا نفسيًا، بل كان أيضًا حاملًا لرؤية تجاوزت أفق بيئته التاريخية.

وهكذا، فإن مأساة معاوية محمد نور لا تختزل في النهاية التي انتهى إليها، وإنما في المفارقة التي تجسدها حياته كلها. فقد دعا إلى تحرير العقل، بينما فُسرت محنته العقلية بمفاهيم ما قبل الطب الحديث. وكتب دفاعًا عن التفكير النقدي، بينما واجه مرضه مجتمع لم يكن قد امتلك بعد الأدوات العلمية والثقافية الكفيلة بفهمه. ومن هنا، فإن قصته لا تروي سيرة رجل واحد، بل تكشف مرحلة كاملة من تاريخ السودان، كانت الحداثة قد دخلت فيها إلى الكتب والصحف، لكنها لم تدخل بعد، بالقدر نفسه، إلى البنى الاجتماعية والثقافية التي تحدد معنى العقل، والمرض، والاختلاف.

خاتمة: أزمة استقبال الطليعة وتعثر الحداثة السودانية:

ليست القيمة الأساسية للمقارنات التي عرضها هذا الفصل في إثبات تشابه مصائر علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور مع شخصيات من التاريخ العالمي، فلكل تجربة شروطها التاريخية والإنسانية الخاصة، ولا تُبنى الكتابة التاريخية الرصينة على التشابهات الظاهرية أو على إسقاط التجارب بعضها على بعض. وإنما تكمن قيمتها في الكشف عن نمط تاريخي أوسع، يتجاوز الأفراد إلى البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشكل علاقتها بروادها.

ومن هنا، فإن مفهوم «أزمة استقبال الطليعة» لا يراد به وصف حالة نفسية أو سياسية بعينها، ولا تعميم حكم على مجتمع أو مرحلة تاريخية، وإنما اقتراح إطار تفسيري يساعد على فهم ما يحدث عندما يظهر أفراد يسبقون عصرهم، فيجدون أنفسهم في مواجهة مجتمع لم يتهيأ بعد لاستقبال الأسئلة التي يحملونها. ففي مثل هذه اللحظات، لا يكون الصراع بين أفراد، بل بين زمنين: زمن يولد، وزمن يقاوم أفولَه.

وقد كشفت تجربة علي عبد اللطيف عن حدود الدولة الاستعمارية في تقبل مشروع وطني حديث يتجاوز الأطر التي رسمتها للحياة السياسية في السودان. ولم يكن ما تعرض له مجرد هزيمة لثورة 1924، بل كان أيضًا إقصاءً لأحد أبرز ممثلي الطليعة السياسية السودانية، بما حملته تلك التجربة من آثار إنسانية ونفسية لا يمكن فصلها عن سياقها التاريخي.

وفي المقابل، كشفت تجربة معاوية محمد نور عن حدود المجتمع السوداني، في مرحلة انتقاله المبكرة نحو الحداثة، في استقبال مشروع ثقافي يقوم على النقد والمساءلة والانفتاح على الفكر الإنساني الحديث. ولم تكن مأساته في مرضه وحده، وإنما في أن المجتمع الذي احتفى لاحقًا بإنتاجه، لم يكن قد امتلك، في حياته، المؤسسات العلمية والثقافية القادرة على فهم تجربته أو توفير الرعاية التي تستجيب لطبيعة معاناته.

وهكذا، فإن الرجلين لم يجتمعا في المرض، وإنما اجتمعا في شيء أعمق: كلاهما كان سابقًا لزمنه. حمل أحدهما مشروعًا لتحديث السياسة، وحمل الآخر مشروعًا لتحديث الثقافة، لكن المجتمع والدولة لم يكونا مستعدين، كلٌ بطريقته، لاستقبال ما طرحاه من أسئلة. ومن هنا، فإن المأساة لم تكن مأساة فردين فحسب، بل مأساة مجتمع كان يعبر عتبة الحداثة دون أن يمتلك بعد أدوات التعامل مع طلائعه.

ولا يعني ذلك أن السودان كان حالة استثنائية في التاريخ؛ فالتاريخ الإنساني حافل بأمثلة لمفكرين وفنانين ومصلحين لم يُعترف بقيمتهم إلا بعد رحيلهم. غير أن خصوصية التجربة السودانية تكمن في أن هذه الأزمة تزامنت مع لحظة التكوين الأولى للدولة الحديثة، ومع البدايات الأولى لتشكل المجالين السياسي والثقافي الوطنيين. ولذلك لم تكن خسارة علي عبد اللطيف أو معاوية محمد نور خسارة شخصيتين استثنائيتين فقط، بل كانت أيضًا خسارة لفرصتين مبكرتين في تاريخ الحداثة السودانية.

ولعل المفارقة الأكثر دلالة أن الذاكرة الوطنية أعادت الاعتبار إلى الرجلين بعد وفاتهما، لكنها

احتفت بهما بوصفهما رمزين أكثر مما ناقشت المشروعين اللذين كرسا حياتهما من أجلهما. وهكذا انتصرت الذاكرة للأشخاص، بينما بقيت الأسئلة التي طرحوها معلقة، تنتظر من يعيد طرحها في كل جيل.

ولذلك، فإن السؤال الذي يخرج به هذا الفصل ليس: كيف انتهت حياة علي عبد اللطيف أو معاوية محمد نور؟ فهذا سؤال، على أهميته، يظل محصورًا في السيرة الفردية. أما السؤال الذي يفرضه التاريخ فهو: كيف تعاملت الدولة والمجتمع مع الطليعة السودانية في لحظة التأسيس؟ لأن الإجابة عن هذا السؤال لا تساعد على فهم مصير رجلين فحسب، وإنما تفتح بابًا أوسع لفهم جانب من تعثر مشروع الحداثة السودانية نفسه.

ومن هذا المنظور، فإن «أزمة استقبال الطليعة» ليست مفهومًا يفسر الماضي وحده، بل أداة نقدية لإعادة النظر في علاقة المجتمع السوداني برواده، وفي الكيفية التي تتحول بها الأفكار الجديدة، في لحظة ظهورها، إلى مصدر للريبة والإقصاء، قبل أن تصبح، بعد عقود، جزءًا من الذاكرة الوطنية أو من مسلمات الفكر العام. ولعل أعظم درس يقدمه التاريخ هو أن الأمم لا تتقدم لأنها تنجب الطلائع وحدها، وإنما لأنها تمتلك القدرة على الإصغاء إليهم في الزمن الذي يحتاجون فيه إلى مجتمعهم، لا بعد أن يتحولوا إلى أسماء في كتب التاريخ.

ولعل أكثر ما يدعو إلى التأمل أن أزمة استقبال الطليعة لم تقف عند حدود الجيل المؤسس للحركة الوطنية والثقافية في السودان، بل ظلت تتكرر، وإن بأشكال مختلفة، في العقود اللاحقة. فإذا كان علي عبد اللطيف قد انتهى إلى العزلة بعد صدامه مع الدولة الاستعمارية، وإذا كان معاوية محمد نور قد واجه مجتمعًا لم يمتلك بعد الأدوات العلمية والثقافية لفهم محنته، فإن التاريخ السوداني عرف لاحقًا صورًا أكثر قسوة للإقصاء. فقد انتهى عبد الخالق محجوب إلى حبل المشنقة بعد محاكمة سياسية في أعقاب انقلاب يوليو 1971، كما انتهى محمود محمد طه إلى الإعدام إثر محاكمة استندت إلى اتهامات بالردة عام 1985. ومع اختلاف السياقات السياسية والفكرية والقانونية بين هذه التجارب، فإنها تشترك في دلالة أعمق، هي أن المجتمع والدولة لم ينجحا، عبر مراحل مختلفة من تاريخهما، في بناء فضاء يسمح للطليعة بأن تختلف، أو تجادل، أو تقترح مستقبلًا مغايرًا دون أن تدفع ثمن ذلك بالإقصاء.

ومن هنا، فإن أزمة استقبال الطليعة ليست حادثة عابرة في التاريخ السوداني، ولا هي مقصورة على جيل بعينه، وإنما تبدو، في كثير من اللحظات المفصلية، أحد الأعراض العميقة لتعثر مشروع الحداثة نفسه. فحين يعجز المجتمع عن حماية أكثر أبنائه قدرة على استشراف المستقبل، لا تكون الخسارة خسارة أولئك الأفراد وحدهم، بل خسارة المستقبل الذي كانوا يحاولون أن يفتحوا له الطريق.

إنها ليست مجرد مآس شخصية، بل تكشف مشكلة أعمق في تاريخ النخب السودانية التي تضعف القدرة على حفظهم جيدا بالذاكرة الوطنية واستيعابهم بنحو يضمن خلود الإلهام الخاص بهما لمن هم جاؤو ا من بعدهم.

نخلص إلى أن بين الثورة والسؤال لا يمكن فهم ولادة السودان الحديث دون قراءة علي عبد اللطيف ومعاوية محمد نور معًا.

فالثورات لا تبدأ دائمًا في الشوارع، كما أن الأفكار لا تولد دائمًا في الكتب. أحيانًا يظهر التحول التاريخي عندما يلتقي الفعل السياسي مع السؤال الفكري. وربما لهذا لم يكن الرجلان شاهدين على مرحلتين مختلفتين، بل على تناقض واحد: دولةٌ تنتج أدوات الحداثة، لكنها تضبط حدودها؛ وتفتح أبواب المعرفة، لكنها تخشى أن تتحول إلى وعي مستقل.

كان علي عبد اللطيف صوتًا يقول: لا يمكن أن يستمر حكمنا دون إرادتنا. وكان معاوية محمد نور صوتًا يقول: لا يمكن أن نبني وطنًا جديدًا بعقل قديم. وبين ثورة السياسة وثورة الوعي، وُلدت البذرة الأولى لمشروع السودان الحديث؛ مشروع لم يكتمل، لكنه ظل يمد التاريخ السوداني برجاله الكبار، كما ظل يكشف، في الوقت نفسه، عن قدرة الدولة على إنتاج مقاوميها بقدر قدرتها على قمعهم.

المراجع:

1-إلينا فيتزاديني، Lost Nationalism: Revolution، Memory and Anti-Colonial Resistance in Sudan، Cambridge University Press

2- عبد الله علي إبراهيم، معاوية محمد نور: إرث حداثي لتصفية الإدارة الأهلية، صحيفة سودانايل، أكتوبر 2016ديسمبر 2009،

2- النور حمد، معاوية محمد نور: كبرياء البُرْء من عقدة الدونية .صحيفة سودانايل 1 ديسمبر

adel ahim@

الدامر تنتفض في وجه «الطاعون»

ملخص

أطلق شباب ومؤثرون في مدينة الدامر مبادرة مجتمعية للتوعية بمخاطر المخدرات تحت شعار «وعينا يحمينا... معًا ضد المخدرات»، بمشاركة المسرحي عبد الرحمن الشبلي، والشاعر قاسم أبوزيد، والمخرج الطيب صديق، بهدف مواجهة تزايد انتشار المخدرات بين الشباب.

استهدفت المبادرة، التي نُفذت يومي 31 يوليو و1 أغسطس، مواقع تجمعات الشباب مثل الشعديناب وسوق الدامر الجديد، عبر برنامج يجمع بين التوعية المباشرة والأنشطة الفنية والثقافية لنشر ثقافة الوقاية.

شملت الفعاليات عروضًا مسرحية ورسائل توعوية وفقرات غنائية ومسابقات تفاعلية، إلى جانب توزيع مطويات تثقيفية، مع السعي لإشراك مختصين ومتعافين من الإدمان في نقل تجاربهم وتعزيز الوعي المجتمعي.

أكد منظمو الحملة أن مكافحة المخدرات تتطلب شراكة بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، مشيرين إلى أن المبادرة تمثل خطوة نحو بناء برنامج مجتمعي مستدام يحصّن الشباب ويحد من انتشار هذه الآفة.

في ظل تصاعد المخاوف من انتشار المخدرات بين الشباب، أطلق عدد من شباب ومؤثري مدينة الدامر مبادرة مجتمعية واسعة للتوعية بمخاطر المخدرات

أفق جديد

في ظل تصاعد المخاوف من انتشار المخدرات بين الشباب، أطلق عدد من شباب ومؤثري مدينة الدامر مبادرة مجتمعية واسعة للتوعية بمخاطر المخدرات، يتقدمهم المسرحي عبد الرحمن الشبلي، والشاعر قاسم أبوزيد، والمخرج الطيب صديق، تحت شعار «وعينا يحمينا... معًا ضد المخدرات»، في محاولة لحشد المجتمع لمواجهة واحدة من أخطر الظواهر التي تهدد مستقبل المدينة.

وتأتي المبادرة استجابةً لما وصفه منظموها بالخطر المتزايد الذي بات يهدد الأسر والشباب، وتهدف إلى نشر الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات، وتعزيز ثقافة الوقاية، وإشراك المجتمع في جهود الحد من انتشارها، عبر برنامج متنوع يجمع بين التوعية المباشرة والأنشطة الفنية والثقافية.

وانطلقت فعاليات المبادرة يومي الجمعة والسبت (31 يوليو – 1 أغسطس 2026)، واستهدفت المواقع التي تشهد كثافة شبابية، من بينها منطقة الشعديناب وسوق الدامر الجديد، إلى جانب مواقع أخرى حددتها اللجنة المنظمة لضمان الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المواطنين.

ويرتكز برنامج المبادرة على مجموعة من الأهداف، أبرزها رفع مستوى الوعي بمخاطر المخدرات وآثارها الصحية والاجتماعية، وتشجيع الشباب على تبني أنماط حياة صحية، وتعزيز دور الأسرة في الوقاية، إلى جانب حث الأجهزة الشرطية والجهات الرسمية والشعبية على تكثيف جهودها في مكافحة تجارة وتعاطي المخدرات.

وشملت الفعاليات تقديم رسائل توعوية قصيرة، وعروضًا مسرحية هادفة، وفقرات غنائية تحمل رسائل مجتمعية، إلى جانب مسابقات تفاعلية وجوائز رمزية، وتوزيع مطويات وبطاقات تثقيفية، فضلًا عن لقاءات مع مختصين ومتعافين من الإدمان كلما توفرت الظروف المناسبة، بهدف نقل تجارب واقعية تسهم في تعزيز الوعي بخطورة هذه الآفة.

ولضمان نجاح الحملة، شكّل القائمون عليها عددًا من اللجان المتخصصة، شملت لجنةً عليا للإشراف والتنسيق، ولجنةً للتنظيم والمتطوعين، وأخرى للبرامج والتوعية، إضافةً إلى لجنة للإعلام والتوثيق، ولجنة للعلاقات والدعم تتولى التنسيق مع الجهات الداعمة

تهدف المبادرة إلى نشر الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات، وتعزيز ثقافة الوقاية، وإشراك المجتمع في جهود الحد من انتشارها.

يرتكز برنامج المبادرة على رفع مستوى الوعي بمخاطر المخدرات وآثارها الصحية والاجتماعية، وتشجيع الشباب على تبني أنماط حياة صحية.

وتوفير الاحتياجات اللوجستية.

وأكد منظمو المبادرة أن نجاحها يعتمد على المشاركة المجتمعية الواسعة، مشيرين إلى حاجتهم لمتطوعين، وأنظمة صوت، ومطبوعات توعوية، ولافتات، وجوائز رمزية، ومياه وضيافة، ووسائل نقل، إلى جانب معدات للتصوير والتوثيق الإعلامي.

ويرى القائمون على المبادرة أن مواجهة المخدرات لا يمكن أن تقتصر على الإجراءات الأمنية وحدها، بل تتطلب شراكة حقيقية بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني، مؤكدين أن بناء وعي مجتمعي راسخ يمثل خط الدفاع الأول في حماية الشباب من الوقوع في براثن الإدمان.

وتعكس هذه المبادرة تنامي الوعي الشعبي في مدينة الدامر بخطورة انتشار المخدرات، وتؤكد أن المجتمع المحلي بات أكثر استعدادًا للانتقال من مرحلة التحذير إلى العمل الميداني المنظم، أملًا في أن تتحول الحملة إلى برنامج مجتمعي مستدام يسهم في حماية الأجيال القادمة، ويعزز مناعة المجتمع في مواجهة هذه الآفة المتنامية.

مواجهة المخدرات لا يمكن أن تقتصر على الإجراءات الأمنية وحدها، بل تتطلب شراكة حقيقية بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني.

لم يعد الرصاص القاتل الوحيد لشعب منكوب

المخدرات.. الطاعون الزاحف في طرقات البلاد

ملخص

يكشف التقرير كيف تحولت المخدرات إلى تهديد جديد يوازي أخطار الحرب في السودان، مستعرضًا قصة طفل نُقل إلى المستشفى بعد تعرضه لجرعة من مخدر «الآيس» في حادثة يشتبه بأنها انتقام من والده. ويشير إلى أن انتشار التعاطي بات يطال الأحياء السكنية، مستفيدًا من تداعيات الحرب والبطالة وضعف الرقابة.

يحذر مختصون من اتساع الظاهرة وسط غياب إحصاءات وطنية دقيقة، بينما تتحدث تقديرات غير رسمية عن نحو مليون متعاطٍ. كما تواجه مراكز العلاج ضغطًا متزايدًا، في وقت بدأت السلطات خطوات لإنشاء أول مستشفى متخصص لعلاج الإدمان وتعزيز برامج الوقاية والتأهيل.

تكشف الأرقام الرسمية تصاعدًا كبيرًا في نشاط شبكات المخدرات، إذ ارتفعت مضبوطات «الآيس» بنسبة 675% خلال ثلاث سنوات، وضُبطت نحو 11,7 مليون حبة كبتاغون وأكثر من 3,3 طن من أنواع مختلفة من المخدرات، إلى جانب تفكيك مصانع ومختبرات للإنتاج، فيما تؤكد السلطات أن الحرب أضعفت الرقابة وساعدت على تنامي التهريب.

يرصد التقرير الأثر الإنساني والاقتصادي للأزمة من خلال قصص أسر فقدت أبناءها بسبب الإدمان، وتقديرات تشير إلى خسائر سنوية تقارب 2,1 مليار دولار. ويخلص إلى أن المخدرات لم تعد مجرد قضية أمنية، بل أزمة وطنية تهدد الصحة العامة والاقتصاد والنسيج الاجتماعي، وتستدعي استجابة شاملة تجمع بين المكافحة والعلاج والتوعية.

«لم يعد الرصاص القاتل الوحيد لشعب منكوب، فالمخدرات باتت حربًا أخرى تُخاض بصمت.»

فريق أفق جديد

في سرير أبيض، تتنازع جسد الطفل «أ.م» أنفاسٌ متقطّعة، بينما تتشبث والدته بطرف الغطاء، وكأنها تحاول أن تمنع الموت من الاقتراب أكثر. لم يكن في المشهد ما يوحي بأن هذا الصغير، الذي لم يتجاوز التاسعة من عمره، يحمل في دمه جرعةً قاتلة من مخدر «الإيس». وحين خرج الطبيب بالتقرير، لم يصدق والداه ما قرآه. الكلمات كانت أشبه بحكم لا يستقيم مع المنطق: «جرعة زائدة من المخدرات.»

كيف يمكن لطفلٍ بالكاد يعرف ألعاب الحي أن يصلَ إلى هذا المصير؟

السؤال الذي أربك الأطباء، كان لدى والده جوابٌ أكثر إيلامًا منه. يقول إن مجموعة من الشبان اعتادت تحويل زاوية قريبة من منزله إلى مجلس مفتوح لتعاطي المخدرات. لم يكن يحتمل رؤيةَ المشهد كل يوم، فكان يخرج إليهم ناصحًا مرة، ومحذرًا مرة أخرى، قبل أن يبلغهم صراحةً أنه سيطرق باب الشرطة إذا استمروا في تحويل الحي إلى بؤرة للمخدرات.

لم يأخذوا نصيحته مأخذ الجد، لكنهم – بحسب روايته – أخذوا تهديده على محمل الانتقام.

ويعتقد الأب أن الرد جاء في أكثر صوره وحشية؛ إذ أقدموا على حقن طفله بكمية من مادة «الإيس»، لينتهي به الأمر بين الحياة والموت داخل المستشفى. وبسبب وجود البلاغ أمام الجهات الشرطية، فضّل الرجل التزام الصمت، ورفض الخوض في تفاصيل القضية إعلاميًا، مكتفيًا بانتظار ما ستسفر عنه التحقيقات.

لكن مأساة الطفل «أ.م» ليست حادثةً معزولة، بقدر ما تبدو جرس إنذار يدق بعنف في وجه المجتمع السوداني.

فمع انحسار العمليات العسكرية في ولايات الخرطوم والجزيرة، وامتداد الاستقرار النسبي إلى نهر النيل والشمالية، برزت معركة أخرى أكثر خفاءً وأشد فتكًا. إنها معركة المخدرات التي تزحف إلى الأحياء والأسواق وأمام المنازل، وتجد في جيل أنهكته الحرب، والبطالة، وانسداد الأفق، أرضًا خصبة للانتشار.

لم تعد المخدرات تُباع في الأزقة المظلمة فقط، بل أصبحت مشهدًا يوميًا في بعض الأحياء، حتى بات الأهالي يخشون على أطفالهم من المرور بجوار تجمعات المتعاطين.

ويرى المختص في قضايا الإدمان د. حسن صديق، في حديثه لـ«أفق جديد»، أن تفاقم الظاهرة يعود إلى جملة من العوامل، أبرزها الوفرة الكبيرة في المعروض، إلى جانب الأسعار المتدنية التي تُباع بها المواد المخدرة، وهي أسعار يصفها بأنها «تثير الريبة»، لأنها لا تتناسب مع طبيعة تجارة تحقق أرباحًا طائلة، مما يفتح الباب أمام تساؤلات بشأن الجهات التي تقف خلف هذا التدفق غير المسبوق.

في المقابل، بدأت أصوات المجتمع ترتفع محذرة من الكارثة. فقد أطلق مبدعون ومعالجون وناشطون في ولايات عدة، بينها نهر النيل والبحر الأحمر، حملات تحذير من اتساع رقعة الإدمان، فيما نظم متطوعون بمدينة الدامر يومًا توعويًا للتنبيه إلى المخاطر التي باتت تهدد جيلًا كاملًا، معتبرين أن المخدرات أصبحت الخطر الأكبر على مستقبل البلاد بعد الحرب.

وتشير تقارير غير رسمية حصلت عليها «أفق جديد» إلى أن عدد المتعاطين في السودان قد يناهز مليون شاب، وهو رقم يعكس حجم الأزمة، حتى وإن تعذر التحقق منه عبر إحصاءات حكومية مستقلة.

أما في ولاية نهر النيل وحدها، فتشير تقديرات الأجهزة الأمنية إلى رصد نحو عشرين حالة تعاطٍ يوميًا، بما يعادل ستمائة حالة شهريًا، وأكثر من سبعة آلاف حالة سنويًا، بينما ارتفع إجمالي الحالات خلال سنوات الحرب الثلاث إلى ما يقارب 21،600 حالة. غير أن هذه الأرقام، بحسب التقديرات نفسها، لا تمثل سوى الجزء الظاهر من الأزمة، إذ يُرجح أن تكون الأعداد الفعلية أكبر بكثير بسبب الحالات التي لا تصل إلى السلطات أو مراكز العلاج.

وتذهب بعض التقارير إلى أبعد من ذلك، إذ لا تستبعد وجود جهات خارجية تقف وراء تدفق المخدرات، خاصة مادة «الإيس»، إلى ولايتي نهر النيل والشمالية، عبر شبكات تهريب تستغل هشاشة الرقابة على الحدود والمنافذ التي أضعفتها الحرب. ووفق هذه الروايات، فإن كميات كبيرة من المخدرات تدخل البلاد بصورة منظمة،

«لم تعد المخدرات تُباع في الأزقة المظلمة فقط، بل أصبحت مشهدًا يوميًا في بعض الأحياء.»

«لكن مأساة الطفل (أ.م) ليست حادثة معزولة، بقدر ما تبدو جرس إنذار يدق بعنف في وجه المجتمع السوداني.»

في ما يراه مراقبون تهديدًا لا يستهدف الأفراد فحسب، بل يضرب البنية الاجتماعية ويقوض مستقبل جيل كامل.

لقد أوقفت الحرب المدافع في بعض المدن، لكنها فتحت أبوابًا أخرى للموت. واليوم، بينما يصارع الطفل «أ.م» للبقاء على قيد الحياة، يبدو أن السودان يواجه عدوًا جديدًا لا تُسمع له أصوات انفجارات، لكنه يحصد الضحايا بصمت، ويقتحم البيوت من نوافذ اليأس والفراغ، ليحوّل الأطفال والشباب إلى وقودٍ لمعركة لا تقل قسوة عن الحرب نفسها.

إحصاءات صادمة

في مواجهة هذا الزحف الصامت، تبدو مؤسسات الدولة وكأنها بدأت تستشعر أخيرًا حجم الخطر الذي تجاوز حدود الظاهرة الاجتماعية ليغدو أزمة أمنية وصحية متكاملة. فبعد سنوات من الاكتفاء بحملات الضبط والملاحقة، تتجه السلطات نحو الاعتراف بأن الإدمان ليس جريمة فحسب، بل مرض يحتاج إلى العلاج وإعادة التأهيل. وفي هذا السياق، أوصى اجتماع مشترك ضم عددًا من الوزراء في الحكومة الاتحادية، ووالي الخرطوم، والطاقم الفني بوزارة التنمية الاجتماعية، بضرورة إنشاء أول مستشفى متخصص لعلاج الإدمان في ولاية الخرطوم، ليكون نواةً لمنظومة وطنية تعالج المدمنين وتعيد دمجهم في المجتمع.

ولم تأتِ هذه الخطوة من فراغ، بل فرضتها أرقام تكشف عن اتساع رقعة الأزمة بوتيرة تنذر بالخطر. فقد كانت الإدارة العامة لشرطة مكافحة المخدرات قد أعلنت، على لسان مدير دائرة العمليات العميد محمد المكي، أنها سجلت خلال عام 2023 نحو 9364 بلاغًا مرتبطًا بالمخدرات، وأوقفت أكثر من 12 ألف متهم، فيما ضبطت 1756 كيلوغرامًا من الحشيش وكميات كبيرة من الهيروين. لكن المؤشرات لم تتوقف عند هذا الحد، إذ كشفت الشرطة في مايو الماضي عن قفزة مقلقة في البلاغات، لتصل إلى 84 ألف بلاغ، إلى جانب ضبط 1599 كيلوغرامًا من الحشيش و171 كيلوغرامًا من الكوكايين، وهي أرقام تعكس اتساع سوق المخدرات وتطور شبكات الاتجار بها بصورة غير مسبوقة.

واستعرض الاجتماع الجوانب الفنية المتعلقة بإنشاء المستشفى، بما يشمل برامج العلاج والتأهيل النفسي والاجتماعي، وآليات إعادة دمج المتعافين، إضافة إلى تقييم أوضاع المراكز العاملة حاليًا في مجال مكافحة الإدمان وسبل تطويرها، وتعزيز برامج التوعية والإرشاد في الخرطوم والولايات. وانتهى المجتمعون إلى الاتفاق على إعداد تصور هندسي وفني متكامل للمستشفى، يعقبه اجتماع آخر خلال أسبوع لوضع اللمسات الأخيرة على المشروع، في خطوة يأمل المختصون أن تمثل بداية تحول حقيقي في التعامل مع واحدة من أخطر الأزمات التي تهدد المجتمع السوداني بعد الحرب.

طاقة استيعابية

لم تعد المخدرات وجهًا خفيًا للأزمة في

«غياب الإحصاءات لا يعني غياب المشكلة، بل إن الواقع قد يكون أكثر قتامة مما تكشفه الأرقام.» - د. يس عباس وداعة.

«الإدمان لم يعد جريمة فحسب، بل مرض يحتاج إلى العلاج وإعادة التأهيل.»

السودان، بل تحولت إلى وباء يتسلل بصمت، فيما تبدو الأرقام الرسمية عاجزة حتى الآن عن الإحاطة بحجم الكارثة. فبينما تتناقل الأوساط المجتمعية تقديرات متباينة عن أعداد المتعاطين، يؤكد المختصون أن الحقيقة ربما تكون أكثر قتامة مما تكشفه الإحصاءات.

يقول د. يس عباس وداعة، استشاري الطب النفسي ومقرر ملف الوقاية من المخدرات وعلاج الإدمان بوزارة الصحة الاتحادية، والذي يشغل أيضًا منصب مقرر اللجنة العليا للوقاية من المخدرات وعلاج الإدمان، إن السودان لا يملك حتى الآن قاعدة بيانات وطنية دقيقة توضح عدد مدمني المخدرات في الولايات المختلفة.

ويضيف أن غياب الإحصاءات لا يعني غياب المشكلة، بل على العكس، فالتجربة اليومية داخل المؤسسات العلاجية تشير إلى تصاعد مقلق في أعداد الحالات. ويوضح أن أقسام التنويم والعيادات المحولة تستقبل أعدادًا متزايدة من مرضى الإدمان، إلا أن هؤلاء لا يمثلون سوى جزء يسير من الواقع، لأن أعدادًا أكبر من المدمنين لا تصل مطلقًا إلى المستشفيات، سواء بسبب الوصمة الاجتماعية أو ضعف خدمات العلاج أو عدم إدراك الأسر لطبيعة الإدمان بوصفه مرضًا يحتاج إلى تدخل طبي.

وتظهر ملامح الأزمة بوضوح في ولاية البحر الأحمر، حيث يشير د. يس إلى أن مصحة علاج الإدمان هناك لم تعد قادرة على استقبال مرضى جدد بسبب الاكتظاظ الشديد، وهو مؤشر يعكس اتساع رقعة الظاهرة وضغطها المتزايد على الخدمات الصحية المحدودة.

لكن أكثر ما يثير القلق، بحسب المسؤول الصحي، هو التحولات الجديدة في طبيعة الظاهرة نفسها. فلم يعد الإدمان مقتصرًا على الرجال أو فئة عمرية بعينها، إذ بدأت الإحصاءات ترصد تزايدًا في حالات النساء اللاتي يقعن في دائرة التعاطي، وهي فئة غالبًا ما تتعرض، كما يقول، لأشكال متعددة من العنف والاستغلال، ما يجعل الإدمان بالنسبة إليهن مأساة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الصحية والنفسية والاجتماعية.

ويشير إلى أن البيانات المتوافرة من المستشفى النفسي بمدينة بورتسودان تكشف ملامح مقلقة أخرى، إذ تحدد الفئات العمرية الأكثر استهدافًا، وتوضح أنواع المواد المخدرة الأكثر انتشارًا، في صورة تؤكد أن السودان يواجه أزمة آخذة في الاتساع، وأن مكافحتها لم تعد مسؤولية الأجهزة الأمنية وحدها، بل تتطلب استجابة وطنية شاملة تجمع بين الوقاية والعلاج والتوعية وإعادة التأهيل، قبل أن يتحول هذا «السرطان الصامت» إلى تهديد يفوق في آثاره ما خلفته الحرب نفسها.

وفي ظل هذا الواقع، تتحدث تقارير حديثة عن عمليات منظمة لإغراق البلاد بأنواع مختلفة من المخدرات، وسط ارتفاع غير مسبوق في معدلات التعاطي، بينما تكشف حملات الأجهزة الأمنية تباعًا عن ضبطيات ضخمة تضم مئات الكيلوغرامات من «الآيس» والهيروين والكوكايين والحشيش، إلى جانب ملايين الحبوب المخدرة، وعلى رأسها الكبتاغون والنيرفاكس.

وأمام تصاعد الأزمة، دعا رئيس الوزراء كامل إدريس، خلال اجتماع ضم الأجهزة الأمنية والوزارات المختصة مطلع يونيو، إلى إعادة تفعيل المجالس والبرامج الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات، مع التركيز على التوعية المجتمعية بوصفها خط الدفاع الأول في مواجهة الظاهرة.

وفي رسالة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، لم يخفِ وزير الداخلية الفريق بابكر سمرة قلقه من حجم التهديد، معتبرًا أن الضبطيات الأخيرة تكشف عن «أجندة خبيثة» تستهدف إغراق الشباب بالمخدرات وتدمير النسيج الاجتماعي من الداخل. وأعلن الوزير عن إعداد خطة وطنية شاملة بالتنسيق مع الجهات المحلية والدولية، متهمًا قوات الدعم السريع بإدارة مصنع ضخم لإنتاج الكبتاغون في منطقة الجيلي شمال الخرطوم خلال فترة الحرب، بطاقة إنتاجية تصل إلى 700 مليون حبة، فضلًا عن العثور على كميات كبيرة من المخدرات في المناطق التي كانت تخضع لسيطرتها عقب استعادة الجيش للعاصمة.

وفي تطور آخر، كشفت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات عن رصد مجموعات تستغل ارتداء الزي النظامي غطاءً لتسهيل عمليات الترويج والاتجار بالمخدرات داخل الخرطوم، مؤكدة أنها أعدت ملفات متكاملة بحق المتورطين تمهيدًا لتقديمهم إلى العدالة.

كما أعلنت شرطة ولاية البحر الأحمر عن معلومات تفيد بنشاط مجموعة ترتدي زيًا عسكريًا في ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية

«المخدرات لم تعد تستهدف الأفراد فقط، بل تضرب البنية الاجتماعية وتقوض مستقبل جيل كامل.»

«المخدرات أصبحت الخطر الأكبر على مستقبل البلاد بعد الحرب.»

«لقد أوقفت الحرب المدافع في بعض المدن، لكنها فتحت أبوابًا أخرى للموت.»

داخل سوق ليبيا بمدينة بورتسودان. وأسفرت عملية مداهمة نفذتها قوة مشتركة من مكافحة المخدرات والاحتياطي المركزي والطوارئ والمباحث والخلية الأمنية عن اشتباك مسلح أدى إلى مقتل اثنين من المشتبه بهم، وإصابة اثنين من أفراد مكافحة المخدرات، واحتراق عربة تابعة للقوة المنفذة.

وتعززت المخاوف الرسمية مع تصريحات المدير التنفيذي لمحلية أم درمان، سيف الدين مختار، الذي اتهم جهات مسلحة – من دون تسميتها – بالضلوع في التفلتات الأمنية، وترويج المخدرات والشيشة، والاعتداء على محطات الوقود، إضافة إلى التورط في عمليات اختطاف المواطنين. وأشار إلى أن المحلية تواجه تحديات معقدة في مرحلة ما بعد الحرب، دفعتها إلى تطبيق قانون جديد يجرّم تعاطي الشيشة ويوقف منح التراخيص لمقاهيها، مع إزالة عدد من المواقع المخالفة.

في المقابل، شددت حركة العدل والمساواة على أن أي تجاوزات فردية لا تمثل القوات المشتركة أو التشكيلات العسكرية المساندة، مؤكدة أن كل من يثبت تورطه في ترويج المخدرات أو أي نشاط خارج القانون يجب أن يخضع للمحاسبة، بغض النظر عن صفته أو الجهة التي ينتمي إليها.

أما لغة الأرقام، فتكشف حجم التحول الذي شهدته البلاد خلال سنوات الحرب. فوفق بيانات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وتقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ارتفعت كميات مخدر «الآيس كريستال» المضبوطة من 41 كيلوغرامًا عام 2022 إلى 318 كيلوغرامًا عام 2025، بزيادة بلغت نحو 675 في المئة خلال ثلاث سنوات فقط.

وخلال الفترة الممتدة من يناير 2024 وحتى مايو 2026، ضبطت السلطات ما يقارب 11,7 مليون حبة كبتاغون، استحوذت ولايات الخرطوم والجزيرة ونهر النيل وحدها على 62 في المئة من إجمالي المضبوطات، وهي ولايات تضم أكبر الكثافات السكانية والمؤسسات التعليمية في البلاد.

وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي ما ضُبط من مختلف أنواع المخدرات بين عام 2025 ومنتصف يونيو 2026 بلغ نحو 3,3 طن من «الآيس» و«الشابو»، إضافة إلى 199 كيلوغرامًا من الهيروين، و557 كيلوغرامًا من الحشيش، و105 كيلوغرامات من الكوكايين. كما كانت السلطات قد أعلنت في فبراير 2025 ضبط مصنع ضخم في الخرطوم بحري يحوي مواد خامًا تكفي لإنتاج 700 مليون حبة كبتاغون، إلى جانب نحو مليون حبة جاهزة للتوزيع، فضلًا عن ضبط 19 مختبرًا لتصنيع الحبوب المخدرة خلال عام 2023.

وتواصلت العمليات الأمنية خلال الأشهر الأخيرة، إذ أعلنت إدارة مكافحة المخدرات بولاية الخرطوم إحباط محاولة لترويج 1500 قندول من مخدر البنقو المحلي و23100 حبة من عقار «النيرفاكس» في محليتي أم درمان وشرق النيل، بينما أسفرت حملات مطاردة شبكات التهريب في ولاية البحر الأحمر عن ضبط 430 كيلوغرامًا من مخدر «الآيس» بعد اشتباكات مسلحة.

وفي ولاية الجزيرة، تحولت إحدى عمليات الملاحقة إلى مواجهة دامية انتهت بمقتل عنصرين من جهاز الاستخبارات العامة وإصابة 13 من أفراد القوة المشتركة، فيما تمكنت السلطات من ضبط نصف مليون حبة مخدرة، إلى جانب كميات من السجائر والأدوية المهربة.

لكن الخسائر التي تخلفها المخدرات لا تُقاس بعدد الضبطيات وحدها، بل تمتد إلى الاقتصاد والمجتمع معًا. ويقدر المحلل الاقتصادي محمد عوض محمد متولي، في تقرير منشور في وسائل إعلام عربية، الكلفة المباشرة لانتشار المخدرات في السودان بنحو 2,1 مليار دولار سنويًا، موزعة بين خسائر في الإنتاجية تبلغ 940 مليون دولار، ونفقات للعلاج والأمن والقضاء تصل إلى 710 ملايين دولار، فضلًا عن خسائر مستقبلية في رأس المال البشري تقدر بنحو 450 مليون دولار، وفق نماذج البنك الدولي.

ويرى متولي أن السودان لم يعد أمام أزمة أمنية عابرة، وإنما أمام تهديد مركب يستنزف الدولة على أكثر من جبهة، قائلًا إن مواجهة المخدرات تتطلب الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء حصانة مجتمعية شاملة، لأن هذه التجارة لا تستهدف الأفراد فقط، بل تضرب الأمن القومي عبر استنزاف الشباب، وتنهك الاقتصاد، وتفكك آلاف الأسر كل عام، لتصبح المخدرات، في نهاية المطاف، حربًا أخرى لا تقل خطورة عن الحرب التي ما زالت آثارها تعصف بالبلاد.

«في منزلها الصغير، لا تبدو المخدرات خبرًا في صحيفة أو رقمًا في تقرير رسمي، بل وجهًا للموت يطرق الباب كل يوم.»

«المخدرات لم تعد تطرق أبواب الأثرياء وحدهم، بل اقتحمت البيوت الفقيرة قبل غيرها.»

الخرشة.. موت بطيء

كانت تجلس في ركن قصي من منزلها المتواضع في أحد الأحياء الطرفية بمدينة الدامر، مطرقة الرأس، تضم كفيها إلى وجهها، كأنها تحاول أن تمنع الدموع من الانهمار. لم تعد تعرف إلى أين تمضي بها الحياة، بعدما تحولت أيامها إلى سلسلة متصلة من الفقد والانتظار والخوف.

المنزل نفسه يروي حكاية الفقر قبل أن تنطق بها صاحبته. جدران متآكلة، وأثاث قليل، وصمت ثقيل يخيم على المكان. قبل سنوات، توفي زوجها، تاركًا لها أربعة أبناء؛ ثلاثة أولاد وبنتًا هي أصغرهم، بينما كان أكبرهم قد بلغ الثامنة عشرة من عمره.

تقول الأم بصوت أنهكه التعب: «اشتغلت في كل حاجة... غسيل، نظافة، أي شغل يجيب لقمة لأولادي.» لم تكن وحدها في مواجهة الحياة، فقد اضطر ابنها الأكبر إلى ترك الدراسة مبكرًا لينضم إلى سوق الأعمال اليومية، محاولًا أن يسند أمه ويعينها على تربية إخوته.

لكن الفقر كان أسرع من أحلامهم.

ومع ضيق الحال، لم يتمكن الشقيقان الأصغر من مواصلة تعليمهما، فغادرا إلى مناطق التعدين الأهلي عن الذهب، على أمل أن يعودا بما ينقذ الأسرة من الحاجة. غير أن ما عادا به لم يكن المال، وإنما مأساة جديدة.

تستعيد الأم تلك الأيام بصوت متقطع: «بعد فترة جابوا واحد منهم... كان متغيرًا شديدًا، تعبان وما بعرف الحاصل ليه.»

تقول إنها طافت به على المستشفيات، لكن الأطباء – بحسب فهمها – لم يتمكنوا من تشخيص حالته. وحين فقدت الأمل في العلاج الطبي، لجأت إلى الشيوخ والخلاوى، علّها تجد مخرجًا لما أصاب ابنها، إلا أن كل المحاولات انتهت بالفشل.

توفي الشاب داخل إحدى الخلاوى التي كانت تأمل أن تشهد تعافيه، لتخرج منها حاملة نعشه بدلًا من شفائه.

ولم تمضِ سوى فترة قصيرة حتى أعادت المأساة نفسها إنتاجها.

عاد الابن الآخر من مناطق التعدين بالحالة ذاتها تقريبًا. جسد منهك، وسلوك مضطرب، وأعراض غامضة لم تجد الأسرة لها تفسيرًا. هذه المرة، أخبرهم البعض أن ما يعانيه سببه «الخرشة»، وهو الاسم الشعبي الذي يطلقه كثيرون على نوع محدد من المخدرات.

تشير الأم إلى الغرفة المجاورة حيث يرقد ابنها، وتقول بحسرة: «ياهو بنعالج فيه... يوم كويس ويوم تعبان.»

أما الابن الأكبر، فقد أصبح يحمل عبئًا يفوق عمره. يعمل نهارًا ليؤمن قوت الأسرة، ثم يعود ليبحث عن ثمن الدواء وجلسات العلاج لأخيه، في معركة يومية بين لقمة العيش وكلفة النجاة.

لا تعرف هذه الأم أسماء المواد التي غيّرت حياة ولديها، ولا تملك إحصاءات عن حجم انتشار المخدرات في السودان، لكنها تعرف شيئًا واحدًا: أنها فقدت ابنًا، وتخشى أن تفقد الثاني بالطريقة نفسها.

في منزلها الصغير، لا تبدو المخدرات خبرًا في صحيفة أو رقمًا في تقرير رسمي، بل وجهًا للموت يطرق الباب كل يوم، تاركًا أمًا تتساءل في صمت: كم أسرة أخرى تنتظر الدور؟

لم تعد المأساة استثناءً، بل أصبحت تتكرر حتى فقدت دهشتها. عشرات، وربما مئات الأسر، تحمل الحكاية نفسها مع اختلاف الأسماء والوجوه. أمٌ باعت ما تملك لتدفع ثمن العلاج، وأبٌ دفن ابنه وهو لا يزال يحاول أن يفهم كيف انتهى به المطاف إلى الإدمان، وأطفال كبروا وهم يشاهدون أشقاءهم يتآكلون أمام أعينهم.

المخدرات لم تعد تطرق أبواب الأثرياء أو أبناء الطبقات الميسورة كما كان يُعتقد يومًا، بل اقتحمت البيوت الفقيرة قبل غيرها، مستغلة البطالة واليأس والحرب وانهيار مؤسسات الدولة. لم تعد تميز بين طالب وعامل، بين ابن مدينة أو قرية، وبين شاب وفتاة، حتى أصبح الفقر نفسه بيئة خصبة لتجار الموت.

وغالبًا ما تكون النهاية واحدة، وإن اختلف الطريق إليها؛ جرعة زائدة تخطف صاحبها في صمت، أو ذهان يحول إنسانًا كان يملأ البيت حياة إلى جسد هائم لا يعرف أهله، أو زنزانة يقضي فيها ما تبقى من شبابه بعد أن قادته المخدرات إلى الجريمة. وفي كل مرة، لا يكون الضحية شخصًا واحدًا، بل أسرة كاملة تُسحق تحت وطأة الفقد والعار والفقر، فيما تواصل هذه السموم ابتلاع جيل كامل، كأنها حرب أخرى تُخاض بلا مدافع، لكنها لا تقل فتكًا عن الحرب التي مزقت البلاد.

«المخدرات ليست أزمة أمنية عابرة، وإنما تهديد مركب يستنزف الدولة على أكثر من جبهة.»

الأمطار في النيل الأبيض..

انهيار المنازل يفتح الباب أمام شبح الأوبئة

ملخص

تسببت الأمطار الغزيرة في مدينتي ربك وكوستي بولاية النيل الأبيض في انهيار مئات المنازل وغمر أحياء واسعة بالمياه، ما أدى إلى تضرر الأسر وفقدان عدد من المواطنين لمساكنهم، وسط ظروف إنسانية صعبة تفاقمها تداعيات الحرب والنزوح.

تشير لجان أحياء ربك إلى انهيار 346 منزلًا، فيما يواجه السكان صعوبات في تصريف المياه وإنقاذ ممتلكاتهم، مع استمرار هطول الأمطار وضعف الإمكانات المتاحة، ما دفع كثيرين للاعتماد على جهودهم الذاتية في مواجهة آثار الكارثة.

تثير المياه الراكدة مخاوف صحية متزايدة من انتشار الأمراض، خاصة الملاريا وحمى الضنك والإسهالات المائية والكوليرا، في ظل تراجع خدمات الإصحاح البيئي ونقص الأدوية والكوادر الطبية، ما يجعل الأطفال وكبار السن الأكثر عرضة للخطر.

يطالب السكان والناشطون بتدخل عاجل يشمل تصريف المياه، وتوفير مياه الشرب الآمنة، والمساعدات الإنسانية، وتنفيذ حملات صحية وبيئية، محذرين من أن أزمة الأمطار قد تتحول إلى أزمة صحية أوسع إذا لم تتم معالجة آثارها سريعًا.

لم تعد الخسائر تقتصر على انهيار المنازل، بل امتدت إلى تهديد حياة السكان مع تزايد مخاطر الأمراض وانتشار المياه الراكدة

أفق جديد

لم تكد الأمطار الغزيرة تتوقف في مدينتي ربك وكوستي بولاية النيل الأبيض، حتى بدأت الأسر تحصي خسائرها بين منازل انهارت بالكامل، وأخرى غمرتها المياه، فيما باتت مئات العائلات تقضي ساعاتها وسط الطين والبرك الراكدة، في مشهد ينذر بأزمة إنسانية وصحية تتجاوز خسائر المباني إلى تهديد حياة السكان أنفسهم.

ففي بيئة تعاني أصلًا ضعف خدمات الصرف الصحي وتراجع القطاع الصحي بسبب الحرب، تتحول المياه الراكدة إلى بؤر لتكاثر البعوض والذباب، ما يثير مخاوف متزايدة من انتشار الملاريا وحمى الضنك والإسهالات المائية والكوليرا، خاصة بين الأطفال وكبار السن.

وتقول لجان أحياء ربك إن الأمطار تسببت في انهيار 346 منزلًا حتى الآن، بينما لا تزال عمليات حصر الأضرار مستمرة مع استمرار هطول الأمطار، في وقت غمرت فيه المياه أحياء واسعة بمدينة كوستي، ما دفع السكان إلى الاعتماد على جهودهم الذاتية لتصريف المياه وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من ممتلكاتهم.

ولم يعد هم كثير من الأسر يقتصر على فقدان المأوى، بل امتد إلى الخوف من الأيام المقبلة، مع تعذر تجفيف المنازل وانتشار الحشرات وغياب حملات الإصحاح البيئي، وهي ظروف تهيئ لانتشار الأمراض المنقولة بالمياه والنواقل، في وقت تواجه فيه المرافق الصحية نقصًا في الكوادر والأدوية والإمدادات الأساسية.

يقول رب أسرة فقد منزله لـ«أفق جديد»: «استيقظنا قبل الفجر على صوت انهيار جزء من المنزل. حملنا الأطفال وخرجنا تحت المطر، ولم نتمكن من إنقاذ سوى بعض الملابس. الآن نقيم عند أحد الأقارب، لكننا لا نعرف إلى أين سنذهب إذا استمرت الأمطار. أكثر ما يقلقني ليس فقدان المنزل، بل حماية أطفالي من الأمراض».

أما سيدة غمرت المياه منزلها، فتقول لـ«أفق جديد»: «المياه دخلت كل الغرف، وأصبحنا نقضي اليوم كله في إخراجها بالجردل. لا نستطيع الطبخ أو النوم بشكل طبيعي، وكلما توقفت الأمطار لساعات عادت من جديد. بدأ البعوض ينتشر بكثافة، والأطفال لا يستطيعون النوم من كثرة اللسعات».

ومن جهته، يقول شهاب عبد الله، وهو شاب يشارك في جهود إنقاذ الجيران، لـ«أفق جديد»: «لا توجد إمكانات كافية، لذلك اعتمد الناس على أنفسهم. شكلنا مجموعات لفتح مجارٍ للمياه ومساعدة كبار السن في إخراج أثاثهم. لكن حجم الأضرار أكبر من قدرتنا، وكل منزل ينهار يزيد شعور الناس بالعجز».

وتابع: «أمضينا الليل نحرس الجدران، لا خوفًا من اللصوص، بل من أن تنهار فوق رؤوسنا».

وعائشة عبد الرحمن، وهي أم لطفلين، فقالت بحسرة: «أطفالي يسألون كل ليلة: هل سينهار البيت مرة أخرى؟ حتى عندما يتوقف المطر لا يشعرون بالأمان. أكثر ما أخشاه أن يمرض أحدهم، لأن أقرب مركز صحي مزدحم ولا نملك ثمن العلاج».

وأضافت: «البيت يمكن أن يُبنى من جديد، لكن إذا مرض الأطفال فلا نعرف كيف نعالجهم».

وبدوره، يؤكد خالد الحاج، وهو صاحب متجر، لـ«أفق جديد»، أن «المياه دخلت المحل وأتلفت جزءًا كبيرًا من البضائع. الحركة التجارية توقفت لأن الشوارع غارقة، وحتى من يريد الشراء لا يستطيع الوصول. الخسارة لا تقتصر على المنازل، بل تمتد إلى مصادر رزق الناس».

ومن جانبه، يقول الكادر الطبي معاوية فضل المولى: «بعد كل موجة أمطار يزداد القلق من تكاثر البعوض وتلوث مصادر المياه. وإذا لم تُصرف المياه الراكدة وتُنفذ حملات للإصحاح البيئي سريعًا، فقد نشهد زيادة في حالات الملاريا وحمى الضنك والإسهالات المائية، خاصة في الأحياء الأكثر تضررًا».

والسر عبد الباقي، وهو متطوع في العمل الإنساني، فرأى في حديثه لـ«أفق جديد»، أن «الاحتياجات تتغير بسرعة. في البداية كان الناس يطلبون مشمعات وأغطية، لكن الآن أصبحوا يسألون عن مياه الشرب، والمبيدات، وأدوية الأطفال. الأزمة لم تعد مجرد أمطار، بل

استيقظنا قبل الفجر على صوت انهيار جزء من المنزل، حملنا الأطفال وخرجنا تحت المطر، ولم نتمكن من إنقاذ سوى بعض الملابس.

«المياه دخلت كل الغرف، وأصبحنا نقضي اليوم كله في إخراجها، لا نستطيع الطبخ أو النوم بشكل طبيعي.»

أصبحت أزمة معيشية وصحية».

ويحذر مختصون في الصحة العامة من أن الأيام التالية للأمطار الغزيرة تمثل المرحلة الأكثر خطورة إذا لم تُنفذ سريعًا حملات لتصريف المياه الراكدة، ورش المبيدات، وتعقيم مصادر المياه، إلى جانب توفير مراكز إيواء ومياه شرب آمنة للأسر المتضررة.

وتكتسب هذه المخاوف أهمية خاصة في السودان، الذي شهد خلال العامين الماضيين موجات متكررة من الكوليرا والملاريا وحمى الضنك في عدد من الولايات، وسط تراجع خدمات المياه والإصحاح البيئي نتيجة الحرب، ما يزيد من احتمالات تفشي الأمراض عقب كل موسم أمطار.

وبينما يواصل المواطنون إزالة المياه من منازلهم بوسائل بدائية، تبقى الأسئلة معلقة حول سرعة الاستجابة الرسمية، وقدرة السلطات والمنظمات الإنسانية على احتواء الأزمة قبل أن تتحول من كارثة أمطار إلى أزمة صحية واسعة.

في ربك وكوستي، لا تنتهي معاناة السكان بانقشاع السحب؛ فبعد انهيار المنازل تبدأ معركة أخرى أقل وضوحًا وأكثر خطورة، عنوانها الأمراض ونقص الخدمات. وبين ركام البيوت وبرك المياه الراكدة، يقف آلاف السكان في مواجهة مستقبل مجهول، بانتظار تدخل عاجل يحول دون تحول الأمطار إلى بداية فصل جديد من المعاناة الإنسانية.

«بدأ البعوض ينتشر بكثافة، والأطفال لا يستطيعون النوم من كثرة اللسعات.»

على خلفية تقرير «آفريكا إنتلجنس»

العطا في رئاسة الأركان.. دور سياسي أقل وسيطرة أكبر على الجيش

ملخص

يرى الكاتب أن تقرير منصة «آفريكا إنتلجنس» بشأن تعيين الفريق أول ياسر العطا رئيسًا للأركان احتوى على عدد من الأخطاء والتحليلات غير الدقيقة، خاصة فيما يتعلق بعلاقته بالإسلاميين أو بعلي كرتي، معتبرًا أن تلك العلاقة إن وجدت فهي أقرب إلى اعتبارات قبلية ومناطقية منها إلى تقارب سياسي أو أيديولوجي.

يشير إلى أن العطا ضابط محترف قضى معظم حياته العسكرية في ميادين العمليات، ولم يُعرف بانتمائه للحركة الإسلامية، كما أن بقاءه في الخدمة وتعيينه ملحقًا عسكريًا في جيبوتي ارتبط بكفاءته العسكرية وبأهمية الموقع الاستراتيجية في التنسيق مع القواعد العسكرية الأجنبية في القرن الإفريقي.

يؤكد أن تعيين العطا رئيسًا للأركان لا يمثل ترقية سياسية، بل إعادة توزيع للمهام داخل قيادة الجيش، بما يحد من انخراطه وكباشي في الملفات السياسية والدبلوماسية، ويعزز تركيزهما على إدارة العمليات العسكرية وإعادة بناء المؤسسة العسكرية.

يخلص الكاتب إلى أن تشدد العطا تجاه قوات الدعم السريع يعكس رؤية المؤسسة العسكرية التقليدية للأمن القومي، كما يمنحه نفوذًا أكبر داخل الجيش وأي مفاوضات مستقبلية، داعيًا إلى قراءة أعمق لأسباب الحرب بعيدًا عن التفسيرات المبسطة، مع مراعاة العوامل الإقليمية والجيوسياسية التي أسهمت في تشكيل المشهد السوداني.

علاء الدين بشير

دائمًا ما تتسم تقارير وتحليلات موقع (آفريكا إنتلجنس) عن مجريات الأحداث في السودان بعدم الدقة في المعلومات، تصل أحيانًا إلى الاتهام بعدم المصداقية، إلى جانب ضعف العمق في التحليل، وليس أدل على ذلك من تقريره الأسبوع الماضي عن زيارة وفد من تحالف صمود إلى إسرائيل، ونفى مسؤول العلاقات الخارجية بالتحالف، بابكر فيصل، الذي قيل إن الوفد كان برئاسته، صحة الخبر كليًا واتجاهه لمقاضاة مراسلة الموقع التي كتبت التقرير.

وفي المقابل فإن تقارير وتحليلات الموقع البريطاني الشهير والعريق (آفريكا كونفيدنشيال) التي تركز على مكافحة الفساد والحوكمة وارتباط ذلك بالجغرافيا السياسية، ارتبطت دائمًا بالدقة والمهنية العالية والمصداقية والعمق التحليلي.

ومع ذلك فإني أرى أن تحليل المنصة الفرنسية التي تصف نفسها بالمستقلة، رغم الزعم الواسع الذي يشير إلى قربها من الاستخبارات الفرنسية، عن تشكيل هيئة أركان الجيش والذي نشرته في الأسبوع الثاني من يوليو الماضي تحت عنوان (العطا يوزع المناصب على ولاءات قديمة)، هو الأفضل مقارنة بتحليلاتهم المنشورة مؤخرًا، رغم أنني أرى أنه أيضًا أغفل بعض التفاصيل وأعطى أخرى أبعادًا غير حقيقية.

فالتقارب الذي زعمته آفريكا إنتلجنس في تحليلها بين كرتي وياسر العطا ليس تقاربًا آيديولوجيًا بمعنى مشاركتهما رؤية سياسية وفكرية وتنظيمية موحدة، ومع تنويه التحليل إلى انتمائه إلى أسرة مثقلة بالإرث الشيوعي في إشارة إلى عمه المرحوم الرائد هاشم العطا، لكن المعروف أن الفريق أول ياسر العطا ليس له أي علاقة أو انتماء للإسلاميين، لا هو شخصيًا ولا في خلفيته الأسرية، حيث تنتمي أسرته إلى الاتحاديين، وكان جده لأبيه خليفة للسيد علي الميرغني، أمضى كل حياته في خدمة السادة المراغنة والطريقة الختمية، بحسب لقاء مع شقيق هاشم العطا وعم ياسر نشر بصحيفة (اليوم التالي) قبل نحو 12 عامًا في ذكرى انقلاب 19 يوليو 1971.

انضم ياسر إلى الجيش إبان حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري، وقضى أغلب سنوات خدمته الطويلة داخل الجيش التي امتدت لأربعين عامًا في ظل حكم البشير والإسلاميين كضابط محترف، وكان معظمها في مسارح العمليات بعيدًا عن الخرطوم، وربما كان ذلك أحد الأسباب التي عصمته من الإحالة مبكرًا إلى التقاعد.

العلاقة القوية بين ياسر العطا وكرتي -إن صحّت- فإن أحد أسبابها القوية جدًا يعود إلى الخلفية القبلية والمناطقية، فكلا الرجلين ينتمي إلى فروع من قبيلة الشايقية استوطنت مبكرًا في ديار الجعليين في أرياف ولاية نهر النيل الجنوبية القريبة من الريف الشمالي لأم درمان وتصاهرت في دار جعل. ينحدر كرتي من حجر العسل، بينما تعود جذور أسرة ياسر العطا إلى منطقة الحقنة، ولكن أهله استوطنوا مبكرًا في حي بيت المال بأم درمان الذي ولد وترعرع فيه ياسر، وكذلك والده الذي كان موظفًا في البوستة.

طبعًا البرهان نفسه ينتمي قبليًا ومناطقيًا مثل انتماء العطا وكرتي.

ومع ذلك لا أظن أن العلاقة المزعومة مع كرتي قديمة كما حاول أن يوحي كاتب التحليل بإشارته إلى تولي كرتي منسقية الدفاع الشعبي خلال التسعينيات، أو ما لا يعلمه كاتب التحليل عن رئاسة كرتي للجهاز الأمني والعسكري داخل تنظيم الحركة الإسلامية خلفًا لعوض الجاز. فخلال تلك الفترة كان ياسر العطا ضابطًا في الرتب الوسيطة وشابًا نسبيًا، وحسب تكوينه الفكري وخلفيته الأسرية واحترافيته العسكرية لا أظن أن مناخات الدفاع الشعبي كانت تناسبه أو أنه كان محتاجًا للتزلف بها حتى يصعد في سلم الجيش، وهذا لا ينفي عنه البراغماتية السياسية.

كانت قيادات من قوى الحرية والتغيير وتحالف المهنيين قد ذكرت في الحوارات والكتابات بمناسبة الذكرى الأولى لثورة ديسمبر المجيدة، أن قرار الاعتصام أمام أسوار القيادة العامة اتُخذ بناءً على تحليل وتقييم دقيق للأوضاع داخل المؤسسة العسكرية، الذي خلص إلى أنها لا تزال تحتضن أعدادًا مقدرة من العناصر المهنية الوطنية غير المنتمية أو المتأثرة بتيارات الإسلام السياسي.

وحتى بعد الخلافات اللاحقة التي نشبت بين المكون العسكري والمدنيين إبان الفترة الانتقالية حول الإصلاحات والتوجهات الكلية لعملية

الانتقال، كانت التقييمات الداخلية للحرية والتغيير لميزان القوى السياسي داخل الجيش تعطي الإسلاميين 30% فقط بين الضباط، لكنها ترجع تأثيرهم القوي الذي يظهر للعيان لأنهم منظمون جيدًا ومنضبطون ويجيدون خدمة أهدافهم السياسية، بينما يضرب التشرذم وغياب الهدف صفوف الضباط المهنيين.

ومن ما عرفته بعد بروز العطا في المشهد السياسي عقب ثورة ديسمبر، ومن قراءاتي وأحاديثي مع بعض المتابعين عن قرب لأوضاع الجيش في تلك الفترة، أن البشير كان معجبًا به لبلائه في مسارح العمليات، ولاعتبارات وتقديرات خاصة بمعايير وتوازنات داخل الجيش كان البشير كشخص صعد إلى قمة الدولة على ظهر القوات المسلحة حريصًا جدًا عليها في مواجهة الإسلاميين ككتلة تنظيمية وسياسية.

وهذه الاعتبارات التي أبقت العطا في الخدمة ولم تُحِله إلى التقاعد من الجيش، إضافة إلى جدارته العسكرية كأحد أوائل دفعته بالكلية الحربية وفي كل مراحل التأهيل العسكري اللاحقة داخل وخارج السودان، إضافة إلى قدر وافر من البراغماتية الناجمة عن وعيه بالبيئة السياسية التي يعمل فيها، كانت هي ما دفعت به ملحقًا عسكريًا في جيبوتي وأبقت عليه طويلًا هناك.

وثمة عامل مهم أيضًا وراء حرص الجيش على تعيين ملحق عسكري ضمن البعثة الدبلوماسية السودانية هناك، والدفع فيه بشخصية عسكرية محترفة لا تحوم حوله شبهات وظلال انتماء للحركة الإسلامية، ولكن هذا العامل غير مرئي للمراقبين، وهو احتضان دولة جيبوتي لعدد من القواعد العسكرية الأجنبية لدول مثل أمريكا وفرنسا والصين وتركيا، وبالتالي فإن أهمية منصب الملحق العسكري فيها ليس لتعزيز العلاقات العسكرية مع جيشها فحسب (ليس لجيبوتي جيش يذكر أو علاقات عسكرية مع السودان يعتد بها أو ذات قيمة)، لكن الأهم من تلك المهمة هو العمل كضابط اتصال ومنسق للعلاقات العسكرية الاستخبارية مع قادة القواعد العسكرية الأجنبية حول مجمل الشؤون العسكرية والأمنية في منطقة القرن الأفريقي وشرق إفريقيا، المهم جدًا من الناحية العسكرية والجيوستراتيجية.

ويأتي هذا الدور في إطار النفوذ المتنامي للمؤسسة العسكرية منذ إطاحة الترابي من السلطة والمفاصلة بين الإسلاميين، مرورًا باتفاقية نيفاشا التي أعادت هندسة الوضع السياسي والتحالفات الجيوسياسية للسودان، وقراءة المؤسسة العسكرية المبكرة لهذه التحولات والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وسعيها لإحكام سيطرتها واستدامة

نفوذها.

وكانت تلك المهام امتدادًا للدور الذي لعبه الفريق مصطفى الدابي، الذي ابتُعث سفيرًا في الدوحة في النصف الأول من الألفين ولمدة عامين، أكمل خلالها مهمة الارتباط بين الجيش السوداني والقيادة الأمريكية المركزية الوسطى (يونيسكوم) في قاعدة السيلية بقطر، والتي تدير الملفات السياسية والعسكرية والاستخبارية في الشرق الأوسط، طبقًا لقراءة طرحها قبل سنوات المحلل السياسي صلاح البندر من على منبر صحيفة الصحافة.

قال تحليل (آفريكا إنتلجنس) إن كرتي ومن خلال منصبه كوزير للخارجية عمل على إطالة فترة العطا ملحقًا عسكريًا في جيبوتي التي امتدت لعشرة أعوام.

يتجاهل التحليل أن الملحق العسكري، ورغم عمله تحت مظلة البعثة الدبلوماسية بقيادة رئيسها من الناحية الإدارية، ولكنه ووفقًا للأعراف الدبلوماسية لا يخضع لا لسلطة السفير كرئيس للبعثة ولا لوزارة خارجية بلاده، وإنما يخضع لسلطة رئيس الأركان ووزير الدفاع مباشرة، ويتلقى أوامره منهما.

وقد كانت لي قصة مع الملحق العسكري في سفارة السودان بكينيا، وهو عقيد في الاستخبارات العسكرية اسمه جمال أو سيف الدين، لا أذكر جيدًا الآن، حاول خلالها أن يلمح لي بأن المعلومات التي لديه عن مجريات التفاوض دقيقة جدًا، وأنه يرفع تقاريره مباشرة للرئيس البشير في الخرطوم.

ما يؤكد عدم معرفة محرري (آفريكا إنتلجنس) بالتفاصيل الداخلية للجيش هو تكرارهم للمرة الثانية للاستنتاج بتخفيض الفريق أول شمس الدين كباشي من منصب نائب القائد العام للجيش إلى مساعد القائد العام لشؤون البناء والتخطيط الاستراتيجي. تاريخيًا لا يوجد منصب نائب القائد العام في هيكل الجيش السوداني. استُحدث المنصب خصيصًا لكباشي لاعتبارات أقدميته العسكرية على ياسر العطا، وكما هو معلوم أن مسألة التراتبية محدد ومعيار مهم للغاية في تعاملات العسكريين.

بعد قرار تشكيل هيئة الأركان الجديدة وتعيين العطا رئيسًا لها، لم يعد هناك حاجة لمنصب نائب القائد العام المستحدث. لم يُعيَّن كباشي رئيسًا للأركان رغم أقدميته على العطا، لأنه لا يمتلك الخبرة العملياتية التي عند الأخير. كانت أغلب سني خدمته معلمًا بالمعاهد والكليات العسكرية، حيث لا شعبية كبيرة له داخل الجيش، ويُنظر له كشخصية أكاديمية أكثر من كونه عسكريًا مقاتلًا. بينما درجت العادة ووفقًا للتقاليد العسكرية أن منصب رئيس الأركان يشغله دائمًا ضباط العمليات.

إذا تعيين العطا رئيسًا للأركان ليس ترقية له، وتعيين شمس الدين كباشي مساعدًا للقائد العام لشؤون البناء والاستراتيجية ليس تخفيضًا له، وإنما هو إعادة تشكيل مختلفة لمجلس السيادة، وبحسب تحليل البعض هو إبعاد لكلا الرجلين كباشي والعطا من أي ملفات سياسية ودبلوماسية مباشرة، وشغلهما بمهام تنفيذية داخل الجيش؛ الأول لإعادة إعمار بنية الجيش التحتية التي دمرتها الحرب، وهي عملية كبرى ستنفق فيها أموال ضخمة، وقد بدأت بالفعل وفقًا لما نقلت صور وتقارير وحدة المصادر المفتوحة بقناة الجزيرة الأسبوع الماضي، وتأتي ضمن استراتيجيات استدامة نفوذ المؤسسة العسكرية لسنوات قادمة.

والثاني بالتخطيط والتنفيذ لمسار العمليات العسكرية التي استغرقته تمامًا، فكف عن الكلام المباح وغير المباح.

ولو سارت الأمور على هذا المنوال فسوف يصعّد الفريق معتصم عباس التوم، نائب العطا الحالي للعمليات، إلى منصب رئيس الأركان في حال إحالة الأخير للتقاعد أو ترفيعه لأي منصب دستوري أو قيادته انقلابًا عسكريًا ناجحًا كما هدد بذلك من قبل!!

وإضافة إلى ما تقدم، فإن تعيين ياسر العطا رئيسًا للأركان يرجع في تقديري إلى أنه صاحب رؤية وموقف جذري من وجود قوات الدعم السريع، وولاء قوي لقائد الجيش البرهان، تجلى في أحاديثه وخطاباته النارية العديدة، ولكن أهم حديث له كان قد أدلى به بعد أقل من شهر من اندلاع الحرب لصحيفة «الشرق الأوسط»، أجراه معه عبر الهاتف من لندن الصحفي السوداني عيدروس عبد العزيز.

في ذلك اللقاء بلور العطا رؤيته الجذرية للصراع الدائر وموقفه من الدعم السريع، بالتركيز على قيادته المتمثلة في أسرة آل دقلو، وشدد على أن المشكلة معها لأطماعها السلطوية، وليس مع قبيلة الرزيقات أو حتى مع الشباب المقاتلين. وأكد أن أكبر تهديد للبلاد ومستقبلها يتمثل في وجود قوات الدعم السريع.

ورغم أن الرأي العام والنخب السياسية وحتى داخل الجيش يحملون البرهان مسؤولية الصلاحيات والنفوذ الكبير للدعم السريع وقيادته بعد ثورة ديسمبر، وقد ذكر

نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات المنتهية فترته في إبريل الماضي، الفريق خالد عابدين الشامي، في حديث خاص مع مجموعة قليلة من الزملاء والأصدقاء قبيل مشاركته في ندوة عن الترتيبات الأمنية لاتفاقية جوبا نظمها مركز (آرتكل) للخدمات الصحافية والتدريب الإعلامي، الذي كان يديره زميلنا وصديقنا عثمان فضل الله، وذلك قبل اندلاع الحرب بنحو شهرين، أن كل قيادة الجيش مجمعة على رفض التمدد والصلاحيات الواسعة للدعم السريع، ولكن البرهان هو الوحيد الذي يقف وراء ذلك، ولاعتبارات الانضباط العسكري وسلسلة القيادة والسيطرة التي تحكم الجيش لم يشأ أحد مخالفته.

غير أن ياسر العطا في ذلك اللقاء ألقى بكل المسؤولية في كِبَر وتمدد واتساع صلاحيات الدعم السريع وقيادته إلى الرئيس المخلوع عمر البشير ونظامه، وبرّأ ساحة البرهان. قال إن البشير فعل ذلك من أجل حمايته. وأوضح أن البرهان أوقف التجنيد ورفض منحهم نمرة عسكرية جديدة، لكن حميدتي فعل ذلك من ورائه، واعتبر ذلك أحد المؤشرات على طموحاته الزائدة ونيته الغدر.

وذكر أن قائد الجيش لحكمة منه تجنب التصعيد والمواجهة، وسعى إلى التهدئة ومعالجة هذه الأوضاع عبر الضغط السياسي ومحاولات الإدماج العسكري. وانتقد العطا بمرارة القوى السياسية المدنية على ما اعتبره ضعفًا في تفكيرها الاستراتيجي ووعيها بالأمن القومي، حينما صدقت بسذاجة أن قائد المليشيا هو من سيأتي لها بالتحول والانتقال الديمقراطي، وأن قائد الجيش ضد التحول الديمقراطي.

وأشاد العطا بقوة في ذلك اللقاء برأي الحزب الشيوعي حينما أطلق على قوى الحرية والتغيير (قوى الهبوط الناعم)، في مغازلة واعية لبعض إرثه العائلي.

وحينما سأله عيدروس بأن حميدتي يقاتل فلول النظام السابق وليس الجيش، أجاب العطا أن حميدتي هو الوحيد الذي تبقى من فلول النظام السابق ضمن أعضاء مجلس السيادة الانتقالي.

لكن أيضًا يمكن أن يُفهم تشدد العطا إزاء الدعم السريع في إطار براغماتيته السياسية، فلم يبرز اسم الرجل في التسريبات والتقارير التي تضمنت أسماء ضباط قادوا احتجاجات داخل الجيش منذ أيام البشير وكذلك بعد إطاحته، على تمدد قوات الدعم السريع ونفوذ قائده، أمثال اللواء نصر الدين عبد الفتاح الذي أُحيل للتقاعد مؤخرًا.

وللمفارقة، وطبقًا لخبراء عالمين بكواليس المؤسسة العسكرية، فإن اتساع نفوذ الدعم السريع والاعتماد عليه في العمليات ثم لاحقًا لحماية البشير، أسهم ذلك من جهة في إضعاف التنظيم الإسلامي العسكري داخل الجيش وتقليص الاهتمام به.

بالطبع الخطاب المتشدد بالنسبة لقائد عسكري يفترض أنه محترف، هو ضرب من ممارسة السياسة. والعطا بتشدده ورفع السقف عاليًا يمارس السياسة على صعيدين:

أولًا يقوي موقفه الشخصي داخل الجيش والبلد في ظل رأي عام ساخط جدًا على ما جرى من خراب وتهجير وخسائر مادية وبشرية، وتقديم نفسه باعتباره الرجل القوي حامي الحمى.

ثانيًا، رغم أنه غير مبالٍ بأي تداعيات سياسية ودبلوماسية لخطابه المتشدد، ولكنه واعٍ إلى هدفه بأن يصبح هو ومقارباته المتشددة المرجعية في أي مساومات قادمة لإيقاف الحرب، على غرار طريقة البشير قبل نيفاشا وبعدها.

ومع ذلك فإني أرى في أحاديث العطا ومقارباته أنه لم يخرج فيها عن العقيدة التقليدية للأمن القومي الموروثة عند المؤسسة العسكرية منذ إنشائها، وهي عقيدة تتماهى تمامًا مع الرؤية المصرية التي صاغت المفهوم والعقيدة الكلية لما يعرف بالأمن القومي العربي منذ حقبة عبد الناصر وحتى الآن.

وإن كان ثمة وشائج آيديولوجية بين كرتي والعطا فهي من نسيج هذه القماشة. وفي تقديري أي تحليل للصراع الدائر الآن لا ينظر إلى هذا الأمر مليًا، ويأخذ به، ويستصحب معه نظام المصالح المتغير وعوامل الجغرافيا السياسية بعد إسقاط البشير ونظامه في فهم ديناميكيات الحرب الحالية، ويظل يردد السرديات التبسيطية عن أسباب اشتعالها، إنما يقود إلى تجهيل الناس بأسبابه.

لابد من التدقيق في خطة الإطاحة بالبشير والتفاهمات الإقليمية والداخلية التي تمت، خاصة مع المكون العسكري، بل والذهاب أبعد قليلًا لاستقصاء خلفيات القوة السودانية التي شاركت ضمن التحالف العربي في حرب اليمن، لأن معظم الطموحات والإغراءات والعلاقات والترشيحات والخطط ارتبطت بتلك المهمة في تلك الفترة.

د. جون قرنق..
إرث منقسم بين ضفتين

ملخص

يتناول المقال ذكرى رحيل الدكتور جون قرنق بوصفه إحدى أكثر الشخصيات تأثيرًا في تاريخ السودان الحديث، مشيرًا إلى رؤيته لـ«السودان الجديد» القائم على المواطنة والمساواة، وإلى جمعه بين الكفاح المسلح والدعوة إلى السلام باعتبارهما وسيلتين لتحقيق مشروعه السياسي.

تستعرض الكاتبة مواقف قرنق تجاه قضايا الهوية والسلطة والثروة، ويرى أنه واجه التهميش ودافع عن حقوق المناطق المهمشة، كما يورد آراءً وروايات مثيرة للجدل بشأن ظروف وفاته، إلى جانب شهادات تعكس حضوره السياسي والكاريزمي وتأثيره الواسع.

تربط استمرار الصراعات في السودان وجنوب السودان بإخفاق النخب السياسية في بناء دولة المؤسسات والاستجابة لمطالب الأطراف، معتبرًا أن إرث قرنق الفكري لا يزال حاضرًا من خلال دعوته إلى تجاوز الانقسامات القبلية والدينية والعرقية والاحتفاء بالتنوع.

يختتم الكاتبة بالإشارة إلى شهادات عن شخصية قرنق، منها ما أورده لوكا بيونق حول «حكمة النسر» التي جسدت رؤيته الاستراتيجية، كما يتناول اهتمامه بالتفاصيل الدينية واستحضاره للكتاب المقدس في خطابه السياسي، باعتبار ذلك جزءًا من فهمه للتاريخ ورؤيته لمستقبل السودان.

يصادف الثلاثين من يوليو/تموز ذكرى رحيل الدكتور جون قرنق، الثوري المناضل البراغماتي. تارة أخرى، عقب وفاته المفاجئة في عام 2005، كتبت صحيفة الشرق الأوسط مانشيتًا عريضًا: «السودان يفقد زعيمه التاريخي». أظنها العبارة الأدق، لأن السودان شمالًا وجنوبًا لم يشهد شخصية كاريزمية مثل قرنق. اختار الحرب حينما شعر بأن التهميش وخطاب الهوية الإسلامي يضران بوحدة القطر الواحد، يستند إلى تاريخ الشمال والجنوب المشترك، حيث مملكة كوش المسيحية، لكنه مؤمن بأن السلام لا بد منه، حيث قال لذات الصحيفة في حوار صحفي: سنخوض حرب السلام كما خضنا حرب الغابة من أجل تحقيق السودان الجديد، «ودي النفعية الله خلقها».

لقد قاوم قرنق منظومة الرأسمالية المتوحشة، حينما رفض أن يكون النفط مستباحًا وأهله أحق به. بحسب الروايات، فإن قرنق تم اغتياله من قبل الشركات، وقال ذلك صراحةً أحد رجال الـ(CIA) في فيلم وثائقي أنتجته الجزيرة. يزعم الرجل أن الطائرة بلا صندوق أسود، إذًا أين التسجيلات قبل التحطم؟ شخصًا ما كان هناك وبدّل الحطام. قال لي أحد شباب تنظيم الإخوان ذات مرة: كنا صغارًا في التنظيم، حشدنا وجوهًا متباينة لأجل استقبال جون قرنق، حينما تدحرج نازلًا عبر السلم، أبصر تلك الوجوه وبكى. خدعته الإنقاذ واستغبت العوام، ومن أشهر مقولاته: لا تستطيع العروبة أن توحدنا. كان قرنق يحلم ويحمل وطنًا ديمقراطيًا علمانيًا، توزع فيه الحقوق والواجبات على أساس المواطنة، كما أسس حركته الشعبية المسلحة، ليكون بذلك رجل حرب بالضرورة، ورجل سلام على أرض الواقع.

بغض النظر عن إخفاقات الحركات الاجتماعية والسياسية، حيث تخطئ وتصيب، والتطور يكون عن طريق الممارسة وتجربة آليات مختلفة واستبدالها بآليات أكثر نجاعة، كما أنه ليست هنالك نظرية تستطيع تفسير الكون، والبشرية تطورت من مرحلة أكل لحوم البشر إلى نتفها بالشركات العابرة للقارات. إن فشل الحكومة في الاستجابة لنداءات الأطراف، وغياب دولة المؤسسات، تمخضت عنه حرب طويلة جعلت من نضالاته وتسامحه شخصية ذات ثقل لم يحظَ بها رجل دين أو سياسي، ولم يحظوا بمثل نصيبه من المحبة والتفاني والانحياز للسودان أجمع، محطمًا القبيلة واللون والدين، محتفيًا بالتنوع، فالسودانوية كانت مخرجه من الانتماءات الضيقة.

قال في خطاب له في توريت في التسعينيات: «أنا مجرد ضابط، مكلف بأن أكون قائدًا عامًا لجيش وطني وضابطًا فيه. إذا شاءت الأقدار، وحان وقت رحيلي، فسوف أموت مثلما ضحى العديد من مواطنينا بحياتهم في هذه الحرب.» وفي ذكرى رحيله الحادية والعشرين، كتبت أرتال من كتاب الشمال والجنوب، وكان مآلات الأمور السياسية والاقتصادية في البلدين تبعث الحزن والبكاء على أنفسنا، حيث قرنق الحي بإرثه السياسي والفكري، وكان حتمًا سوف يأخذ بيد الشعوب المهمشة في أفريقيا، ناهيك عن أن يترك الخلية الواحدة تنقسم في 2011. خيباتنا السياسية تميتنا، ويبقى فكر قرنق حيًا، لكن هل من مجيب؟

ومن بين الذين كتبوا لوكا بيونق دينق: كثيرًا ما كان ابن أخي، دانيال فرانسيس دينق، يذكرني عند مناقشة القضايا العامة بما يسميه «حكمة النسر»؛ فالنسر يحلق عاليًا في السماء ليرى المشهد بأكمله بوضوح، ثم ينقض على هدفه بدقة، ولا يغرق في فوضى الأرض حيث تضيق الرؤية. وقد جسّد جون قرنق هذه الحكمة خير تجسيد. وما أحوجنا إليها اليوم، سواء في حياتنا اليومية أو في بناء دولتنا، إذ كثيرًا ما نهدر طاقاتنا في قضايا هامشية أو خلافات الماضي، بدلًا من التطلع إلى الصورة الكبرى التي ترسم مستقبلًا أفضل لوطننا.

كان قرنق قائدًا متدينًا ودقيقًا جدًا في التفاصيل. ظهر ذلك عندما سلّمه نسخته الخاصة من الكتاب المقدس ليؤدي بها اليمين الدستورية كنائب أول للرئيس في 9 يوليو 2005، وكان الكتاب مليئًا بالخطوط والملاحظات. وأصر على استخدامه بدل نسخة القصر، لأنه تذكر إجبار بعض الجنوبيين سابقًا على القسم بالمصحف رغم أنهم مسيحيون.

وكان يربط تاريخ السودان بالكتاب المقدس، ويستشهد كثيرًا بسفر إشعياء 18 عن «أمة قوية طويلة القامة في أرض تشقها الأنهار». ورأى في هذه النبوءة وصفًا لفجائع الحرب التي عاشها شعب جنوب السودان، حيث تُركت جثث أبناء كوش طعامًا للطيور والوحوش. لكن قرنق فهمها أيضًا كـ«موسم حصاد» لا بد فيه من تقليم الأغصان الزائدة حتى يبدأ نمو جديد.

خط الصدع في شمال إثيوبيا:

القتال يتجدد في إقليم تيغراي

ملخص

يتناول المقال جذور الصراع في إقليم تيغراي، موضحًا أن الحرب اندلعت عام 2020 بعد تصاعد الخلاف بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير شعب تيغراي، قبل أن تتوقف باتفاق بريتوريا في 2022. إلا أن تنفيذ الاتفاق ظل ناقصًا بسبب استمرار وجود قوات غير فيدرالية وتعثر نزع السلاح، ما أبقى أسباب التوتر قائمة.

يشير إلى أن الإدارة المؤقتة التي تشكلت بعد الاتفاق واجهت انقسامات حادة داخل جبهة تحرير شعب تيغراي بين تيار يدعم التعاون مع الحكومة الفيدرالية وآخر متشدد بقيادة ديبريتسيون، ما أدى إلى انهيار الإدارة المؤقتة وعودة الصراع على السلطة داخل الإقليم.

يستعرض المقال إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، إذ تقاربت الجبهة مع إريتريا وبعض فصائل فانو لأسباب تكتيكية، في وقت تصاعد فيه الاهتمام الدولي بالأزمة، مع تحذيرات أمريكية ودعوات إلى تنفيذ اتفاق بريتوريا ومنع انزلاق المنطقة إلى حرب جديدة.

يخلص الكاتب إلى أن تيغراي تشهد إعادة تسلح واسعة وتعبئة عسكرية، مدعومة بتحركات عبر الحدود، بما في ذلك من الأراضي السودانية، ما أدى إلى تجدد الاشتباكات مع الجيش الإثيوبي. ويرى أن خطر اندلاع حرب شاملة عاد بقوة، رغم استمرار الحكومة الفيدرالية في تبني سياسة الاحتواء والسعي إلى تسوية سياسية

بقلم يوناس ييزيزيو*

في أعقاب الحركات الشعبية التي اجتاحت أجزاءً من البلاد قبل عام 2018، تولى رئيس الوزراء آبي أحمد السلطة في أبريل من العام نفسه. وأدى حلّ الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي في عام 2019 إلى ظهور حزب الازدهار. ورفضت جبهة تحرير شعب تيغراي الاندماج في الائتلاف الحاكم الجديد، وانسحبت إلى معقلها الإقليمي في ميكيلي.

تصاعدت التوترات في سبتمبر 2020 عندما نظمت جبهة تحرير شعب تيغراي انتخابات برلمانية محلية من جانب واحد، في تحدٍّ صريح لتأجيلها من قبل الحكومة الفيدرالية بسبب جائحة كوفيد-19. وأعلنت الحكومة الفيدرالية عدم دستورية الانتخابات الإقليمية وبطلانها. وفي ظل عزلة سياسية حادة وتصلب الموقف العسكري لدى كلا الجانبين، بلغ النزاع السياسي والقانوني المتصاعد ذروته في 3 نوفمبر 2020، عندما اندلعت الأعمال العدائية في قواعد القيادة الشمالية لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية في تيغراي، إثر هجوم شنته قوات جبهة تحرير شعب تيغراي، مما أدى إلى اندلاع حرب تقليدية شاملة.

أعقب ذلك عامان من الحرب التي اجتاحت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وميليشيات إقليم أمهرة. وبحلول مارس 2022، وصلت الحرب إلى طريق مسدود، وأُعلن عن هدنة. وفي 2 نوفمبر من ذلك العام، توسط الاتحاد الأفريقي في اتفاقية بريتوريا لوقف الأعمال العدائية بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير شعب تيغراي، وأعقبها بعد عشرة أيام إعلان نيروبي بشأن تنفيذها. ودعت الاتفاقية إلى نزع سلاح قوات تيغراي، وسحب القوات غير الفيدرالية من تيغراي، وإعادة النظام الدستوري والخدمات الفيدرالية إلى الإقليم، وتشكيل إدارة إقليمية مؤقتة للحكم إلى حين إجراء الانتخابات.

اتفاقية بريتوريا وحدود التنفيذ

نصّت الشروط الرسمية لاتفاقية بريتوريا على انسحاب جميع الكيانات المسلحة غير الفيدرالية انسحابًا كاملًا من أراضي تيغراي، تمهيدًا لإعادة النظام الدستوري. إلا أن الانسحاب الكامل لم يتم. فقد تمركزت الوحدات الإريترية في المناطق الحدودية، بما فيها بادمي، بؤرة التوتر في حرب 1998، فضلًا عن

أجزاء من زالامبيسا وإيروب. وأدى هذا الوجود المستمر في المناطق الحدودية إلى استمرار التوترات بشأن الحدود غير المحسومة، وقوّض بشدة الثقة في بنود اتفاقية السلام الأمنية.

بحلول أوائل عام 2023، بدأت المساعدات الإنسانية بالعودة إلى تيغراي بعد توقفها شبه التام خلال المرحلة الأخيرة من الحرب. سارعت الحكومة الفيدرالية ووكالات الإغاثة الدولية إلى إيصال الغذاء والدواء والوقود إلى السكان الذين كانوا على حافة المجاعة. واستُعيدت الخدمات الأساسية تدريجيًا في المراكز الحضرية الرئيسية. وأُعيد توصيل الكهرباء بالشبكة الإقليمية، وعادت شبكات الاتصالات الوطنية إلى العمل، واستؤنفت الأنشطة المصرفية التجارية مع بعض القيود التشغيلية، واستعدت الخطوط الجوية الإثيوبية لاستئناف رحلات الركاب المنتظمة إلى ميكيلي.

من جهة أخرى، احتفظت جبهة تحرير شعب تيغراي بنواة قوات دفاع تيغراي سليمة إلى حد كبير تحت سلطة الإدارة المؤقتة. ولم تتجاوز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي كان من المفترض أن تحل تلك القوة، مرحلتها الافتتاحية.

الإدارة المؤقتة واتساع الفجوة في جبهة تحرير شعب تيغراي

كان أحد أركان اتفاقية بريتوريا تشكيل إدارة مؤقتة لإدارة إقليم تيغراي إلى حين إجراء الانتخابات. وفي 23 مارس 2023، عُيّن غيتاشيو رضا للإدارة المؤقتة، امتثالًا لشروط بريتوريا بتشكيل حكومة مؤقتة في غضون ثلاثين يومًا من رفع البرلمان جبهة تحرير شعب تيغراي من قائمة المنظمات الإرهابية. وقد أنشأ قانون اتحادي رسميًا هذه الهيئة الإدارية. وتولى غيتاشيو، وهو شخصية بارزة في جبهة تحرير شعب تيغراي، ووزير الاتصالات الاتحادي السابق، وكبير مفاوضي تيغراي في بريتوريا، منصبه في ميكيلي، وشكّل حكومة من سبعة وعشرين عضوًا من جبهة تحرير شعب تيغراي، وقيادة قوات الدفاع عن تيغراي، والمجتمع المدني، وأحزاب المعارضة الإقليمية.

كان من بين النجاحات المبكرة لهيئة إعادة إعمار المنطقة استئناف الدعم المالي الفيدرالي للمنطقة بعد توقف دام عامين. وفي أبريل 2023، أعلن غيتاشيو أن إدارته قد أمّنت تمويلًا فيدراليًا كافيًا لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية واستئناف الوظائف الإدارية الحكومية الأساسية في جميع أنحاء المنطقة.

رغم هذه الترتيبات، ظلت التوترات كامنة في تيغراي. فقد سعى فصيل من جبهة تحرير شعب تيغراي، بقيادة رئيس الحزب ديبريتسيون جبري ميكائيل ونائبه فيتليورك جبري غزيابهر، بعد أن فقد نفوذه العسكري خلال المراحل الأخيرة من الحرب، إلى ضمان عدم فقدانه هيمنته السياسية على أجهزة الدولة الإقليمية. وطوال عام 2023، تأثرت آمال السلام باستمرار بالخلافات الدائرة حول تنفيذ اتفاقية السلام، وبطء التقدم في استعادة الأراضي، وتصاعد الصراعات على السلطة بين قيادة الإدارة المؤقتة والمتشددين في الحزب في ميكيلي.

لم يحظَ اتفاق ما بعد بريتوريا بقبول موحد من قبل الفاعلين الرئيسيين في شمال إثيوبيا. فقد اعتبرت جبهة تحرير شعب تيغراي الاتفاق سبيلًا للحفاظ على نفوذها السياسي والعسكري في تيغراي، وضمان بقاء هيكلها التنظيمي، وتهيئة الظروف اللازمة لاستعادة السيطرة على مستقبل المنطقة السياسي والإقليمي. في المقابل، ظل فانو وفاعلون أمهرة آخرون يعارضون بشدة بنود الاتفاق التي اعتقدوا أنها قد تُسهّل في نهاية المطاف عودة الأراضي المتنازع عليها إلى إدارة تيغراي. أما الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، فقد طبّقت حسابات استراتيجية مختلفة تمامًا، إذ لم تنظر إلى جبهة تحرير شعب تيغراي كفاعل سياسي يُعاد دمجه، بل كتهديد أمني طويل الأمد يجب تفكيكه سياسيًا وعسكريًا.

أدى ذلك إلى خلق بيئة غير مستقرة بطبيعتها، حيث تمكن خصوم الحرب السابقون، في ظل ظروف معينة، من إيجاد أرضية مشتركة تكتيكية رغم اختلاف أهدافهم اختلافًا جوهريًا. ولذلك، لم يكن التحالف الناشئ قائمًا على أيديولوجية مشتركة أو ثقة متبادلة، بل على معارضة متداخلة للنظام السياسي والأمني المتطور للحكومة الفيدرالية.

الوضع القانوني والخلافات السياسية

مع انتشار حالة عدم الاستقرار العسكري في منطقة أمهرة، أصبح الوضع القانوني والسياسي لجبهة تحرير شعب تيغراي ضمن الإطار الفيدرالي الإثيوبي موضع مواجهة مؤسسية حادة. وبعد رفع البرلمان تصنيف الجبهة كمنظمة إرهابية عقب اتفاق بريتوريا، أصدر مجلس نواب الشعب المرسوم رقم 2024/1332 في يونيو 2024. عدّل هذا التشريع إطار تسجيل الأحزاب السياسية القائم، بموجب المرسوم رقم 2019/1162، لإنشاء آلية قانونية تسمح للجماعات السياسية التي كانت منخرطة في تمرد مسلح بالتسجيل وفق شروط خاصة، شريطة أن تؤكد وزارة العدل توقفها عن الأنشطة غير القانونية والتزامها بالعمل ضمن النظام الدستوري.

بعد تقديم طلب من الحزب ووثائق داعمة من وزارة العدل، منحت الهيئة الوطنية للانتخابات في إثيوبيا جبهة تحرير شعب تيغراي إعادة تسجيل مشروطة في ظل ظروف خاصة في 9 أغسطس 2024. وألزمت الهيئة الوطنية للانتخابات جبهة تحرير شعب تيغراي بعقد جمعية عامة في غضون ستة أشهر تحت إشرافها الرسمي للموافقة على النظام الأساسي للحزب وانتخاب قيادة تنفيذية، ونصت على أنها ستراقب الأنشطة السياسية السلمية للحزب لمدة ثمانية عشر شهرًا بعد انعقاد الجمعية.

وسط هذه الإجراءات القانونية والمواجهات المتعددة مع المجلس الوطني للاستقلال التي تلتها، ازدادت اضطرابات الحكم في تيغراي مع ظهور فصائل داخلية. عمل غيتاشيو في البداية بالتنسيق مع قيادة جبهة تحرير شعب

تيغراي. ومع مرور الوقت، نشأ انقسام عميق بين «مناصري سلام بريتوريا»، المؤيدين لنهج غيتاشيو الأكثر تعاونًا تجاه أديس أبابا، والمتشددين في جبهة تحرير شعب تيغراي بقيادة ديبريتسيون.

في تحدٍّ صريح لتعليمات المجلس الوطني للانتخابات، عقد فصيل ديبريتسيون مؤتمرًا غير مُصرَّح به لحزب جبهة تحرير شعب تيغراي في أغسطس 2024، دون حضور مراقبي المجلس. وقاطع غيتاشيو رضا وخمسة عشر مسؤولًا رفيع المستوى المؤتمر، ما دفعه إلى طرد غيتاشيو وحلفائه رسميًا من الحزب. ولأن جبهة تحرير شعب تيغراي لم تمتثل للمتطلبات القانونية وتجاهلت التحذيرات الرسمية المتكررة، أصدر المجلس الوطني للانتخابات قرارًا نهائيًا في مايو 2025، يقضي بإلغاء الوضع القانوني للجبهة كحزب سياسي بموجب المادة 99 من الإعلان رقم 2019/1162. وقد عاد هذا القرار إلى حيز التنفيذ في مايو 2026، عندما أعادت الجبهة تشكيل مجلس تيغراي الإقليمي الذي كان قائمًا قبل الحرب، وعيّنت ديبريتسيون رئيسًا إقليميًا، وذلك بتفكيك هيكل الحكم المؤقت الذي أُنشئ بعد بريتوريا.

انهيار الحوكمة الإقليمية

تصاعد الانقسام السياسي داخل جبهة تحرير شعب تيغراي بسرعة من مقاطعة مؤسسية إلى صراع مسلح للسيطرة الفعلية على أجهزة الدولة الإقليمية. في يناير 2025، أصدر أكثر من مئتي قائد رفيع المستوى في قوات دفاع تيغراي بيانًا مشتركًا أعلنوا فيه انحيازهم علنًا إلى فصيل ديبريتسيون المتشدد، ما أدى إلى تجريد الرئيس غيتاشيو رضا من دعمه العسكري المحلي. وفي مارس 2025، نفذت وحدات من قوات دفاع تيغراي الموالية لديبريتسيون عملية استيلاء بالقوة على المقرات الإدارية في جميع أنحاء ميكيلي، وأطاحت فعليًا بالإدارة المؤقتة لغيتاشيو من السلطة.

بعد إقالته من ميكيلي، عزز غيتاشيو رضا علاقاته المؤسسية مع حكومة رئيس الوزراء آبي أحمد في أديس أبابا. وفي أبريل 2025، عيّن رئيس الوزراء آبي غيتاشيو مستشارًا أول لشؤون شرق أفريقيا. أسس غيتاشيو لاحقًا حزبًا سياسيًا إقليميًا جديدًا باسم «سيمريت». وفي مايو 2026، انضم «سيمريت» إلى الجنرال تسادكان جبريتينساي، القائد السابق لقوات الدفاع التغرايية، إلى جانب قوة السلام التغرايية العاملة على طول حدود عفار.

إعادة التنظيم الاستراتيجي وتحالف تسيمدو أدى انهيار اتفاقية بريتوريا إلى إعادة تنظيم جيوسياسي ديناميكي في منطقة القرن الأفريقي. وبرز التباين الاستراتيجي بين أديس أبابا وأسمرة فور إبرام الاتفاقية، التي اعتبرها الرئيس أسياس أفورقي حلًا وسطًا فيدراليًا أنقذ جبهة تحرير شعب تيغراي من الدمار الشامل. وبدءًا من عام 2024، شهد العالم تقاربًا ملحوظًا بين عدوين سابقين، وهما قيادة جبهة تحرير شعب تيغراي ونظام الرئيس أسياس أفورقي في إريتريا.

ما يُعرف الآن في لغة التغرينية باسم «تسيمدو» بدأ كاتصالات سرية، يُقال إنها عُقدت في دبي في مارس 2024، وتصاعدت بحلول مايو 2025 إلى اجتماعات علنية بين مسؤولين إريتريين وممثلين عن جبهة تحرير شعب تيغراي، مصحوبة برسائل منسقة بين وسائل الإعلام المؤيدة للجبهة والموالية لإريتريا. ووفقًا لتقارير نقلًا عن «أفريكا إنتليجنس»، شهد اجتماع غير مُعلن في أسمرة أواخر يناير 2025 تأكيد الرئيس أسياس أفورقي شخصيًا لضباط تيغراي أن إريتريا ستحميهم في حال تجدد الصراع مع الحكومة الفيدرالية. وفي يونيو 2026، تشير التقارير إلى أن قادة جبهة تحرير شعب تيغراي، بقيادة ديبريتسيون، افتتحوا بناء طريق يربط بلدة أحسيا في عدوة مباشرة بإريتريا، في خطوة رمزية ذات دلالة كبيرة، نظرًا لأن القوات الإريترية كانت من بين أبرز مرتكبي الفظائع ضد المدنيين التيغرايين قبل بضع سنوات فقط.

رفض عضو اللجنة التنفيذية لجبهة تحرير شعب تيغراي، أبراهام تيكستي، علنًا الانتقادات الموجهة لفتح المجال أمام أسمرة، مصرحًا بأن الحزب لا يسعى لنيل موافقة أحد على خياراته. وتشير التقارير إلى أن ديبريتسيون نفسه قد لجأ إلى أسياس كقوة موازنة لسلطة آبي أحمد الفيدرالية المتنامية، على الرغم من عمق العداء التاريخي بين الجانبين. وكان الرئيس أسياس قد أعلن في معسكر ساوا العسكري في إريتريا في يوليو 2018 أن البقايا السياسية لجبهة تحرير شعب تيغراي، المشار إليها بمصطلح «وياني» ذي الدلالات التاريخية، تتطلب القضاء التام عليها.

تتبع علاقة جبهة تحرير شعب تيغراي مع فانو منطقًا مشابهًا للتقارب التكتيكي، لكنها تستند إلى أساس أكثر تناقضًا. فقد قاتل مقاتلو فانو إلى جانب الحكومة ضد جبهة تحرير شعب تيغراي خلال حرب 2020-2022، ولم تتدهور العلاقة بين ميليشيات أمهرة وأديس أبابا إلا بعد ذلك بسبب حسابات مختلفة، من بينها المطالبات الإقليمية.

نتيجةً لهذا الانقسام، توحدت فصائل فانو في يناير 2026 لتشكيل حركة أمهرة فانو الوطنية. وقد وثّق المحللون ما وصفوه بتحالف عملياتي غير مسبوق بين عناصر من حركة أمهرة فانو الوطنية وجبهة تحرير شعب تيغراي، قائم على مبدأ أن عدو عدوك صديق، على الرغم من أن طبيعة العلاقة القيادية بينهما لا تزال غير واضحة للعيان. ويبدو أن هذا التقارب، إلى جانب النشاط الموازي لجيش تحرير أورومو في غرب أوروميا، يهدف إلى إرهاق قوات الدفاع الوطني على جبهات متعددة في آن واحد، وإضعاف قدرتها على الاستجابة بكامل قوتها في أي جبهة قتال.

مع ذلك، سيكون من الخطأ دمج جبهة تحرير شعب تيغراي وإريتريا وفانو في كتلة واحدة موحدة. فالمصالح التي تربطهم مصالح نفعية وليست مشتركة، ويسعى كل طرف إلى تحقيق هدف متميز، بل ومتضارب في بعض الجوانب. ويُفهم انفتاح الرئيس أسياس الحالي على فصيل ديبريتسيون على أنه محاولة انتهازية لإبقاء الحكومة الفيدرالية الإثيوبية في حالة عدم استقرار، وليس تحالفًا حقيقيًا ذا هدف مشترك، وقد حُذّرت الحكومات الغربية من اعتباره أي مؤشر على اعتدال إريتريا.

تداخل هذا التحول الداخلي بشكل مباشر مع التنافسات الجيوسياسية الأوسع نطاقًا في البحر الأحمر.

المشاركة والاستجابة الدولية

تزايدت حدة التدخل الخارجي خلال صيف عام 2026، إذ بات من الصعب على الجهات الخارجية تجاهل خطر تجدد الحرب. وفي 18 يونيو 2026، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن وزير الخارجية ماركو روبيو سيفرض قيودًا على تأشيرات دخول أعضاء جبهة تحرير شعب تيغراي المتشددين وأفراد أسرهم المباشرين، مشيرًا إلى دورهم في تهديد استقرار إثيوبيا والاستقرار الإقليمي.

تتبع علاقة جبهة تحرير شعب تيغراي مع فانو منطقًا مشابهًا للتقارب التكتيكي، لكنها تستند إلى أساس أكثر تناقضًا. فقد قاتل مقاتلو فانو إلى جانب الحكومة ضد جبهة

تحرير شعب تيغراي خلال حرب 2020-2022، ولم تتدهور العلاقة بين ميليشيات أمهرة وأديس أبابا إلا بعد ذلك بسبب حسابات مختلفة، من بينها المطالبات الإقليمية.

نتيجةً لهذا الانقسام، توحدت فصائل فانو في يناير 2026 لتشكيل حركة أمهرة فانو الوطنية. وقد وثّق المحللون ما وصفوه بتحالف عملياتي غير مسبوق بين عناصر من حركة أمهرة فانو الوطنية وجبهة تحرير شعب تيغراي، قائم على مبدأ أن عدو عدوك صديق، على الرغم من أن طبيعة العلاقة القيادية بينهما لا تزال غير واضحة للعيان. ويبدو أن هذا التقارب، إلى جانب النشاط الموازي لجيش تحرير أورومو في غرب أوروميا، يهدف إلى إرهاق قوات الدفاع الوطني على جبهات متعددة في آن واحد، وإضعاف قدرتها على الاستجابة بكامل قوتها في أي جبهة قتال.

مع ذلك، سيكون من الخطأ دمج جبهة تحرير شعب تيغراي وإريتريا وفانو في كتلة واحدة موحدة. فالمصالح التي تربطهم مصالح نفعية وليست مشتركة، ويسعى كل طرف إلى تحقيق هدف متميز، بل ومتضارب في بعض الجوانب. ويُفهم انفتاح الرئيس أسياس الحالي على فصيل ديبريتسيون على أنه محاولة انتهازية لإبقاء الحكومة الفيدرالية الإثيوبية في حالة عدم استقرار، وليس تحالفًا حقيقيًا ذا هدف مشترك، وقد حُذّرت الحكومات الغربية من اعتباره أي مؤشر على اعتدال إريتريا.

تداخل هذا التحول الداخلي بشكل مباشر مع التنافسات الجيوسياسية الأوسع نطاقًا في البحر الأحمر.

المشاركة والاستجابة الدولية

تزايدت حدة التدخل الخارجي خلال صيف عام 2026، إذ بات من الصعب على الجهات الخارجية تجاهل خطر تجدد الحرب. وفي 18 يونيو 2026، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن وزير الخارجية ماركو روبيو سيفرض قيودًا على تأشيرات دخول أعضاء جبهة تحرير شعب تيغراي المتشددين وأفراد أسرهم المباشرين، مُشيرًا إلى دورهم في تهديد استقرار إثيوبيا والاستقرار الإقليمي.

تعمّق التعاون الدبلوماسي في منتصف يوليو 2026، عندما سافر سفير الولايات المتحدة لدى إثيوبيا، إرفين ماسينغا، إلى ميكيلي، المحطة الأولى في جولة استغرقت

يومين في تيغراي وأمهرة، بالتزامن مع افتتاح مؤتمر الحوار الوطني الإثيوبي في أديس أبابا. وفي تيغراي، التقى السفير بمسؤولين عن تنفيذ البرامج الإنسانية، وشخصيات سياسية، وممثلين عن المجتمع المدني، وشدد على الحاجة المُلحة للحوار والتنفيذ الكامل لاتفاقية وقف إطلاق النار، وعقد اجتماعًا جوهريًا مع نائب رئيس جبهة تحرير شعب تيغراي، أمانويل أسيفا، ركز على الوضع السياسي والظروف الإنسانية الناجمة عن الجفاف.

وبحسب ما ورد، فقد تم تعطيل اجتماع منفصل كان السفير قد حدده مع رئيس الإدارة المؤقتة الفريق تاديسي ووريدي عندما منعت قوات الأمن الجنرال من السفر إلى الموعد، وهو حادث يشير إلى استمرار الخلاف حول من يُسمح له داخل تيغراي بتمثيل المنطقة أمام الشركاء الخارجيين.

أصدرت قيادة جبهة تحرير شعب تيغراي، بقيادة ديبريتسيون، بيانًا مضادًا تدين فيه زيارة السفير ماسينغا وتصريحاته العلنية، متهمةً المبعوث الأمريكي بالخروج عن موقفه الدبلوماسي المحايد وانتهاك مسؤولياته كمراقب لاتفاقية بريتوريا. ورفضت الجبهة بشدة دعوة ماسينغا إلى إعطاء الأولوية للشعب على السياسة، مؤكدةً أن الصراع سياسي في جوهره، ومتجذر في خلافات هيكلية حول النظام الدستوري والسلامة الإقليمية والحكم.

إعادة التسلح والطريق إلى الحرب

استنادًا إلى موقف مصر وإريتريا، ومرورًا بالسودان الخاضع لسيطرة القوات المسلحة، سارعت القيادة المتشددة لجبهة تحرير شعب تيغراي في التعبئة الإقليمية. في يونيو 2026، أقرّ المجلس الإقليمي في ميكيلي تشريعًا لتعبئة القوات، وأنشأ مركز قيادة مركزيًا تحت القيادة الشخصية المباشرة لرئيس جبهة تحرير شعب تيغراي، ديبريتسيون جبري مايكل. وبدأت السلطات الإقليمية حملات تجنيد إجباري في جميع أنحاء تيغراي لتعزيز قوات الدفاع التيغراي. ويعكس الاعتماد على التجنيد الإجباري حالة الإرهاق الشديد من الحرب بين سكان تيغراي، الذين قاوم الكثير منهم التعبئة بشدة خشية الانجرار إلى حرب أهلية داخلية في تيغراي.

وكان تفعيل «الجيش 70» عنصرًا أساسيًا في تعزيز القدرات العسكرية لتغراي. يتألف هذا الجيش من عدة آلاف من مقاتلي قوات الدفاع التغراي المجهزين تجهيزًا جيدًا، والذين يعملون انطلاقًا من قواعد في شرق السودان على طول الحدود مع غرب تيغراي، بدعم من القوات المسلحة السودانية. وقد عمل «الجيش 70»، المتمركز على طول الحدود الثلاثية بين السودان وإثيوبيا وإريتريا، بدرجة عالية من الاستقلالية في القيادة المحلية، مما أدى إلى إنشاء وجود عملياتي متقدم متقلب مصمم لتطويق غرب تيغراي.

إن صلة السودان ليست عرضية. فقد قاتلت وحدات من «الجيش 70» داخل السودان إلى جانب القوات المسلحة السودانية ضد قوات الدعم السريع، وفي يوليو 2026، أسفرت غارة جوية بطائرة مسيّرة نُسبت إلى قوات الدعم السريع على بلدة في النيل الأزرق عن مقتل العديد من كبار قادة الجيش 70، بالإضافة إلى جنود إريتريين كانوا حاضرين في نفس التجمع، مما يوضح مدى تشابك ساحات القتال في تيغراي وإريتريا والسودان.

تصاعدت المناوشات العسكرية عبر قطاعات متعددة خلال أواخر عام 2025 وأوائل عام 2026. وفي نوفمبر 2025، اشتبكت وحدات قوات الدفاع التيغراي مع قوة السلام التغرايية، والمعروفة محليًا باسم «هارا ميريت»، التي كانت تطارد الجماعة المنشقة عبر الحدود الإقليمية إلى منطقة عفار.

ظهرت أوضح الأدلة على عودة جبهة تحرير شعب تيغراي إلى المواجهة في أواخر يناير 2026، عندما عبرت وحدات قوات الدفاع في تيغراي نهر تيكيزي ودخلت منطقة تسيلمت المتنازع عليها على طول حدود تيغراي وأمهرة، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات مباشرة مع قوات الدفاع الوطني في 26 و28 و29 يناير. وفي 30 يناير، وبشكل منفصل عن قتال تسيلمت، سيطرت قوات تيغراي على بلدتي ألاماتا وكوريم في جنوب تيغراي بعد انسحاب مركز القيادة الفيدرالي في المنطقة.

خلص محللون في مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة (ACLED) إلى أن جبهة تحرير شعب تيغراي (TPLF) اتخذت قرارًا متعمدًا باستعادة المناطق المتنازع عليها في ويلكايت، وتسيجيدي، وهوميرا، وتسيلمت بالقوة، حيث حشدت وحدات من الجيش 70، من بينها وحدات من تيغراي نفسها ووحدات من مقاتلي جبهة تحرير شعب تيغراي المنخرطين في الحرب الأهلية السودانية، لتطويق غرب تيغراي تمهيدًا لهجوم جديد.

وبحسب التقارير، هاجمت قوات الجيش 70، التي انطلقت من مواقع في شرق السودان، مواقع قوات الدفاع الوطني (ENDF) ووحدات حرس تيكيزي المحلية الموالية للأمهرة، والتي كانت تحرس الطرق المؤدية إلى غرب تيغراي. وقد مثلت هذه الاشتباكات أخطر مواجهة مباشرة بين القوات الموالية لقوات الدفاع عن تيغراي وقوات الدفاع الوطني منذ اتفاقية بريتوريا، وأظهرت تزايد الطابع الإقليمي للصراع من خلال استخدام الأراضي السودانية كمنطقة خلفية عسكرية.

تؤكد الاشتباكات الأخيرة أن المواجهة قد تجاوزت الخلافات السياسية إلى تصعيد عسكري مباشر. وقد شمل مسار جبهة تحرير شعب تيغراي تفكيك الترتيب السياسي الذي أعقب اتفاق بريتوريا، وإعادة بناء قدراتها العسكرية، وتوسيع دور جيشها العملياتي، والاستفادة من الدعم والمواقع عبر الحدود، مما أدى في نهاية المطاف إلى مواجهة مباشرة مع القوات الفيدرالية.

وخلال هذه الفترة، حافظت الحكومة الفيدرالية على أقصى درجات ضبط النفس، واقتصرت استجابتها على الاحتواء والردع العسكريين، مع مواصلة السعي إلى إيجاد آليات سياسية ومؤسسية لحل أزمة تيغراي. ويعكس هذا الضبط جهدًا متعمدًا لمنع تصاعد المواجهات المحلية إلى حرب شاملة جديدة.

* باحث في مجلة هورن ريفيو

للثقافة دور..

مـدن تنهـض ثقـافياً في وجه الحـرب

ملخص

رغم استمرار الحرب وتداعياتها الإنسانية، تشهد مدن سودانية مثل القضارف وعطبرة حراكاً ثقافياً متنامياً يؤكد قدرة الثقافة على خلق مساحات للحياة والحوار، وتعزيز التماسك الاجتماعي في ظل الظروف الصعبة.

ففي القضارف، استقطب معرض «العودة إلى الكتاب المخفض» القراء والمهتمين، وضم إلى جانب الكتب ندوات شعرية، وبرامج توعوية حول مخاطر المخدرات، وعروضاً موسيقية ومسرحية، من بينها عرض «العرائسي» الذي ناقش قضايا اجتماعية ونفسية بأسلوب فني.

في عطبرة، وفر معرض «شيخ الوراقين» للكتاب منصة للندوات الفكرية والعروض السينمائية والفعاليات الثقافية، بما يعكس انتقال النشاط الثقافي إلى مدن خارج الخرطوم، واستمرار الإبداع رغم تعطل العديد من المؤسسات الثقافية بسبب الحرب.

يخلص التقرير إلى أن الثقافة ليست نشاطاً ترفيهياً، بل ركيزة أساسية في التعافي وبناء السلام، إذ تسهم في إعادة الثقة بين المواطنين، وتوفر فضاءات للحوار والتعبير، وتدعم قيم التعايش والمشاركة المجتمعية في مواجهة آثار الحرب

تكشف المبادرات الثقافية عن قدرة الثقافة على أداء أدوار تتجاوز الترفيه والمعرفة إلى تعزيز الفضاء المدني والتماسك الاجتماعي.»

مغيرة حربية

بينما تنشغل الساحة السودانية بأخبار الحرب والنزوح والأزمات الإنسانية المضاعفة، تشهد مدن عديدة خارج العاصمة الخرطوم حراكاً ثقافياً متنامياً يفتح نوافذ جديدة للحياة والحوار في ظروف بالغة التعقيد. وتكشف المبادرات الثقافية التي احتضنتها مدينتا القضارف وعطبرة خلال الأسابيع الماضية عن قدرة الثقافة على أداء أدوار تتجاوز الترفيه والمعرفة إلى تعزيز الفضاء المدني والتماسك الاجتماعي وإبقاء جسور التواصل مفتوحة بين المواطنين.

في مدينة القضارف بشرق السودان، نظم «منتدى شروق الثقافي» بالتعاون مع «دار المصورات للنشر» معرض «العودة إلى الكتاب المخفض» خلال الفترة من 15 إلى 23 مايو المنصرم. وعلى مدار أيام المعرض، تحولت قاعات العرض إلى ملتقى للقراء والكتاب والمهتمين بالشأن الثقافي، في مشهد يعكس استمرار الحاجة إلى المعرفة والنقاش العام رغم تداعيات الحرب.

ولم يقتصر البرنامج على عرض الكتب، بل شمل باقة متنوعة من الفعاليات المصاحبة، من بينها ندوة شعرية، وبرنامج توعوي حول مخاطر المخدرات، نفذته إدارة مكافحة المخدرات بولاية القضارف، إلى جانب عروض موسيقية ومسرحية استهدفت شرائح مختلفة من الجمهور.

ومن أبرز الفعاليات المسرحية عرض «العرائسي» الذي قدمته مجموعة «سودان بابت»، بوصفه تجربة فنية تمزج بين مسرح الدمى والعرض التمثيلي الموجه للكبار. وتناول العرض أثر التفاعلات الاجتماعية في تشكيل الشخصية الإنسانية، مقدماً معالجة فنية لقضايا اجتماعية ونفسية تمس واقع الأفراد والمجتمعات في أوقات التحولات والأزمات.

وعلى بعد مئات الكيلومترات شمالاً، احتضنت مدينة عطبرة بولاية نهر النيل معرض «شيخ الوراقين» للكتاب خلال الفترة من 25 أبريل وحتى الثاني من مايو. وتضمن المعرض فعاليات ثقافية وسينمائية وندوات فكرية أتاحت للجمهور فرصاً للنقاش وتبادل الرؤى حول قضايا الثقافة والمجتمع.

ورغم اختلاف المكان والبرامج، فإن التجربتين تلتقيان عند حقيقة واحدة: الثقافة ما تزال قادرة على جمع السودانيين حول مساحات مشتركة للحوار والإبداع في وقت تتعرض فيه الروابط الاجتماعية لاختبارات قاسية بسبب الحرب.

فالحروب لا تدمر البنية التحتية والممتلكات فقط، بل تهدد أيضاً النسيج الاجتماعي وتضعف الثقة بين المجموعات المختلفة. وفي مثل هذه الظروف، تبرز الأنشطة الثقافية باعتبارها أدوات فعالة لإعادة بناء الروابط الإنسانية والحفاظ على الشعور بالانتماء الجماعي. فمعرض الكتاب، والندوة الفكرية، والعرض المسرحي، والأمسية الموسيقية ليست مجرد فعاليات عابرة، وإنما منصات مدنية تسمح للناس بالالتقاء والتفاعل خارج الاستقطابات السياسية والاستقطابات التي تفرضها ظروف النزاع.

وتكتسب هذه المبادرات أهمية إضافية لأنها تنشأ في مدن خارج المركز التقليدي للحياة الثقافية السودانية. فمع تعطل عدد كبير من المؤسسات الثقافية في الخرطوم نتيجة الحرب، بدأت مدن أخرى في استضافة فعاليات ثقافية ومعرفية تؤكد أن الإبداع السوداني قادر على إعادة تنظيم نفسه وإيجاد مساحات جديدة للعمل والتأثير.

ويشير هذا الحراك إلى قضية غالباً ما تغيب عن أجندة الفاعلين السياسيين. فالنقاشات المتعلقة بمستقبل السودان تتركز بصورة أساسية حول ترتيبات الحكم وتقاسم السلطة والاتفاقات السياسية، بينما يحظى البعد الثقافي والاجتماعي باهتمام محدود. غير أن التجارب الدولية في المجتمعات الخارجة من

«استمرار الحاجة إلى المعرفة والنقاش العام رغم تداعيات الحرب.»

«الثقافة ما تزال قادرة على جمع السودانيين حول مساحات مشتركة للحوار والإبداع.»

النزاعات تؤكد أن السلام لا يُبنى عبر الاتفاقات السياسية وحدها، بل يحتاج إلى عمل طويل لإعادة بناء الثقة بين المواطنين وتعزيز قيم الحوار والتعايش والاحترام المتبادل.

ومن هنا تبدو الثقافة أحد أهم الموارد المتاحة للمجتمع السوداني في هذه المرحلة. فهي توفر مساحات آمنة للتعبير، وتتيح فرصاً للتواصل بين فئات مختلفة من المجتمع، كما تمنح الشباب أدوات للمشاركة الإيجابية في الشأن العام بعيداً عن العنف وخطابات الكراهية.

إن ما جرى في القضارف وعطبرة خلال الأسابيع الماضية قد يبدو في ظاهره نشاطاً ثقافياً عادياً، لكنه يحمل في جوهره رسالة أعمق. فوسط أجواء الحرب وعدم اليقين، يواصل الفاعلون الثقافيون الدفاع عن حق المجتمع في المعرفة والجمال والحوار. وبين رفوف الكتب وشاشات السينما وخشبات المسرح تتشكل مساحات صغيرة للحياة، لكنها قد تكون ضرورية لصناعة مستقبل أكثر تماسكاً وسلاماً.

ولعل الدرس الأهم الذي تقدمه هذه التجارب هو أن الثقافة ليست ترفاً يمكن تأجيله إلى ما بعد انتهاء الحرب، بل هي جزء من عملية التعافي نفسها. فحين تنجح في جمع الناس حول كتاب أو قصيدة أو عرض مسرحي، فإنها تؤدي دوراً لا يقل أهمية عن أي جهد سياسي يستهدف بناء السلام وإعادة بناء المجتمع.

«الحروب لا تدمر البنية التحتية والممتلكات فقط، بل تهدد أيضاً النسيج الاجتماعي وتضعف الثقة بين المجموعات المختلفة.»

الوثيقة الدستورية... عندما تحولت الثغرات إلى بوابة لانهيار الانتقال

هويدا سنادة

ملخص

يرى المقال أن الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية احتوت منذ البداية على ثغرات قانونية وسياسية، أبرزها غموض توزيع الصلاحيات بين المكونين المدني والعسكري، وغياب المحكمة الدستورية والمجلس التشريعي، ما أضعف مؤسسات الدولة وأفسح المجال لتفاقم الخلافات حتى انهيار الانتقال.

يشير إلى أن تعديلات اتفاق جوبا للسلام غيّرت التوازنات التي قامت عليها الوثيقة، كما أن ملفات العدالة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني تُركت بنصوص غير حاسمة، الأمر الذي أضعف فرص تنفيذ الإصلاحات وأبقى الشراكة بين المدنيين والعسكريين هشة.

تربط الكاتبة الأزمة بجذور أعمق في تاريخ الدولة السودانية منذ الاستقلال، حيث غاب الدستور الدائم والعقد الاجتماعي الجامع، وظلت السلطة والثروة متمركزة في المركز، بينما تحولت الدساتير المؤقتة إلى أدوات للمحاصصة، واستمرت دوامة الصراع بين الحكم المدني والانقلابات العسكرية.

تخلص إلى أن تجاوز الأزمة يتطلب صياغة عقد اجتماعي جديد يشارك فيه المواطنون من مختلف الأقاليم، يقوم على الاعتراف بالتنوع السوداني، والعدالة في توزيع السلطة والثروة، وبناء دستور يعبر عن الإرادة الشعبية ويؤسس لدولة مستقرة ومستدامة.

لم يكن انهيار الفترة الانتقالية في السودان وليد لحظة سياسية عابرة، ولا نتيجة خلافات آنية بين الشركاء في السلطة، بل كان انعكاسًا لعيوب بنيوية صاحبت الوثيقة الدستورية منذ ميلادها. فقد حملت هذه الوثيقة ثغرات قانونية وسياسية جعلتها أكثر قابلية للاستغلال من قبل القوى الداخلية والمحاور الإقليمية، التي وجدت فيها منفذًا لإضعاف المسار الديمقراطي بدلًا من حمايته.

أولى هذه الثغرات تمثلت في تشظي السلطة بين المكونين المدني والعسكري. فالوثيقة لم تحسم بصورة دقيقة حدود الصلاحيات بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء، مما أوجد عمليًا رأسين للدولة، لكل منهما تصوره لقيادة المرحلة الانتقالية. وقد أدى هذا الغموض إلى نزاع دائم حول صناعة القرار والسياسات العامة، وانتهى بإضعاف مؤسسات الدولة بدلًا من تعزيزها.

وزاد المشهد تعقيدًا غياب المحكمة الدستورية والمجلس التشريعي، وهما المؤسستان اللتان كان يفترض أن تمثلا صمام الأمان القانوني والسياسي للفترة الانتقالية. فقد حُرم السودان منهما بسبب الخلافات السياسية والمحاصصات، لتبقى الساحة مفتوحة أمام التفسيرات الأحادية للنصوص الدستورية، وهو ما مهّد الطريق للأزمة التي بلغت ذروتها في إجراءات الخامس والعشرين من أكتوبر.

كما أن التعديلات التي أُدخلت على الوثيقة الدستورية عقب توقيع اتفاق جوبا للسلام أحدثت اختلالًا في التوازنات التي قامت عليها الوثيقة الأصلية. فقد تغيرت الجداول الزمنية والاستحقاقات السياسية، وعلى رأسها مسألة انتقال رئاسة مجلس السيادة إلى المدنيين، الأمر الذي عمّق حالة الاستقطاب وفتح الباب أمام التنصل من الالتزامات الأساسية.

وفي الوقت نفسه، أُهملت ملفات مفصلية مثل العدالة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني والعسكري، إذ جاءت النصوص المتعلقة بها فضفاضة وغير حاسمة، بما سمح للمكون العسكري بالإشراف على عملية إصلاح تمسه بصورة مباشرة، وهو تناقض أضعف فرص تنفيذ الإصلاح الحقيقي. وهكذا تحولت الوثيقة من إطار قانوني لإدارة الانتقال إلى صيغة تكرس شراكة هشة لم تصمد أمام أول اختبار حقيقي لتسليم السلطة.

غير أن الأزمة لا تتعلق بالوثيقة الدستورية وحدها، بل تمتد إلى جذور الدولة السودانية منذ الاستقلال. فما حدث خلال الفترة الانتقالية ليس إلا تكرارًا لأزمة الحكم التي رافقت السودان منذ رفع العلم في يناير 1956. فقد ظل البلد يعاني من غياب عقد اجتماعي جامع، وعجزت النخب المدنية والعسكرية، على حد سواء، عن إنتاج دستور دائم يعكس التنوع السوداني ويؤسس لدولة المواطنة.

وبدلًا من ذلك، ظل السودان يعتمد على ترتيبات دستورية مؤقتة تُفصل وفق موازين القوى السياسية، فتحولت الدساتير إلى أدوات للمحاصصة وحماية مصالح النخب، بدلًا من أن تكون مرجعية وطنية تعلو فوق الجميع.

ويرتبط هذا الخلل أيضًا بعلاقة المركز والهامش، حيث تركزت السلطة والثروة تاريخيًا في يد نخبة محدودة، بينما جرى التعامل مع مطالب الأقاليم باعتبارها تهديدًا أمنيًا لا استحقاقًا سياسيًا وتنمويًا. وكانت النتيجة أن تحولت الحروب الأهلية إلى البديل الدائم للحوار الوطني، وتفاقم التشظي الجغرافي والاجتماعي للدولة.

أما الصراع بين المدنيين والعسكريين فقد أصبح سمة متكررة في الحياة السياسية السودانية. فمنذ انقلاب الفريق إبراهيم عبود، ظل السودان يدور في حلقة مفرغة تبدأ بتجربة ديمقراطية ضعيفة تعاني الانقسام الحزبي، ثم تنتهي بانقلاب عسكري يرفع شعار توحيد القرار، لكنه يفضي إلى مزيد من الاستبداد والانقسام. وفي كل مرة تبقى الشرعية موضع نزاع: هل تستند إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها حامية للدولة، أم إلى القوى المدنية بوصفها الممثل السياسي للشعب؟

ولم تكن المسؤولية مقتصرة على العسكريين وحدهم، إذ إن بعض الأحزاب المدنية أسهمت بدورها في عسكرة السياسة عندما استعانت بالمؤسسة العسكرية للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها. وفي المقابل، عملت الأنظمة العسكرية على بناء حواضن سياسية واقتصادية موالية لها، فاختلطت حدود العمل السياسي بالمؤسسة العسكرية، وفقدت أجهزة الدولة حيادها القومي لتصبح طرفًا في الصراع على السلطة.

إن معالجة هذا الخلل التاريخي لا يمكن أن تتم عبر تعديلات دستورية جزئية أو اتفاقات سياسية مؤقتة، وإنما تبدأ بصياغة عقد اجتماعي جديد يؤسس للدولة من القاعدة إلى القمة. فالأزمة السودانية ليست أزمة نصوص

فحسب، بل أزمة تأسيس، ولذلك فإن الانتقال من معالجة الأعراض إلى معالجة الأسباب يقتضي إشراك المواطنين في تحديد شكل الدولة ونظام الحكم، وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وآليات توزيع السلطة والثروة.

ويقوم هذا التصور على تجاوز ديمقراطية المحاصصة إلى ديمقراطية التوافق القاعدي، بحيث لا تُصاغ الدساتير داخل الغرف المغلقة بين قادة الأحزاب والجنرالات، وإنما تنطلق من المحليات والقرى والأقاليم عبر مؤسسات تمثيلية حقيقية تعبر عن مصالح المواطنين لا عن مصالح صفوة المركز.

إن إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والسلطة، والاعتراف الدستوري بالتنوع السوداني، وتوزيع السلطة والثروة على أسس عادلة، تمثل جميعها شروطًا لا غنى عنها لبناء دولة مستقرة. فالتجربة السودانية أثبتت أن أي انتقال سياسي لا يستند إلى عقد اجتماعي شامل سيظل عرضة للتشظي والانهيار، مهما بدت نصوصه القانونية محكمة، لأن أزمة السودان في جوهرها ليست أزمة حكومات، بل أزمة دولة لم يكتمل تأسيسها بعد.

السودان الذي التهمته الحرب: 145.7 مليار دولار خسائر تقديرية

عمر سيد احمد *

ملخص

يوضح المقال أنه بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب، تشير تقديرات اقتصادية إلى أن السودان تكبّد خسائر بلغت نحو 145.7 مليار دولار حتى نهاية يونيو 2026، أي ما يعادل أكثر من أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي قبل اندلاع النزاع، في واحدة من أكبر الكوارث الاقتصادية التي شهدتها أفريقيا خلال العقود الأخيرة.

يؤكد الكاتب أن فاتورة الدمار توزعت بين أضرار مباشرة طالت الأصول والبنية التحتية بقيمة 79,3 مليار دولار، وخسائر اقتصادية ناتجة عن توقف الإنتاج والنشاط التجاري بلغت 66,4 مليار دولار. وكان قطاعا الإسكان والصناعة من أكثر القطاعات تضرراً، إلى جانب النقل والزراعة والتعدين والمصارف والخدمات الأساسية.

يشير إلى أن الحرب أدت إلى تراجع حاد في القدرات الإنتاجية للبلاد، مع خروج منشآت صناعية وخدمية عن العمل، وتضرر قطاعات الصحة والتعليم والطاقة والاتصالات، فضلاً عن آثار إنسانية واقتصادية عميقة بسبب النزوح وفقدان فرص العمل وتراجع الاستثمار.

يؤكد أن السودان يحتاج بحسب التقديرات، إلى نحو 159 مليار دولار لإعادة الإعمار خلال عشر سنوات، غير أن إعادة بناء الاقتصاد لن تكون ممكنة دون إنهاء الحرب وتحقيق سلام مستدام، إذ إن استمرار النزاع يعني مزيداً من الخسائر وتأخير مسار التعافي لعقود.

بعد أكثر من ثلاث سنوات من القتال، يكشف تقدير اقتصادي شامل أن الحرب السودانية التهمت ما يعادل أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد قبل اندلاعها، في واحدة من أكثر الكوارث الاقتصادية دموية بتاريخ أفريقيا الحديث

ثلاث سنوات وأشهر مرت على اللحظة التي انقلب فيها السودان رأساً على عقب. فمنذ 15 أبريل 2023، لم يعد الحديث عن «أزمة اقتصادية» كافياً لوصف ما يجري؛ فالبلاد التي كانت تصارع أصلاً تضخماً جامحاً وديناً متصاعداً، تحوّلت إلى ساحة حرب طحنت كل ما بنته من بنية تحتية ومؤسسات على مدى عقود.

اليوم، تضع أرقام جديدة هذه الكارثة في حجمها الحقيقي: نحو 145,7 مليار دولار هي القيمة الاقتصادية الكلية لآثار الحرب حتى نهاية يونيو 2026، بحسب تقدير شامل يستند إلى منهجية «تقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات» (DLNA/RDNA) المعتمدة من البنك الدولي والأمم المتحدة. أما فاتورة التعافي وإعادة الإعمار، فتُقدَّر بنحو 159 مليار دولار على مدى عقد كامل.

رقم يعادل أكثر من أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للسودان قبل الحرب، ويكفي وحده لوضع النزاع السوداني في مصاف أكثر الحروب كلفة اقتصادية شهدتها القارة الأفريقية في العقود الأخيرة.

حين تحوّلت العاصمة إلى ساحة معركة

قبل أن تندلع الحرب، لم يكن الاقتصاد السوداني في أفضل حالاته: تضخم مرتفع، احتياطي ضعيف من النقد الأجنبي، ودَين عام متصاعد. لكنه كان يملك، رغم كل شيء، قاعدة إنتاجية حقيقية: نحو 175 مليون فدان صالحة للزراعة، وقطاع مصرفي يضم 39 بنكاً بأكثر من 800 فرع، وشبكة طرق وموانئ شكّلت شرايين التجارة الإقليمية.

ثم جاءت الحرب، وتركّزت شرارتها الأولى في ولاية الخرطوم -- قلب البلاد الإداري والمالي والصناعي -- فتحوّل هذا القلب نفسه إلى ساحة قتال. من تلك اللحظة، بدأت دوامة الانهيار: مؤسسات عامة تتفكك، رأس مال مادي يُدمَّر، إنتاج يتوقف، وملايين السودانيين يُجبَرون على النزوح داخل بلادهم وخارجها.

خريطة الدمار: أين ذهبت المليارات؟

يقسّم التقرير الأثر الاقتصادي، وفق المنهجية الدولية، إلى فئتين رئيسيتين: أضرار مباشرة في الأصول المادية بقيمة 79,3 مليار دولار، وخسائر اقتصادية ناتجة عن توقف النشاط الإنتاجي بلغت 66,4 مليار دولار.

على صعيد الأضرار المباشرة، تصدّر قطاع الإسكان القائمة بخسائر بلغت 18 مليار دولار، جراء تدمير المساكن في المدن التي شهدت أعنف المعارك. جاء بعده القطاع الصناعي بأضرار صافية بلغت 11,25 مليار دولار، بعدما تحوّلت مصانع بحري والخرطوم وأم درمان الصناعية إلى أطلال. ثم قطاع النقل والبنية اللوجستية بنحو 8 مليارات دولار، وضمن ذلك خروج مطار الخرطوم الدولي بالكامل من الخدمة.

أما الخسائر الاقتصادية -- أي الدخل الذي ضاع بسبب توقف الأنشطة -- فقادها القطاع الصناعي مجدداً بخسائر بلغت 31,5 مليار دولار، تلاه قطاع التجارة الداخلية والخارجية بـ19,8 مليار دولار، ثم الزراعة والثروة الحيوانية بـ18,4 مليار دولار. وهذه الأخيرة ضربة موجعة بشكل خاص، فالزراعة كانت تساهم بين 30% و35% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب، وتوفر سبل العيش لنحو ثلثي السكان.

لا قطاع نجا من النار

القائمة تطول، ولا يبدو أن قطاعاً واحداً بقي بمنأى عن الأثر المباشر أو غير المباشر للحرب:

البنوك: مئات الفروع نُهبت أو دُمّرت، وضاعت بيانات تشغيلية كاملة. الحصيلة: 3 مليارات دولار أضرار، و15,5 مليار دولار خسائر تشغيلية، فيما لجأت أسر وشركات كثيرة إلى الاحتفاظ بأموالها خارج الجهاز المصرفي كلياً.

الذهب والتعدين: أهم مصدر للعملة الصعبة منذ انفصال الجنوب، فقدت الدولة قدراً كبيراً من سيطرتها عليه، بينما توسّع التهريب عبر الحدود، بخسائر تقدر ب 10,8 مليارات دولار.

الصحة: مستشفيات ومراكز صحية دُمّرت بقيمة 4 مليارات دولار، في وقت فقد فيه ملايين السودانيين إمكانية الوصول إلى أبسط الخدمات الصحية.

التعليم: أضرار مباشرة بـ 4 مليارات دولار، لكن الرقم لا يروي كل القصة؛ فمدارس وجامعات كثيرة تحوّلت إلى مراكز إيواء للنازحين، في خسارة يصفها التقرير بأنها «أشد خطورة

واستدامة» من تدمير المباني نفسها، لأنها تمسّ مستقبل أجيال كاملة.

الطاقة والكهرباء: 5 مليارات دولار أضرار جراء تدمير محطات التوزيع والمحولات، بتداعيات امتدت لتصيب كل القطاعات المعتمدة على الكهرباء.

الاتصالات والمياه والصرف الصحي: قطاعان أُضيفا حديثاً إلى الحساب الكلي، بأضرار وخسائر واحتياجات تجاوزت مجتمعة 12 مليار دولار.

عقد كامل لإعادة البناء

يقدّر التقرير الحد الأدنى المطلوب لإعادة بناء الاقتصاد السوداني على مدى عشر سنوات بـ159 مليار دولار، يتصدرها الإسكان (25 مليار دولار)، فالصناعة (19 مليار دولار)، فالنقل والزراعة (15 مليار دولار لكل منهما).

لكن التقرير يشدد على نقطة جوهرية: هذه ليست مجرد عملية هندسية لترميم ما تهدّم، بل مشروع أشمل لإعادة بناء الدولة والمؤسسات وفق مبدأ «البناء بشكل أفضل» (Build Back Better). وتمويل هذا المشروع، بحسب التصور المقترح، سيتوزع بين 30% موارد محلية، و25% استثمار خاص، و20% تمويل تنموي ميسّر، و15% منح دولية، و10% استثمارات السودانيين في المهجر.

أرقام لا تحكي كل الحكاية

رغم ضخامة هذه الأرقام، يقر التقرير بأنها لا تعكس الصورة الكاملة للكلفة الإنسانية للحرب. فهي لا تشمل القيمة الاقتصادية للوفيات والإصابات والإعاقات الدائمة، ولا الأثر بعيد المدى لهجرة الأطباء والمهندسين والأكاديميين، ولا فقدان الثقة في المؤسسات وبيئة الاستثمار -- عوامل يصعب قياسها بالأرقام، لكنها ستظل تنزف اقتصاد البلاد لسنوات مقبلة.

والأخطر: أن كل شهر إضافي من القتال يضيف ما بين 3 و4 مليارات دولار إلى الفاتورة. فإذا استمرت الحرب عاماً آخر، قد ترتفع الأضرار إلى نحو 97 مليار دولار والاحتياجات إلى أكثر من 185 ملياراً. وإذا امتد النزاع ثلاث سنوات إضافية، فقد تتجاوز الكلفة الإجمالية عتبة 250 مليار دولار.

أزمة تنموية، لا مجرد حرب عابرة

يخلص التقرير إلى أن ما يعيشه السودان ليس أزمة إنسانية أو أمنية طارئة، بل أزمة تنموية شاملة أعادت البلاد عقوداً إلى الوراء. ومع ذلك، يستحضر التقرير تجارب دول أخرى نهضت من رماد نزاعات مشابهة -- البوسنة، رواندا، لبنان، العراق -- كدليل على أن التعافي ممكن، شرط توفر السلام والحكم الرشيد وقيادة وطنية جادة عن الإصلاح.

والخلاصة التي يُصر عليها التقرير: لا معنى لأي خطة إعمار، مهما كانت طموحة، ما لم تتوقف الحرب أولاً ويُبنى سلام شامل ودائم. فبدون ذلك، تبقى كل هذه الأرقام والخطط مجرد تقديرات على الورق، بينما الواقع على الأرض يواصل التدهور يوماً بعد يوم.

يستند هذا التقرير إلى تقدير اقتصادي تحليلي أولي يعتمد على بيانات منشورة من مؤسسات دولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) ومصادر سودانية رسمية متاحة، وفق منهجية DLNA/RDNA. ولأن الحرب لا تزال مستمرة ولم يُجرَ حتى الآن تقييم ميداني رسمي شامل، فإن غالبية الأرقام التفصيلية تمثل تقديرات تحليلية قابلة للمراجعة، فيما الأرقام الكلية الرئيسية مستقاة مباشرة من مصادر دولية موثقة.

* اباحث في الاقتصاد السياسي السوداني
اخبير مصرفي ومالي مستقل

نانسي وجمهورها.. أداء كورالي مبهر يضيء ليالي الغربة

وطن يغني.. لي السلام... ويا سلام

ملخص

رصدت «أفق جديد» الأجواء الاستثنائية التي صاحبت حفل الفنانة نانسي عجاج، والذي تحول إلى لقاء وجداني جمع السودانيين في المهجر، حيث امتزج الغناء بالحنين، واستعادت الأغنيات صور الوطن وذكرياته رغم مرارة الحرب والاغتراب.

برزت حالة الانسجام بين نانسي وجمهورها، إذ شارك الحضور في أداء الأغنيات بصوت واحد، لتتحول الأمسية إلى تجربة جماعية حملت معاني التمسك بالهوية والانتماء، وجعلت من الوطن حاضرًا في كل لحن وكلمة.

تنوعت الأعمال التي قُدمت خلال الحفل، من الأغنيات التراثية إلى الأعمال الجديدة، وعلى رأسها أغنية «يا طفل يا مسكين»، التي سلطت الضوء على معاناة الأطفال السودانيين ورسخت رسالة إنسانية تدعو إلى الأمل رغم المأساة.

تجاوزت الأمسية تجاوزت حدود الفن والترفيه، لتصبح رسالة ثقافية وإنسانية تؤكد قدرة الموسيقى على جمع السودانيين، وصون ذاكرتهم المشتركة، وإبقاء الأمل بمستقبل أكثر سلامًا حاضرًا في وجدانهم

NANCY
AJAJ

ثمة ليال لا تُقاس بالساعات، بل بما تتركه في القلب من أثر. ليال يتهيأ لك فيها أن الزمن قد خلع نعليه على بأب الموسيقى، ودخل خاشعاً كما يدخل المريد إلى حضرة الشيخ، لا يسأل عن الوقت، ولا عن الطريق، وإنما عن لحظة الصفاء التي ترفع عن الروح غبار الأيام. وليلة نانسي عجاج كانت من هذا الطراز النادر؛ لم تكن حفلاً غنائياً بقدر ما كانت مجلس سماع سوداني، اجتمع فيه المنفيون حول نارٍ منَ الألحان، يتدفأون بها من برد الفقد، ويستعيدون بها أسماء المدن التي تاهت في الدخان، والقرى التي صارت خرائطها محفوظة في الذاكرة أكثر مما هي قائمة على الأرض.

حين أطلت نانسي، لم يشعر الناس أنها صعدت إلى المسرح، بل شعروا أنها خرجت من قلب أغنية قديمة كانت تنتظر موعدها منذ زمن. جاءت كما يجيء البدر على مهل، لا يقتحم الليل، وإنما يربت على كتفه حتى يلين. وكان الجمهور، منذ اللحظة الأولى، في حالٍ من الوجد لا يشبه جمهور الحفلات، بل يشبه حلقة ذكرٍ يعرف أهلها متى ترتفع الأصوات، ومتى تخفّت، ومتى يكتفي القلب بالإنصات. لم تكن العلاقة بين المغنية والناس علاقة مؤدٍ ومتلقٍ، بل علاقة سالكٍ بجماعة من السالكين، يمضون جميعاً في طريق واحد، تقودهم النغمة كما يقود الذكرُ الأرواحَ إلى طمأنينتها.

ولعل أعجب ما في تلك الليلة أن الوطن لم يكن موضوعاً للغناء، بل كان هو المغني الخفي. كان حاضراً في المقامات، وفي السكتات، وفي ارتعاشة الحناجر حين تختلط الأصوات فلا يعود ممكناً أن تميز صوت نانسي من صوت الجمهور. شعرت أن السودان، بكل ما فيه من نيلٍ وغبارٍ وحقولٍ وبيوت طينٍ وأمهاتٍ ينتظرن، قد جلس بين المقاعد، وأن الأغنيات لم تكن تُؤدى له، بل تخرج منه. كانت كل نغمة تفتح نافذة على مدينة، وكل كلمة ترد غائباً إلى حضن الذاكرة، حتى بدا المسرح كأنه رقعة صغيرة من البلاد، نُقلت إلى المنفى لتقول لأبنائها: إن الأوطان قد تُحتل، وقد تُحرق، وقد تتشظى، لكنها لا تضيع ما دامت قادرة على أن تُغنّى.

أكثر من أربع ساعات مضت، ولم يكن في المكان ضجرٌ ولا فتور. خمس عشرة أغنية تعاقبت كما تتعاقب مقامات السالك في طريق المحبة؛ يبدأ بالحنين، ثم يعبر على الشوق، ثم يلامس الحزن، ثم ينفتح له باب الرجاء. وكانت نانسي تمضي بينها في خشوعٍ الفنان الذي يعرف أن الغناء ليس استعراضاً للصوت، بل أمانة يحملها إلى القلوب. وكلما ظننت أن الليلة بلغت ذروتها، فتحت أغنية أخرى باباً أوسع، حتى أحسست أن الأغنيات نفسها هي التي تقود نانسي، لا العكس؛ كأنها جاءت وسيطاً بين النصوص وأرواحنا، بين وجع السودان ورغبته العنيدة في الحياة.

انتصار الجمال

لهذا، لم يكن ما جرى مساء الخميس مجرد نجاح لحفل مكتمل التنظيم والأداء، بل كان انتصاراً نادراً للجمال في زمن يضيق بالجمال، وانتصاراً للأغنية السودانية حين تعود إلى ينابيعها الأولى، فتغسل عنها ضجيج السوق، وتسترد وقارها القديم. وفي حضرة ذلك السماع، أدركت أن الفن، حين يخلص لوطنه وللإنسان، لا يعود فناً فحسب، بل يصير صلاةً، وأن نانسي عجاج لم تكن تغني لنا بقدر ما كانت تؤمّنا في صلاةٍ طويلة اسمها السودان.

كانت، كعادتها، أينما حلّت، كالبدر طلعت. لا تدخل المسرح كفنانة تؤدي حفلاً، بل كمن يحمل في يده قنديلاً ويشق به عتمةً طال مكوثها. وحين أطلت، لم تكن الأضواء هي التي أنارت المكان، بل ذلك الاتفاق الصامت بينها وبين جمهورها؛ اتفاق لا تكتبه التذاكر، ولا تصنعه الدعاية، وإنما تنسجه سنوات من الوفاء المتبادل. فمن يعرف نانسي عجاج يدرك أن العلاقة بينها وبين جمهورها ليست علاقة مؤدية بمستمعين، وإنما علاقة ذاكرة بذاكرة، وجرح بجرح، ووطن يبحث عن نفسه في أصوات أبنائه.

على امتداد أكثر من أربع ساعات، لم يتسلل الملل إلى مقعد، ولم يهبط النشاز على نغمة، ولم يكن في المساء شيء من غثاء الحفلات التي تنتهي بانطفاء مكبرات الصوت وتتبخر مع أول ضوء للفجر. خمس عشرة أغنية تعاقبت كما تتعاقب الفصول، لكل واحدة رائحتها، ولكل واحدة جرحها وبلسمها، وكأن نانسي لا تغني أعمالاً منفصلة، بل تروي سيرة السودان بالألحان، وتكتب تاريخه بالمقامات الموسيقية، وتستخرج من ذاكرة الناس ما ظنوا أن الحرب قد دفنته إلى الأبد.

كتب عن نانسي كثيرون، ولم يكن ذلك انحيازاً لصوتها وحده، فالأصوات الجميلة كثيرة، وإنما انحيازاً للمشروع الذي حملته منذ اختارت أن تكون ابنة الأغنية السودانية، لا أسيرتها. أخذت من التراث روحه، ولم تأخذ قيوده. مدت يدها إلى القديم، لا لتكرره، وإنما لتوقظه من سباته، وتمنحه حياة جديدة. عرف مشروعها انتقالات

كثيرة، وخاض تجارب متعددة، لكنه لم يبتعد يوماً عن جذوره، ولم يخن الينبوع الذي خرج منه.

بدت وكأنها تعود إلى ذلك الينبوع بكامل يقينها. كانت مصالحة مع الذات، ومع الأغنية، ومع الجمهور الذي ظل ينتظر منها هذا القدر من الامتلاء. كانت رسالة هادئة تقول إن الجمال لا يزال ممكناً، وإن الساحة التي ازدحمت بضجيج «عاك وكاك» لم تفقد قدرتها على استقبال الفن الحقيقي، وإن الرد على الرداءة لا يكون بالصراخ، وإنما بأغنية جميلة تؤدى بإخلاص.

الوطن كان البطل الخفي للحفل. لم يُرفع شعاراً، ولم يُستدعَ في خطبة، ولم يُستغل في خطاب عاطفي، بل كان حاضراً في كل مقام موسيقي، وفي كل تنهيدة، وفي كل تصفيقة، وفي كل دمعة أفلتت من عين حاول صاحبها أن يخفيها. كان يرفرف فوق الرؤوس كعلم لا يحتاج إلى سارية، ويمسح دموع المنفيين، ويهدئ وحشة الذين حملتهم الحرب بعيداً عن بيوتهم، ويهمس لكل واحد منهم بأن البيوت ليست جدراناً، وإنما ما نحمله في القلب من أغنيات.

كيمياء الجمهور

وأجمل ما في حفلات نانسي ليس صوتها وحده، وإنما جمهورها. بينهما كيمياء نادرة تجعل المسرح يبدو وكأنه فرقة واحدة لها قلب واحد ونفس واحدة. تعرف هي متى تتراجع خطوة لتترك الأغنية للجمهور، ويعرف الجمهور متى يغني، ومتى يكتفي بالإنصات، ومتى يطلق صيحة الشوق في اللحظة التي تستحقها. لا أحد يسبق الآخر، ولا أحد ينافس الآخر، فالكل يشارك في صناعة لحظة لا تتكرر.

أما القادمون إلى حفلاتها للمرة الأولى، فيشعرون بشيء من الغربة الجميلة؛ كأنهم دخلوا نصاً شعرياً كُتب منذ زمن، والجميع يعرف مواضع الوقوف والتنفس، إلا هم. يشعرون أنهم فاصلة في غير موضعها، أو نغمة جاءت متأخرة عن موعدها، قبل أن يبتلعهم ذلك الانسجام المدهش، ويصبحوا جزءاً من الجوقة الكبيرة التي لا تحتاج إلى تدريب، لأن الحب وحده كان معلمها.

لكن ما منح تلك الليلة فرادتها لم يكن طول الحفل، ولا عدد الأغنيات، وإنما ترتيبها؛ ذلك الخيط الخفي الذي نسجته نانسي بين أغنية وأخرى، حتى بدا وكأن الأغنيات هي التي تقودها، لا هي التي تقودها. كانت تستسلم لإلهامها كما يستسلم المتصوف لوجدِه، فتتوالى المقامات وكأنها محطات في رحلة روح تبحث عن صفائها.

نغم جوف الربابة

افتتحت المساء بـ«يا نغم جوف الربابة»، وكأنها كانت تفتح باب الذاكرة على مصراعيه. الربابة ليست آلة موسيقية في الوجدان السوداني، وإنما وعاء للحكايات، وصندوق للأحزان، وصوت القرى البعيدة وهي تستدعي أبناءها. وما إن انتهت حتى أردفتها بـ«ضحكت شمس شرقت»، فإذا بالمسرح كله يغتسل بضوء داخلي لا تصنعه أجهزة الإضاءة، وإنما تصنعه الأغنيات حين تصدق.

هناك، بدأ الزمن يتغير. لم تعد الساعة هي التي تقيس الوقت، بل الأغنيات. صار الزمن يُقاس بالتصفيق، وبالدموع، وبالابتسامات، وبالحنين الذي يفيض من العيون أكثر مما يفيض من الكلمات.

ثم جاءت «يا زمن وقف شوية»، ولم تكن مجرد أمنية شاعرية بإبطاء الوقت، بل كانت صرخة جيل كامل يريد أن يوقف هذا الانحدار الذي يبتلع البلاد، وأن يمنح نفسه فرصة إضافية ليتأمل ما بقي من جمال. وما إن انقضت حتى أخذتنا إلى «أنا فوق نيلك شوقني كيف بغرق». هنا لم يعد النيل نهراً، بل صار استعارة للوطن كله. غرق الناس في الأغنية كما يغرق العاشق في محبوبه، واختلط المكان بالزمان، حتى بدا المسرح قطعة صغيرة من السودان، نُقلت إلى المنفى لتقول إن الأوطان لا تقاس بالخرائط، وإنما بما تتركه في القلب.

«يا عزة الفراق»، تجر خلفها ذلك الحزن السوداني النبيل الذي لا يصرخ، بل يهمس. ومن بعدها «فلق الصباح»، وكأن الأغنيتين كانتا جناحي طائر واحد؛ الأولى تعترف بليل الفقد، والثانية تعد بفجر لا بد أن يأتي. لم يكن أملاً صاخباً، ولا تفاؤلاً ساذجاً، وإنما ذلك الأمل السوداني العنيد الذي يبقى حياً، حتى وهو يسير فوق الرماد.

وكانت «شقي ومجنون» فاصلاً بين فصلين، استراحة قصيرة قبل أن تبدأ الرحلة الثانية، رحلة أكثر عمقاً واتساعاً.

ومن هنا أخذ الحفل منحى آخر. بدأت نانسي تغني «حكاية الوردة والشارع»، تلك القصيدة التي صاغها الراحل هاشم صديق بعبقرية

الشاعر الذي يعرف أن الوطن لا يسكن الشعارات، وإنما يسكن التفاصيل الصغيرة. لم تكن مجرد أغنية، بل كانت بياناً شعرياً للحياة.

لقد تحدت نانسي نفسها حين وضعت لحنها، لأن النص عصي على التطويع، لكن التحدي انتهى بانتصار كامل للأغنية، حتى غدت واحدة من أكثر أعمالها طلباً وإلحاحاً.

وحين صدحت:

«انحنيت للوردة... لا لسيف الخليفة...»

لم يكن الانحناء هنا خضوعاً، بل اختياراً أخلاقياً. انحيازاً للجمال في مواجهة العنف، وللابتسامة في مواجهة السيف، وللإنسان في مواجهة السلطة. وحين مضت الأغنية في تمجيد «بسمة صالحة، ودمعة صادحة، ولقمة مالحة، وراحة في سترة رغيفة»، كانت تعيد تعريف البطولة. البطولة ليست في حمل البنادق، وإنما في حماية ما يجعل الحياة جديرة بأن تعاش.

ثم جاءت اللحظة التي لم يعد فيها ممكناً التمييز بين صوت نانسي وصوت جمهورها. عند المقطع:

«لي وطن فوق للمصالح...
لي صباح وردي الملامح...
لي قلب أخضر مسامح...
ولي سلام... ويا سلام...»

لم تعد المغنية هي التي تغني. صار المسرح كله يغني. مئات الحناجر خرجت كأنها حنجرة واحدة، ومئات القلوب نبضت بإيقاع واحد، حتى بدت الأغنية وكأنها صلاة جماعية في محراب الوطن. لم يكن ذلك ترديداً لكلمات، وإنما إعلان حب، وميثاق وفاء، ورفضاً لكل ما حاول أن يسرق من السودانيين قدرتهم على الحلم.

في تلك اللحظة، لم يعد أحد يفكر في الحرب، ولا في المنفى، ولا في السياسة. صار الجميع سودانيين فقط، تجمعهم أغنية.

يا طفل يا مسكين

وجاءت المفاجأة الكبرى، بتدشين أغنية الموسم «يا طفل يا مسكين»، من كلمات الشاعر الكبير قاسم أبو زيد. ولم يكن اختيارها في ختام الحفل مصادفة. فبعد كل ذلك الطواف بين الحب والوطن والذاكرة، جاءت الأغنية لتضع الإنسان، ذلك الطفل المقهور، في قلب الحكاية.

غنتها نانسي كما لو أنها تخاطب أطفال السودان جميعاً؛ أولئك الذين سرقت الحرب طفولتهم، وبددت أحلامهم، وتركتهم يكبرون قبل أوانهم. لم تكن الأغنية رثاءً، بل احتضاناً،

ولم تكن بكاءً، بل وعداً بأن الفن سيظل يقف في صف الحياة، مهما علت أصوات الموت.

يا طفل يا مسكين

وجاءت المفاجأة الكبرى، بتدشين أغنية الموسم «يا طفل يا مسكين»، من كلمات الشاعر الكبير قاسم أبو زيد. ولم يكن اختيارها في ختام الحفل مصادفة. فبعد كل ذلك الطواف بين الحب والوطن والذاكرة، جاءت الأغنية لتضع الإنسان، ذلك الطفل المقهور، في قلب الحكاية.

غنتها نانسي كما لو أنها تخاطب أطفال السودان جميعاً؛ أولئك الذين سرقت الحرب طفولتهم، وبددت أحلامهم، وتركتهم يكبرون قبل أوانهم. لم تكن الأغنية رثاءً، بل احتضاناً، ولم تكن بكاءً، بل وعداً بأن الفن سيظل يقف في صف الحياة، مهما علت أصوات الموت.

انكسر فيها القلب، لا من الحزن وحده، وإنما من فرط الجمال. لم تكن أغنية «يا طفل يا مسكين» مجرد عمل تدشنه نانسي عجاج، بل كانت صلاةً دنيوية، كتبها قاسم أبو زيد بحبر الوجع السوداني، ثم نفخت فيها نانسي من روحها، فإذا بها تصبح مرثيةً للطفولة، وإنجيلاً صغيراً للمشردين، ونشيداً لمن كبروا قبل أوانهم.

انسربت كلماتها إلى الأرواح كما يتسلل المطر إلى أرض عطشى. لم تقتحم القلب، بل استأذنته، ثم أقامت فيه. كانت موجعة لأنها صادقة، ومفرحة لأنها ترفض اليأس، ومبكية لأنها ترى الأطفال كما هم، لا كما تصفهم نشرات الأخبار.

كل صورة في الأغنية كانت وجهاً من وجوه السودان. مدرسة صارت حلماً، وبيت طين صار ذكرى، وخطوة صغيرة تسألها

القصيدة في إلحاح يشبه بكاء الأمهات: «الخطوة سايقاك وييين؟» سؤال بدا وكأنه موجّه إلى الطفل، لكنه في حقيقته كان سؤالاً لوطن كامل يمشي منذ سنوات طويلة، ولا يعرف إلى أين تأخذه الطرق.

وحين غنت عن السماء التي أصبحت عرشاً، والحصى الذي صار فراشاً، وعن دروب النمل التي تهدي التائهين، لم تكن تستعير صوراً شعرية، بل كانت تستعيد سيرة آلاف الأطفال الذين استبدلت الحرب دفاترهم بخيام النزوح، وصفوفهم بطوابير الإغاثة، وأجراس مدارسهم بأصوات المدافع.

ثم بلغ النص ذروته، لا في وجعه، وإنما في رجائه. «هل للوطن عودة؟» لم تكن سؤالاً يبحث عن إجابة، بل دعاءً جماعياً خرج من الحناجر كلها في آنٍ واحد. سؤالاً حملته كل أم تنتظر ابنها، وكل طفل ينتظر مدرسته، وكل لاجئ يحتفظ بمفتاح بيت لم يعد قائماً إلا في الذاكرة.

وعندما وصلت إلى حلم الطابور الصباحي، إلى المدرسة والروضة، إلى الأفراح التي تعود، لم تعد تغني وحدها. صار المسرح كله ينشد معها. لم يكن الناس يرددون الكلمات، بل كانوا يتمسكون بها كما يتمسك الغريق بخشبة نجاة. في تلك اللحظة أدركت أن الأغنية الحقيقية ليست التي تحفظها الذاكرة، بل التي تحفظ الإنسان من السقوط.

وبعد أن مر القلب بكل ذلك الامتحان، أخذتنا نانسي برفق إلى ضفة أخرى. جاءت «النيل سليل الأكرمين»، فإذا بالنيل يعود أباً روحياً للسودانيين جميعاً، لا نهراً يشق الأرض فحسب، بل شرياناً يحمل ذاكرة البلاد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. ثم اتصلت بها «بلدا هيلي أنا»، فشعرت أن الوطن، رغم كل ما أصابه، لا يزال ينادي أبناءه باسمه الأول، الاسم الذي تعرفه القلوب قبل الخرائط.

ثم جاءت «لوليتا»، لا كاستراحة بين الأغنيات، وإنما كنسمة تعيد ترتيب الأنفاس. كانت الأغنية تهدهد الأرواح المتعبة كما تهدهد الأم طفلها عند آخر الليل. شعرت بأن أنفاس الحضور كلها تصعد ثم تهبط في إيقاع واحد، ترتفع حتى تكاد تلامس السماء، ثم تعود إلى الأرض محملة بشيء من السكينة.

ومن هناك، قادتنا إلى الغرب... إلى ذلك الغرب السوداني الذي لا يبرح الوجدان، مهما اشتعلت قراه واحترقت مدنه. جاءت «أندريا»، فإذا برائحة التراب بعد المطر تملأ المكان، وإذا بأسماء القرى والفرقان تعود من بعيد، وإذا بوجوه الغائبين تجلس بيننا من جديد. لم تعد الأغنية مجرد لحن، بل صارت طريقاً ترابياً يمتد نحو دارفور وكردفان، نحو البيوت التي تأكلها النيران، بينما يحرسها في الذاكرة الغناء.

لمحة من لمحتك

وحين أصر أحد الشباب من بين الجمهور على أن يسمع «لمحتك»، ابتسمت نانسي لذلك الإصرار الذي لا يعرفه إلا جمهور تربى على أن الأغنية طلبٌ وحوار، لا برنامجٌ معدٌّ سلفاً. غنتها، وكأنها تهدي صاحب الطلب وردةً صغيرة، لكنها في الحقيقة كانت تهديها للجميع. وما إن انتهت، حتى أتبعتها بـ**«يا روحي سلام عليك»**، فكان الختام أقرب إلى دعاء منه إلى أغنية، وأقرب إلى سلامٍ صوفي يوزع الطمأنينة على القلوب المتعبة.

وهكذا، لم تكن الأغنيات تتوالى كما تتوالى فقرات الحفل، بل كانت تتناسل من بعضها بعضاً، كما تتناسل الأنهار من الينابيع. كل أغنية تفتح باباً لأخرى، وكل مقام يلد مقاماً، حتى بدا الليل كله وكأنه قصيدة واحدة، كتبتها نانسي بالصوت، وكتبها جمهورها بالدموع، ووقّعها السودان باسمه القديم... الوطن الذي، مهما أثقلته الحروب، ما زال يعرف الطريق إلى الأغنية، وما زالت الأغنية تعرف الطريق إليه.

نعم، انطفأت الأضواء، ولكن لم ينتهِ الحفل. انتهت الموسيقى، نعم، لكن الأغنيات بقيت معلقة في الهواء، تتبع الناس إلى بيوتهم، وتجلس معهم في صمتهم، وترافقهم في طريق العودة.

ليلة الخميس لم تكن مجرد أمسية غنائية، بل كانت خلوةً صوفيةً في حضرة الجمال. وفي التصوف، لا يبلغ السالك مقامه بكثرة الخطوات، وإنما بصدق القلب. ونانسي، وهي تمضي بين أغنية وأخرى، لم تكن تؤدي فناً فحسب، بل كانت تمارس ضرباً من الذكر؛ تستدعي به السودان الغائب، وتعيده، ولو لساعات قليلة، إلى قلوب أبنائه.

ولعل هذا هو المعنى الأعمق للفن: أن يجعل المنفي يشعر أنه عاد، والمكسور يشعر أنه ما زال قادراً على الوقوف، واليائس يؤمن، ولو للحظة، بأن الغد يمكن أن يكون أقل قسوة.

ذلك هو سر نانسي عجاج... وذلك هو سر الأغنية السودانية حين تصدح من قلب يعرف أن الوطن، مهما ابتعد، لا يزال يسكن النغمة الأولى.

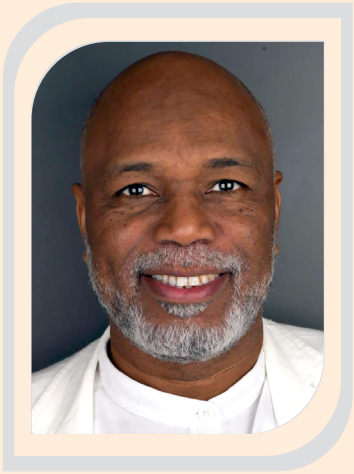

قراءة في قراءة الخبير كيروس

حرب السودان تنذر باشعال القرن الافريقي

د. صلاح أحمد الحبو

ملخص

يقدم د. صلاح أحمد الحبو قراءة نقدية لورقة سياسات أعدها الباحث كيدان كيروس، تناولت آثار الحرب في السودان على الأمن والاستقرار في القرن الإفريقي، مشيرًا إلى أن الورقة نجحت في إبراز التداعيات الإقليمية للنزاع وربطها بانهيار المرحلة الانتقالية.

يرى الكاتب أن الورقة ركزت على فشل الانتقال الديمقراطي كسبب رئيس للحرب، لكنها أغفلت الجذور البنيوية للأزمة السودانية، مثل ضعف مؤسسات الدولة، واختلال العلاقة بين المركز والأقاليم، وأزمة بناء الدولة منذ الاستقلال.

يثني على تناول الورقة للأبعاد الإنسانية والإقليمية للحرب، لكنه ينتقد اقتصارها على الوصف في تحليل التدخلات الخارجية، وعدم التوسع في مناقشة اقتصاد الحرب، بما يشمل التمويل والذهب والاقتصاد غير الرسمي ودورها في إطالة أمد النزاع.

يخلص الكاتب إلى أن الورقة تمثل مرجعًا مهمًا لفهم التداعيات الإقليمية للحرب، لكنها تبقى أقل قدرة على تفسير أسبابها التاريخية والمؤسسية، داعيًا إلى توسيع التحليل ليشمل بناء الدولة والشرعية السياسية واقتصاد الحرب لفهم الأزمة بصورة أشمل.

تمهيد

تمثل ورقة كيدان كيروس إحدى أوراق السياسات التي سعت إلى تقديم قراءة استراتيجية للحرب السودانية من منظور الأمن الإقليمي، منطلقة من فرضية أن استمرار الصراع لم يعد يمثل تهديدًا للدولة السودانية وحدها، وإنما أصبح مصدرًا لزعزعة الاستقرار في القرن الإفريقي وما وراءه.[1] وتكتسب الورقة أهميتها من صدورها في مرحلة بلغت فيها الحرب مستويات غير مسبوقة من التعقيد السياسي والإنساني، الأمر الذي منحها قيمة تفسيرية في رصد التداعيات الإقليمية للنزاع، وإن كانت لا تخلو من جوانب تستدعي النقاش النقدي.

ينطلق الباحث من توصيف الحرب بوصفها نتاجًا لفشل الانتقال الديمقراطي عقب سقوط نظام عمر البشير، ويرى أن «الانقلاب العسكري أعاق العملية الديمقراطية وفاقم من حدة التنافس بين القادة العسكريين»، قبل أن يتحول هذا التنافس إلى حرب مفتوحة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع.[2] وتمثل هذه المقاربة أحد أهم جوانب قوة الورقة؛ إذ تربط اندلاع الحرب بانهيار الترتيبات الانتقالية أكثر من ربطها بالبعد العسكري المجرد.

غير أن هذا التفسير، على أهميته، يظل تفسيرًا سياسيًا ظرفيًا أكثر منه تفسيرًا بنيويًا. فالورقة لا تتناول بصورة كافية الإشكالية التاريخية للدولة السودانية منذ الاستقلال، ولا تناقش أزمة بناء المؤسسات، أو اختلال العلاقة بين المركز والأقاليم، أو ضعف العقد الاجتماعي، وهي عوامل لا تقل أهمية عن فشل المرحلة الانتقالية نفسها. ومن ثم فإن الحرب تبدو في الورقة نتيجة مباشرة لتعثر الانتقال السياسي، بينما هي في الواقع تعبير عن أزمة دولة تراكمت عبر عقود طويلة.

ومن أبرز جوانب التميز في الدراسة أنها تجاوزت حدود التحليل الداخلي إلى تحليل البيئة الأمنية الإقليمية، مؤكدة أن الحرب «لا تهدد استقرار السودان فحسب، بل تشكل أيضًا

مخاطر كبيرة على الأمن الإقليمي والوضع الإنساني».[3] وقد دعمت هذا الاستنتاج ببيانات تتعلق بالنزوح الجماعي، وتهريب السلاح، وتصاعد مخاطر الجريمة المنظمة، واحتمالات تمدد الجماعات المسلحة عبر الحدود. ويعكس هذا الطرح فهمًا متقدمًا للعلاقة بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي في بيئة القرن الإفريقي.

إلا أن معالجة الورقة للتدخلات الخارجية بقيت أقرب إلى الوصف منها إلى التحليل. فهي تستعرض أدوار القوى الإقليمية والدولية، وتشير إلى أن السودان أصبح «ساحة لصراعات بالوكالة»، لكنها لا تقدم إطارًا نظريًا يفسر دوافع هذه القوى أو طبيعة تفاعلها مع أطراف النزاع، كما لا تناقش بصورة معمقة أثر التنافس على البحر الأحمر أو الموارد الاستراتيجية في تشكيل مواقف تلك الدول. ولذلك كان من الممكن توظيف أدبيات الجيوبوليتيك وحروب الوكالة لتقديم تفسير أكثر عمقًا لهذه الظاهرة.

كما تُحسب للورقة عنايتها بالبعد الإنساني للحرب، إذ تشير إلى أن النزاع أدى إلى «واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية العالمية» من حيث النزوح الداخلي والخارجي، مع ما ترتب على ذلك من ضغوط هائلة على دول الجوار. غير أن الورقة لم تتوسع في تحليل الاقتصاد السياسي للحرب، واكتفت بالإشارة إلى حجم الخسائر الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر، دون أن تبحث في اقتصاد النزاع نفسه، مثل شبكات التمويل، والذهب، والاقتصاد غير الرسمي، والأسواق الموازية، وهي عناصر باتت تمثل محورًا أساسيًا في تفسير استمرار النزاعات المعاصرة.

وفي تناولها لجهود السلام، قدمت الورقة عرضًا متماسكًا لمبادرات «إيغاد»، ومسار جدة، وخارطة طريق الاتحاد الإفريقي، وانتهت إلى أن تعدد المبادرات وتشتتها كان من أهم أسباب تعثرها. وترى أن «الحاجة الملحة إلى عملية سلام شاملة بقيادة الاتحاد الإفريقي» تمثل المدخل الأكثر واقعية لإنهاء النزاع. ويعد هذا الاستنتاج من أكثر أجزاء الورقة اتساقًا مع واقع تعدد مسارات الوساطة في السودان، غير أنه ظل استنتاجًا عامًا لم يصاحبه تحليل مؤسسي لكيفية بناء عملية تفاوض أكثر فعالية، أو معالجة مشكلة تضارب المبادرات الدولية والإقليمية.

ومن الناحية المنهجية، يغلب على الورقة الطابع الوصفي؛ إذ تعتمد بصورة رئيسة على تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمراكز البحثية، بينما لا تستند إلى نموذج نظري محدد يفسر العلاقات السببية بين المتغيرات. ولذلك جاءت أقرب إلى ورقة سياسات تستهدف توصيف الأزمة وتقديم توصيات عملية، منها إلى دراسة أكاديمية تفسيرية تقوم على اختبار فرضيات أو بناء نموذج تحليلي متكامل.

ورغم هذه الملاحظات، تظل الورقة إضافة مهمة إلى الأدبيات الحديثة المتعلقة بالحرب السودانية، لما تتضمنه من ربط بين الأمن الإنساني والأمن الإقليمي، وإبرازها لتأثير الحرب في استقرار القرن الإفريقي. إلا أن تطويرها كان يقتضي توسيع دائرة التحليل لتشمل جذور الأزمة البنيوية للدولة السودانية، وربطها بأدبيات بناء الدولة، والقدرة المؤسسية، واقتصاد الحرب، والشرعية السياسية، حتى يصبح تفسير الحرب أكثر شمولًا وعمقًا.

وعليه، يمكن النظر إلى هذه الورقة باعتبارها مرجعًا مهمًا لفهم التداعيات الإقليمية للحرب، لكنها لا تقدم تفسيرًا كافيًا للأسباب التاريخية والمؤسسية التي جعلت السودان عرضة لتكرار دورات العنف. ومن هنا فإن قيمتها الأساسية تكمن في توصيف النتائج الإقليمية للنزاع أكثر من تفسير جذوره البنيوية.

الهوامش

1. كيدان كيروس، الحرب الدائرة في السودان وآثارها على الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وما وراءها، ورقة سياسات (Policy Brief PB 24/52)، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد (Policy Center for the New South)، الرباط، أكتوبر 2024.
2. المرجع نفسه.
3. المرجع نفسه.
4. المرجع نفسه.
5. المرجع نفسه.
6. المرجع نفسه.

تعريف بالكاتب: كيدان كيروس (Kidane Kiros) باحث متخصص في قضايا السلم والأمن في القرن الإفريقي، ويركز في أعماله على النزاعات المسلحة، والأمن الإقليمي، والسياسات الإفريقية، وقد صدرت هذه الورقة ضمن سلسلة أوراق السياسات التي ينشرها مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد (Policy Center for the New South) في الرباط. ويقدم فيها مقاربة تركز على التداعيات الإقليمية للحرب السودانية وآفاق الوساطة الإفريقية.

شمال كردفان... حين يصبح غياب المعلومة جزءاً من الصراع

نون كشكوش

ملخص

تعيش شمال كردفان أوضاعاً إنسانية صعبة تحت وطأة الحرب، حيث يواجه المدنيون القصف والجوع والعطش، إلى جانب معركة أخرى تتمثل في غياب المعلومات الموثوقة. ويشير الكاتب إلى أن حجب الحقيقة أصبح وسيلة تؤثر على قدرة الناس والمنظمات على معرفة حجم الانتهاكات والمعاناة.

يؤكد المقال أن أزمة المعلومات لا ترتبط فقط بانقطاع الإنترنت، بل نتيجة التضييق على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنع نقل أخبار الحرب والانتهاكات. وأدى غياب التغطية المستقلة إلى انتشار الروايات المتناقضة والدعاية التي تخدم أطراف النزاع.

تحذر الكاتبة من تحول بعض غرف الطوارئ الإنسانية إلى منصات لنقل أخبار المعارك، باعتبار أن ذلك يهدد حياد العمل الإنساني ويعرض العاملين فيه للخطر. كما يقارن الوضع في شمال كردفان بما شهدته سوريا من استهداف للصحفيين والنشطاء خلال سنوات الحرب.

تخلص إلى أن إنهاء معاناة شمال كردفان لا يحتاج فقط إلى وقف القتال، بل إلى حماية الحق في الوصول للمعلومة، وضمان سلامة الصحفيين، وتمكين التوثيق المستقل، لأن غياب الحقيقة يضعف الاستجابة الإنسانية ويزيد فرص الإفلات من العقاب.

«العدالة لا يمكن أن تتحقق في الظلام، الحقيقة هي الخطوة الأولى نحو المحاسبة.»

ظل المدنيون في شمال كردفان محاصرين بالمسيرات والجوع والعطش، وفوق كل ذلك بمنع المعلومة الموثوقة، ليصبح الوصول إلى الحقيقة معركة لا تقل صعوبة عن النجاة من الحرب نفسها.

من المدهش أن انقطاع الإنترنت لم يكن السبب الأساسي في غياب المعلومة وشحها في شمال كردفان، مثلما حدث في مناطق النزاع الأخرى وحسب سيطرة أحد الأطراف، ولكن ما يحدث حالياً هو حرمان من حق دستوري، نتيجة للقبضة الأمنية وإرهاب الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وجميع المدنيين في الحديث عن أخبار الحرب وأي أضرار أو معاناة أو انتهاكات في المنطقة.

انقطاع المعلومة المستقلة، وغياب التغطية الإعلامية المهنية، خلق فراغاً في موثوقية المعلومات خطيراً، وهو فعل مقصود لنشر الدعاية، والإشاعات، والروايات المتناقضة التي تنتجها أطراف النزاع أو المؤيدون لها.

والمعلومة غير متاحة إلا في الصفحات الداعمة لأطراف الحرب، هي المصدر شبه الوحيد للأخبار. وبطبيعة الحال، فإن هذه الصفحات لا تنطلق من معايير الصحافة أو حقوق الإنسان، فهي ذات أهداف سياسية أو عسكرية، فتختار ما تنشره وما تخفيه بما يخدم روايتها. والنتيجة أن المدنيين، والباحثين، والمنظمات الإنسانية، يجدون أنفسهم أمام صورة مشوهة للواقع، وهو فخ يجب ألا تقع فيه المنصات الإعلامية والمنظمات الحقوقية.

الملاحظ والأكثر إثارة للقلق هو أن بعض غرف الطوارئ الإنسانية في المنطقة، والتي نشأت لتنسيق الاستجابة الإنسانية وتقديم الخدمات للمجتمعات المتضررة، بدأت تتحول تدريجياً إلى منصات لنقل أخبار المعارك والتحركات العسكرية. هذا التحول يحمل مخاطر كبيرة، لأنه يهدد حياد العمل الإنساني، ويضع المتطوعين والعاملين في المجال الإنساني في دائرة الشبهات، وقد يجعلهم هدفاً للأطراف المتحاربة، ويهز ثقة المجتمعات المحلية فيهم.

ما يحدث في شمال كردفان حالياً وجميع المناطق التي تأثرت بالنزاع أشبه بحالة التضييق على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أثناء الحرب السورية. خلال سنوات الحرب، أصبحت سوريا واحدة من أخطر البيئات في العالم على الصحفيين والنشطاء

والمدافعين عن حقوق الإنسان. قُتل فيها المئات منهم أثناء تغطية الأحداث أو تحت التعذيب في مراكز الاحتجاز، وتعرض آخرون للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري بهدف إسكات الأصوات المستقلة ومنع توثيق الانتهاكات. كما أُجبر كثيرون على النزوح أو اللجوء خارج البلاد، بينما تعرضت المؤسسات الإعلامية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني للاستهداف والإغلاق، في ظل تشريعات وإجراءات قيدت حرية التعبير ورسخت الرقابة الأمنية.

لطالما ساهم غياب المعلومات في سرعة الكشف عن الفظائع والقدرة على رصدها في الوقت المناسب. وازدادت فرص التدخل للحماية، وزادت من ضياع الأدلة والإفلات من العقاب، وتراجعت قدرة المنظمات الإنسانية على الاستجابة للاحتياجات الفعلية للسكان.

اليوم، تحتاج شمال كردفان إلى أكثر من وقف إطلاق النار، تحتاج إلى حماية الحق في الوصول إلى المعلومات، وضمان سلامة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتوفير بيئة تسمح بالتوثيق المستقل، بعيداً عن الاستقطاب العسكري والسياسي. كما تحتاج غرف الطوارئ الإنسانية إلى إعادة التأكيد على رسالتها الأساسية، وهي خدمة المدنيين والاستجابة لاحتياجاتهم، وعدم الانخراط في معركة الروايات.

فالمعلومة الموثوقة تساعد في سرعة الاستجابة الإنسانية ووصول عمليات الإغاثة، وتحمي المدنيين، وتمهد للمساءلة والعدالة. وعندما تختفي الحقيقة، يصبح المدنيون هم الخاسر الأكبر، لأن أصواتهم تختفي معها، وتتحول معاناتهم إلى مجرد أرقام وسرديات لا يصدقها أحد.

من انقلاب إخواني إلى حرب وطن

إبراهيم هباني

ملخص

يرى الكاتب أن انقلاب 30 يونيو 1989 لم يكن مجرد استيلاء على السلطة، بل بداية مشروع سياسي قادته الحركة الإسلامية لإعادة تشكيل الدولة ومؤسساتها بما يخدم مشروعها، وهو ما أدى خلال ثلاثة عقود إلى الحروب والانقسامات والأزمات الاقتصادية والعزلة الدولية.

يشير إلى أن تداخل التنظيم مع الدولة، وإعادة تشكيل الخدمة المدنية ومراكز النفوذ، أضعف حياد مؤسسات الدولة. كما أن المفاصلة بين حسن الترابي وعمر البشير لم تُنهِ إرث النظام، إذ استمرت بنيته وتأثيره حتى بعد سقوطه في ثورة أبريل 2019.

يعتبر أن حرب 15 أبريل 2023 جاءت نتيجة تراكمات طويلة من الانقلابات وعسكرة السياسة وضعف المؤسسات، وأنها كشفت عمق أزمة الدولة السودانية، مخلفةً ملايين النازحين وآلاف الضحايا ودمارًا واسعًا وانهيارًا اقتصاديًا واجتماعيًا.

يخلص الكاتب إلى أن تجربة السودان تؤكد أن بناء الدولة لا يتحقق بالانقلابات أو هيمنة التنظيمات، بل بمؤسسات وطنية تتسع لجميع المواطنين وتحكمها سيادة القانون، محذرًا من أن إهمال هذه المبادئ يقود إلى تهديد بقاء الوطن نفسه

هناك دول تهزمها الجيوش، ودول تسقطها الأزمات الاقتصادية، لكن السودان خسر نفسه عندما أصبحت الدولة وسيلة، لا غاية؛ وعندما صار التنظيم أكبر من الوطن، والولاء أهم من الكفاءة، والدبابة أقصر الطرق إلى السلطة.

لم تكن الثلاثون من يونيو 1989 مجرد ليلة استولى فيها ضباط على الإذاعة والقصر الجمهوري. كانت بداية مشروع سياسي أراد إعادة صياغة السودان كله.

انقلاب حملته الحركة الإسلامية إلى السلطة عبر الجيش، ثم شرعت في إعادة تشكيل مؤسسات الدولة وفق رؤيتها، باعتبار أن الدولة يجب أن تخدم المشروع، لا أن تكون حكمًا بين جميع المواطنين.

كانت تلك اللحظة بداية أكبر تجربة للإسلام السياسي في السودان، وربما في المنطقة.

تجربة امتدت ثلاثة عقود، رفعت شعارات الهوية والشريعة والنهضة، لكنها انتهت إلى دولة مثقلة بالحروب والانقسامات والانهيار الاقتصادي والعزلة الدولية.

لم يكن حسن الترابي مجرد منظر سياسي، بل العقل الذي صاغ المشروع وأقنع أتباعه بأن الوصول إلى السلطة يسبق بناء الدولة. ولم يكن عمر البشير سوى الوجه العسكري الذي وفر للمشروع القوة اللازمة للبقاء.

ومع مرور الوقت، تداخل التنظيم والدولة حتى أصبح الفصل بينهما أمرًا بالغ الصعوبة.

في تلك السنوات، تغيرت الخدمة المدنية، وأعيد تشكيل مراكز النفوذ، وأصبحت السياسة الأمنية أكثر حضورًا من السياسة الوطنية. ولم تعد مؤسسات الدولة، في نظر كثير من السودانيين، مؤسسات تقف على مسافة واحدة من الجميع، بل جزءًا من معركة السلطة نفسها.

ثم جاءت المفاصلة بين الترابي والبشير، فظن كثيرون أن المشروع انتهى. لكن الذي انقسم كان القيادة، أما البنية التي تشكلت خلال سنوات الحكم فقد بقيت حاضرة بأشكال مختلفة، واستمر أثرها في الحياة السياسية والعسكرية حتى بعد سقوط البشير في أبريل 2019.

اعتقد السودانيون أن الثورة طوت الصفحة الأخيرة من عهد الإنقاذ، لكنهم اكتشفوا أن إسقاط النظام لا يعني بالضرورة تفكيك إرثه. فالدولة التي خرجت من ثلاثة عقود من إعادة الهندسة السياسية لم تكن قادرة على استعادة توازنها بسهولة، وظلت الصراعات القديمة تبحث عن وجوه جديدة.

ثم جاءت حرب 15 أبريل 2023، فلم تكن مجرد مواجهة بين قوتين عسكريتين، بل انفجارًا مؤلمًا لكل التناقضات التي تراكمت عبر سنوات طويلة. دفعت البلاد ثمن غياب الدولة، وثمن عسكرة السياسة، وثمن الإيمان بأن القوة تستطيع أن تحسم ما تعجز عنه المؤسسات.

سيختلف السودانيون حول المسؤوليات المباشرة للحرب، وستظل تلك المسؤوليات محل نقاش سياسي وتاريخي. لكن ما يصعب إنكاره أن السودان دخل هذه الحرب وهو يحمل إرثًا ثقيلًا من الانقلابات، والاستقطاب، وضعف المؤسسات، وتراجع الثقة في السياسة المدنية.

لم يخسر السودان الحرب فقط، بل خسر زمنًا كاملًا. ملايين النازحين، وآلاف الضحايا، ومدن تحولت إلى ساحات قتال، واقتصاد يترنح، ومجتمع أنهكته الكراهية والانقسام. وما كان يمكن لكل ذلك أن يحدث بهذا الحجم لولا أن الدولة، طوال سنوات، تراجعت أمام صراع المشاريع وموازين القوة.

لن يتذكر التاريخ كثرة الشعارات، بل سيتذكر النتائج. وسيتذكر أن بلدًا كان مرشحًا ليكون أحد أكثر بلدان أفريقيا استقرارًا وثراءً، وجد نفسه بعد عقود غارقًا في حرب تهدد وجوده ذاته.

لقد أثبتت التجربة السودانية أن الوطن لا يُبنى بالتنظيمات، ولا يُحكم بالانقلابات، ولا يستقر عندما تصبح البنادق أعلى صوتًا من الدستور. فالدولة التي لا تتسع لجميع مواطنيها، ولا تحمي مؤسساتها من الاستقطاب، تظل معرضة لأن تعيد إنتاج أزماتها مهما تبدلت الأسماء والوجوه.

وربما يكون الدرس الأهم أن الأوطان لا تضيع في يوم واحد، بل تضيع خطوة بعد أخرى.. حتى يستيقظ الجميع ليكتشفوا أن ما كان خلافًا على السلطة، أصبح صراعًا على بقاء الوطن نفسه.

ما يريدون سماعه:

تسييس الاستخبارات الأمريكية

ملخص

تناقش جوليا كورلي، المحللة السابقة في وكالة الاستخبارات المركزية، مخاطر تسييس أجهزة الاستخبارات الأمريكية، مؤكدة أن دورها يجب أن يقتصر على تزويد صناع القرار بالحقائق لا بما يرغبون في سماعه، ومحذرة من أن الضغوط السياسية تقوض استقلالية العمل الاستخباراتي.

تستعرض الكاتبة حالات من إدارة ترامب الثانية، بينها إقالة محللين وسحب تصاريح أمنية والتشكيك في تقييمات استخباراتية، معتبرة أن هذه الممارسات أرسلت رسالة مفادها أن مخالفة التوجهات السياسية قد تكلف المحللين وظائفهم ومستقبلهم المهني.

ترى أن تسييس الاستخبارات لا يقتصر على التأثير في التحليل، بل يمتد إلى نشر معلومات أولية غير مكتملة لخدمة مواقف سياسية، الأمر الذي يهدد مصداقية الأجهزة الاستخباراتية ويضعف ثقة الشركاء والمصادر بها.

تدعو الكاتبة إلى إصلاحات قانونية ومؤسسية تعزز استقلالية التحليل الاستخباراتي، وتحمي المحللين من الضغوط السياسية، وتخضع قرارات رفع السرية وسحب التصاريح الأمنية لرقابة ومساءلة، حفاظًا على نزاهة منظومة الأمن القومي

إن حملة الفصل من العمل وسحب التصاريح الأمنية تُعلّم مجتمع الاستخبارات أن الصمت هو الضمان الوظيفي الوحيد.

بقلم جوليا كورلي

لا تُفيد المعلومات الاستخباراتية إلا إذا زوّدت صانعي السياسات بما يحتاجون معرفته، لا بما يرغبون سماعه. هذا التمييز - بين إطلاع السلطة وتملّقها - هو أقدم معضلة في هذا المجال، وقد أنشأت الولايات المتحدة جهازًا من المعايير التحليلية، والمراجعة المتدرجة، وأمناء المظالم لحمايته. عملتُ كمُعدّة إحاطات يومية للرئيس (PDB) لنائب الرئيس، وفي مناصب قيادية تحليلية في وكالة المخابرات المركزية، ومديرةً في مجلس الأمن القومي (NSC) في إدارتي بايدن وترامب الثانية.

في عام 2025، شاهدتُ من داخل البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) كيف تعرّضت أجهزة الاستخبارات لهجوم شرس: إقالة ضباط كبار علنًا، وسحب تصاريح أمنية بسبب المعارضة، واستنكار مدير وكالة الاستخبارات المركزية في الصحافة لتقييمات تعود لعقدٍ من الزمن. وفي وقتٍ سابقٍ من هذا الشهر، وصل الهجوم إلى المعلومات الاستخباراتية الخام نفسها، حيث رفع البيت الأبيض السرية عن تقارير مختارة لدعم مزاعم التدخل في الانتخابات، وهي مزاعم لم يدعمها التحليل النهائي لأجهزة الاستخبارات نفسها.

تفصل هذه المقالة بين الاحتكاك المشروع بين جمع المعلومات الاستخباراتية والسياسة وبين الضغط السياسي الذي يقوّض مجتمع الاستخبارات الآن، وترسم خريطة لكيفية عمل التسييس وكيف أدى إلى كوارث سياسية مستمرة، وتقترح إصلاحات لاستعادة نزاهة المجتمع.

دراسة حالة: محللان، يفصل بينهما عشرون عامًا

بغداد - مارس 2005

أشار الجنرال قائلًا: «كورلي، انهضي من مقعدك».

قضيتُ الليلة السابقة في ملجأ، على أمل النجاة، في حرب اندلعت بعد فشل مجتمع الاستخبارات لدينا في الاعتراض على ما أراد البيت الأبيض سماعه. والآن جاء دوري.

وقفتُ بينما كان الجنرال يجلس أمام حاسوبي المحمول، ينقر بإصبعه على زر الحذف. في ثوانٍ، تحوّل التقدّم الضئيل إلى تقدّم. اختفى الرسم البياني الذي يُظهر تصاعد الهجمات. وقف الجنرال وألقى عليّ نظرة خاطفة.

«سأتحدث مع الرئيس بعد ساعة. اطبعيه.»

فعلتُ.

البيت الأبيض - يناير 2025

بعد عشرين عامًا، وبعد أيام من توليه منصبه، كلّفت إدارة ترامب الثانية مجلس الاستخبارات الوطنية بتقييم ما إذا كان النظام الفنزويلي قد وجّه عصابة «ترين دي أراغوا» الإجرامية لغزو الولايات المتحدة. وجاء السؤال، الذي طرحه مستشار الأمن الداخلي ستيفن ميلر، مطابقًا تقريبًا حرفيًا للنص الأساسي لقانون «الأعداء الأجانب» لعام 1798، الذي استُخدم آخر مرة خلال الحرب العالمية الثانية لاحتجاز مواطنين يابانيين وألمان وإيطاليين.

أعلم ذلك، لأنني كلّفتُه بذلك.

كنتُ المدير الأول بالنيابة لبرامج الاستخبارات في مجلس الأمن القومي خلال الفترة الانتقالية - الأسبوع الأخير لبايدن، والأسبوع الأول لترامب. كنتُ أعلم أن المجلس الوطني للاستخبارات، وهو أعلى هيئة تحليلية وأكثرها دقة في مجتمع الاستخبارات، سيدرس الأدلة بعناية ويتوصل إلى موقف توافقي. وقد اتضح مدى أهمية هذا التقييم عندما شنّت الإدارة الأمريكية ضرباتٍ قاتلة على قوارب يُزعم أنها تحمل مخدرات قبالة سواحل فنزويلا، وفي يناير/كانون الثاني 2026، أرسلت قوات أمريكية إلى كاراكاس للقبض على نيكولاس مادورو نفسه.

لم يُقدّم المجلس الوطني للاستخبارات الإجابة التي أرادها البيت الأبيض، إذ خلص إلى أن «ترين دي أراغوا» لم يدخل البلاد بتوجيه من مادورو، مما أضعف موقف الإدارة في المحكمة. ندّدت مديرة الاستخبارات الوطنية، تولسي غابارد، بهذا الاستنتاج، وضغط رئيس مكتبها، جو كينت، على رئيس المجلس الوطني للاستخبارات بالإنابة لإعادة النظر فيه. وعندما أصرّ على موقفه، أمرت غابارد بطرده من المبنى، منهيةً بذلك مسيرة أحد أبرز المحللين في البلاد.

محللان، يفصل بينهما عشرون عامًا: محلل مبتدئ - أنا - استسلم أمام جنرال برتبة أربع نجوم، ومحلل مخضرم تمسّك بموقفه وخسر مسيرته المهنية بسببه، يُظهران الضغط الذي يواجهه المحللون من رؤسائهم. لقد تعلمنا أن نقول الحق في وجه السلطة، مدركين أن صمتنا سيُحمّل الوطن ثمن الفشل، ولكن إن فعلنا، فقد نتحمل نحن وحدنا الثمن.

الهجوم على التحليل

الرئيس ترامب يتحدث إلى الموظفين في مقر وكالة المخابرات المركزية في لانغلي عام 2017 (صورة رسمية من البيت الأبيض)

ما حدث لرئيس المجلس الوطني للاستخبارات لم يكن شذوذًا، بل كان جزءًا من الخطة.

منذ بداياتها، تعاملت إدارة ترامب الثانية مع أجهزة الاستخبارات لا كأداة للدولة، بل كعدو داخلي: «دولة عميقة» يُزعم أنها كانت تتربص بالرئيس خلال ولايته الأولى. كان الهدف واضحًا: إلحاق صدمة نفسية بالموظفين المدنيين المخضرمين لكي يعزفوا عن العمل. وفي وكالة المخابرات المركزية، سارت الأمور وفقًا للخطة الموضوعة.

بدأ الأمر بالشعب. ففي اليوم الأول، ألغت الرئيسة تصاريح 51 ضابطًا سابقًا تحدثوا عن التدخل الروسي في الانتخابات. وبعد شهر، وفي خضم حملة تطهير واسعة النطاق طالت المتحولين جنسيًا من أفراد الخدمة العسكرية، فصلت مديرية الاستخبارات الوطنية 100 ضابط استخبارات متحول جنسيًا من 15 وكالة. وفي مايو/أيار 2025، فصلت اثنين من كبار المحللين بسبب تقييمهما لـ«ترين دي أراغوا». وفي أغسطس/آب 2025، ألغت غابارد علنًا 37 تصريحًا أمنيًا إضافيًا - بما في ذلك تصريح أحد أبرز خبراء الاستخبارات في الشأن الروسي - دون أدنى شك، بدعوى «تسييس الاستخبارات أو تسليحها».

ثم جاء دور المنتج. أعادت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، بقيادة المدير جون راتكليف، فتح تقييم يعود لعقد من الزمن، زعم أن روسيا تدخلت لمساعدة ترامب في انتخابات عام 2016، ونددت به في الصحافة واصفةً إياه بالعمل الفاسد والمسيس. وبعد أشهر، سحبت الوكالة 19 تقريرًا استخباراتيًا نهائيًا حول مواضيع «مُستنيرة» مثل الإرهاب القومي الأبيض، والعنف ضد المثليين، والصحة الإنجابية للمرأة، والتي ادعى المدير، دون أي دليل، أنها لم تستوفِ معايير الموضوعية.

ولم يتوقف التهديد عند الفصل من العمل: فقد أُحيل مدير وكالة المخابرات المركزية السابق، جون برينان، إلى تحقيق جنائي واستُجوب من

قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن التحليل نفسه الذي سعت الإدارة إلى تشويهه. ووصلت العبرة إلى كل مكتب - إذ يمكن سحب التصريح الأمني، وبالتالي مصدر الرزق، بمكالمة هاتفية؛ ويمكن أن تنتهي المسيرة المهنية أمام هيئة محلفين كبرى. وبحلول منتصف عام 2026، كان الرئيس يصف المعلومات الاستخباراتية التي تتعارض مع الواقع الذي يفضله بأنها «خيانة».

لم يكن هذا مجرد احتكاك عادي بين الاستخبارات والسياسة، ذلك التوتر الطبيعي بين الضباط الذين يبلغون عما يرونه والقادة الذين يفضلون خلاف ذلك. لقد أرسلت الإدارة رسالة واضحة: لا يوجد محلل في مأمن، حتى عن عمل أُنجز قبل سنوات. كان رد الفعل هذا أكثر من مجرد تحريف استنتاج واحد؛ فقد علّم الجميع ما يحدث لمن يصل إلى استنتاج خاطئ.

ما هو الغرض من تحليل المعلومات الاستخباراتية؟

يتصور معظم الناس الاستخبارات على أنها مجموعة من الأسرار - مكالمة مُعترضة، وجاسوس يسرق وثائق، وصورة التقطها قمر صناعي - لكن السر يبقى مجرد بيانات إلى أن يُشرح معناه. يقوم المحللون بأخذ كل ما تجمعه الولايات المتحدة، ودمجه مع كل ما هو معروف مسبقًا، وشرح ما يحدث وما يُحتمل حدوثه لاحقًا، ثم تسليمه إلى من يملك سلطة اتخاذ القرار. كل ذلك يُصب في تقرير الأداء الرئيسي، وهو المنتج النهائي، حيث نستخلص أهم الأحكام للمسؤول الذي تُتخذ قراراته في غاية الأهمية.

تكتسب الموضوعية أهمية قصوى عندما يكون إغراء التملق في ذروته.

يخضع هذا العمل لما نسميه «فن التحليل» - وهي ممارسات تهدف إلى الحفاظ على التحليل مفيدًا بما يكفي ليُقرأ، ولكنه مستقل بما يكفي بحيث لا يستطيع أي صانع سياسات أن يملي ما يقوله. يصف مارك لوينثال الحد الفاصل بين الاثنين بأنه غشاء شبه منفذ: تتقاطع فيه الأسئلة والمعلومات بحرية. يُحدث التسييس ثقبًا فيه عندما يدعو المحلل إلى سياسة معينة أو عندما يحاول صانع السياسات ليّ الاستنتاج. وبحكم خبرتي في كلا الجانبين، أعلم أن الحفاظ على هذا الخط أسهل نظريًا منه عمليًا.

بعض الاحتكاك على هذا الخط ليس طبيعيًا فحسب، بل ضروري أيضًا. فقد جادل العاملون في مجال الاستخبارات لأكثر من سبعين عامًا حول مدى قرب المحللين من صانعي السياسات الذين يخدمونهم. ورأى شيرمان كينت، مؤسس التحليل الأمريكي الحديث، أن على المحللين الحفاظ على مسافة بينهم وبين صانعي السياسات لحماية موضوعيتهم.

وبعد عقود، حذّر روبرت غيتس من الفشل المعاكس: وهو أن التحليل المنفصل عن القضايا التي يواجهها صانعو السياسات لن يُقرأ. يكمن جوهر التحليل الجيد في التوازن بين هذين القطبين: قريب بما يكفي ليُحدث فرقًا، وبعيد بما يكفي ليحافظ على نزاهته. وكما لاحظ ريتشارد بيتس، غالبًا ما يتبادل المحللون وصانعو السياسات اتهامات «التسييس» عندما يختلفون مع استنتاجات الطرف الآخر.

تسييس الرأي الخام

يهدف كل شكل من أشكال هذا التصنيف إلى التقييم النهائي والمحللين الذين ينتجونه. في يوليو، انتقل الضغط إلى المراحل الأولية لجمع البيانات والتقارير الأولية نفسها - أي البيانات غير المُقيّمة، مباشرةً من جامعيها.

في السادس عشر من يوليو/تموز، ألقى الرئيس خطابًا متلفزًا في وقت الذروة، زعم فيه أن الصين تدخلت في انتخابات عام 2020، مستندًا إلى رفع السرية عن كم هائل من المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالانتخابات، والتي جمعتها فرقة عمل الشفافية الحكومية التابعة للبيت الأبيض، وهي هيئة أُنشئت للبحث في الأرشيفات السرية عن مواد تدعم مزاعم الرئيس بشأن الانتخابات. وقد كشف هذا الكشف عن تقارير أولية للجمهور، متجاوزًا بذلك استنتاج مجتمع الاستخبارات المنسق بأن بكين «لم تكن تنوي التأثير على الانتخابات».

إنّ التقارير غير الموثقة خطيرة في العلن تحديدًا لأنها غير موثقة. فالنشر الميداني يتضمن وصفًا للمصادر وتحفظات بشأن موثوقيتها، لكي يعرف القارئ مدى مصداقيتها؛ إذ لم تُقارن بعدُ ببقية المصادر، ولم تُقيّم جودتها، ولم تُطابق مع ما هو معروف لدى المجتمع. هذا هو دور التحليل.

فإذا أُزيلت التحفظات، فإنها تفقد قيمتها كمعلومات استخباراتية وتتحول إلى ذخيرة.

أبرز التجاوزات مذكرةٌ من ثلاث صفحات لوكالة المخابرات المركزية بعنوان «تقارير حساسة عن جمهورية الصين الشعبية من 2018 إلى 2020»، والتي تتطابق مع ادعاء الرئيس في خطابه الرئيسي بالتدخل، وتؤكد أن الحزب الشيوعي الصيني قرر في منتصف عام 2018 هزيمة الرئيس. لا تحمل المذكرة أيًا من العلامات التي تجعل منتجًا استخباراتيًا خاضعًا للمساءلة: لا تاريخ، ولا رقم تسلسلي، ولا جهة إصدار، ولا وصف للمصدر، ولا أي لغة تقديرية تتطلبها معايير العمل الاستخباراتي الخاصة بالوكالة. في المقابل، احتوت مذكرة أخرى لوكالة المخابرات المركزية بشأن فنزويلا، والتي صدرت عن مديرية التحليل التابعة للوكالة، على كل هذه العناصر، وإن كانت أكثر غموضًا.

لا تُستثنى مديرية العمليات في وكالة الاستخبارات المركزية من الحوافز التي تؤثر على المحللين حاليًا: إذ يُمكن تسييس جمع المعلومات، وتوجيهها ضد أهداف ملائمة سياسيًا، وإخفاء مصادر المعلومات غير المرغوب فيها، واستخدام نتائجها كسلاح في العلن. سيتعلم ضباط العمليات أي التقارير آمنة للنشر وأيها قد تظهر مجددًا بعد سنوات كأداة سياسية. سيُعيد الشركاء الأجانب تقييم ما يشاركونه، وستدرك المصادر أن ما يخاطرون بحياتهم من أجله قد ينتهي به المطاف على موقع إلكتروني تابع للبيت الأبيض.

تسييس محاكم الاستخبارات كارثة

يُغرس في كل ضابط شاب في وكالة المخابرات المركزية، منذ اليوم الذي يرفع فيه يده على الختم الرخامي، عهد قول الحق في وجه السلطة. وثمن هذا العهد ليس مجرد كلام: حرب العراق، وهي حرب استمرت عقدًا من الزمن، اندلعت بعد أن فشل مجتمع الاستخبارات لدينا في دحض ما أراد البيت الأبيض سماعه.

يتكرر النمط الآن.

قبيل الحرب مع إيران، أقالت الإدارة الأمريكية مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية بسبب تقييماته لأضرار المعارك التي تناقضت مع تصريحات الرئيس. ومع تجاهل التحليلات أو معاقبة المسؤولين عليها أو إقصائها، بدا البيت الأبيض وكأنه فوجئ باستعداد طهران لإغلاق مضيق هرمز، أو بقدرة النظام على الصمود بعد مقتل مرشده الأعلى.

هذا هو ثمن تسييس الاستخبارات: تتورط الولايات المتحدة في أزمات كان من الممكن توقعها، لكن لم يكن أحد مستعدًا للتنبؤ بها. عندما يشاهد الضباط زملاءهم يُفصلون من وظائفهم ويُحرمون من مصادر رزقهم لمجرد توصلهم إلى استنتاجات غير مرغوب فيها، فإن المؤسسة ليست بحاجة إلى أن تُجبر على الصمت. لقد تعلمت ذلك.

استعادة نزاهة مجتمع الاستخبارات

سيستغرق إصلاح الضرر الذي ألحقته إدارة ترامب عقودًا. فقد غادر جيلٌ من الضباط ذوي المهارات والخبرات التي لا تُعوّض، والعقبات التي تحول دون عودتهم - كإجراء تحقيق جديد في خلفياتهم واختبار كشف الكذب، ونظام توظيف مُصمم للمجندين الجدد بدلًا من الضباط ذوي الرتب العليا العائدين - تجعل عودتهم أصعب بكثير من خسارتهم. كما أن الشكوك مُبرّرة بشأن قدرة أي إصلاح على كبح جماح إدارة مستعدة لتجاوز القانون. ومع ذلك، ينبغي على الكونغرس الجديد مراجعة الإصلاحات القانونية المحتملة التي قد تزيد من الصعوبات التي ستواجهها الإدارة في استهداف جواسيسها.

جعل المعايير التحليلية قابلة للتنفيذ

تُلزم قواعد العمل الاستخباراتي الواردة في توجيه مجتمع الاستخبارات رقم 203 المحلل، لكنها لا تُلزم القيادة التي تُخفي العمل. بإمكان مدير الاستخبارات الوطنية إعادة صياغة التوجيه، أو التذرع به كذريعة، كما حدث عندما سحب مدير وكالة المخابرات المركزية 19 تقريرًا نهائيًا باسم «الموضوعية». بإمكان الكونغرس تقنين المعايير في قانون، وإلزام أي سحب أو «مراجعة جوهرية» بتقديم مبررات مكتوبة، وعرضها على لجان الاستخبارات، وحفظ حق الاعتراضات، بحيث يتمكن المديرون من تجاوز قرارات محلليهم، ولكن ليس في الخفاء.

عزل أمين المظالم

يقع مكتب أمين المظالم في مجتمع الاستخبارات داخل مكتب مدير الاستخبارات الوطنية، ويرفع تقاريره إلى الجهات التي

قد تكون مصدر التسييس - صندوق الشكاوى الذي يحتفظ به الجاني. بإمكان الكونغرس منح أمين المظالم صلاحيات مماثلة للمفتش العام، وخط إبلاغ مباشر إلى لجان الرقابة، وإمكانية عزله فقط بإشعار كتابي مسبق - بحيث لا يمكن إخفاء أي شكوى من قبل الأشخاص المذكورين فيها .

تقوية جدار الحماية الخاص بالتحليل والسياسة

يُعدّ فصل نائب رئيس مجلس الاستخبارات الوطنية بسبب تقييمه لمشروع قطار أراغوا من أبرز الأمثلة الحديثة على إقالة محلل بسبب تعارض تقييمه مع توجهات صانعي السياسات. ويمكن للكونغرس أن يُلزم بإخطار خطي بإقالة نائب رئيس مجلس الاستخبارات الوطنية أو أي مسؤول استخباراتي وطني، وأن يُلزم أمين المظالم بتقديم مراجعة مستقلة للجان الرقابة بشأن الإجراء الإداري.

اجعل عملية رفع السرية خاضعة للمساءلة

أظهر نشر يوليو/تموز أن البيت الأبيض يستطيع نشر مواد تُصاغ على أنها معلومات استخباراتية نهائية دون تاريخ أو جهة مُصدرة أو مراجعة رسمية من أي وكالة. صحيح أن رفع السرية من صلاحيات الرئيس، لكن إخفاء الهوية ليس شرطًا. بإمكان الكونغرس أن يُلزم أي وثيقة استخباراتية تُنشر للجمهور بتحديد جهة إصدارها وتاريخ إنتاجها كحد أدنى.

نزع سلاح التخليص

يُعدّ التصريح الأمني مصدر رزق، قابلًا للإلغاء بشكل شبه تعسفي، ويستند النظام إلى أمر تنفيذي يجعل مدير الاستخبارات الوطنية (DNI) بمثابة وكيل الأمن التنفيذي على مستوى الحكومة. يسمح قانون حماية المبلغين الحالي (50 USC § 3341(j)) بالطعن أمام لجنة استشارية، والتي يمكن لرئيس الوكالة تجاهلها. بإمكان الكونغرس جعل نتائج اللجنة ملزمة، ومنع عمليات الإلغاء بناءً على أنشطة محمية أو فرضها بشكل جماعي على مسؤولين سابقين.

إعادة بناء الرغبة في الخدمة

لا يمكن لأي قانون صادر عن الكونغرس أن يُصلح هذا الوضع، فقد رأى المجندون المحتملون ما يحدث للضباط الذين يدافعون عن مبادئهم. ولن تعود الثقة إلا من خلال العمل الجاد - قيادة غير مسيّسة ومحاسبة علنية على غرار لجنة تشيرش، التي أثبت تحقيقها عام 1975 وقوع تجاوزات وترتبت عليها عواقب. وبدون هذه المحاسبة، من غير المرجح أن تُعيد أي إصلاحات هنا ثقة القوى العاملة.

في ردهة المقر الرئيسي، مقابل النجوم المخصصة للضباط الذين قُتلوا أثناء تأدية واجبهم، نُقشت موعظة الجبل للسيد المسيح على الرخام: «وتعرفون الحق، والحق يحرركم».

هذا هو الغرض الذي بُني مجتمع الاستخبارات من أجله، ولا يمكن استعادته إلا إذا واجهنا الحقيقة بشأن ما حدث.

جوليا كورلي زميلة في الخدمة العامة لدى مؤسسة «لوفير» ومحللة سابقة في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ولديها خمسة وعشرون عامًا من الخبرة في مجال الأمن القومي. شغلت منصب مديرة مجلس الأمن القومي في عهدي بايدن وترامب، وعملت كمقدمة إحاطات يومية لنائب الرئيس. أنجزت عدة مهام في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وعملت في مركز مهمة الصين التابع لوكالة المخابرات المركزية. تحمل شهادتي ماجستير من كلية الحرب الوطنية والجامعة الأمريكية.

المصدر: مجلة

لا سلام بالانحياز إلى الحرب: بين وحدة الشعارات واختلاف المواقف

عبده الحاج

ملخص

يؤكد الكاتب أن غالبية القوى المدنية السودانية تتفق على أهداف أساسية مثل وقف الحرب، وحماية المدنيين، واستعادة الحكم المدني الديمقراطي، لكن الخلاف الحقيقي يدور حول الوسيلة؛ إذ ترى بعض الأطراف أن تحقيق هذه الأهداف يمر عبر دعم أحد طرفي الحرب، بينما تتمسك أطراف أخرى باستقلال العمل المدني والعمل من أجل إنهاء القتال.

يرى أن انحياز القوى المدنية لأي طرف عسكري يضعف دورها الطبيعي، ويقود إلى تضييق مساحة السياسة والحوار، ويحولها إلى جزء من الاستقطاب، مما يطيل أمد الحرب ويجعل فرص السلام أكثر صعوبة، لأن بناء الدولة المدنية لا يمكن أن يقوم على منطق السلاح.

يشدد الكاتب على أن استعادة وحدة القوى المدنية لا تحتاج إلى مواثيق جديدة، بل إلى العودة إلى المبادئ المشتركة التي جمعتها قبل الحرب، وإبعاد المشروع المدني عن الاصطفاف العسكري، لأن الوسيلة التي صنعت الانقسام لا يمكن أن تكون هي نفسها وسيلة استعادة الوحدة.

يخلص إلى أن الدور الحقيقي للقوى المدنية هو الحفاظ على استقلالها، وإدانة الانتهاكات أياً كان مرتكبوها، والعمل على إعادة السياسة إلى موقعها الطبيعي. فالحروب قد تحسم معارك عسكرية، لكنها لا تبني الأوطان، بينما يبدأ السلام عندما يتمسك المجتمع بخيار مدني مستقل يفتح الطريق لحل سياسي شامل.

لا يختلف كثير من السودانيين اليوم حول شكل الدولة التي يريدون بناءها بعد انتهاء الحرب، فقد أصبحت قضايا مثل وقف القتال، وحماية المدنيين، واستعادة الحكم المدني الديمقراطي، وسيادة حكم القانون، والمواطنة المتساوية، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، وإعادة بناء مؤسسة عسكرية وطنية مهنية موحدة تخضع للسلطة المدنية وسيادة الدستور، تمثل أرضية مشتركة بين مساحة واسعة من القوى المدنية، كما تعكس تطلعات كثير من السودانيين الذين دفعتهم الحرب إلى التمسك أكثر بفكرة الدولة، لا بفكرة الغلبة.

ولهذا يكتسب هذا الاتفاق أهمية كبيرة، لأن المجتمعات التي تخرج من الحروب لا تبدأ إعادة بناء نفسها من الصفر، وإنما تنطلق من مساحة مشتركة تلتقي عندها مكوناتها المختلفة. وبرغم ما أصاب السودان من انقسام ودمار، فما تزال هذه المساحة قائمة، وما يزال من الممكن البناء عليها.

لكن الاتفاق على الهدف لم يكن كافيًا للاتفاق على الطريق إليه. فمع امتداد الحرب، انقسمت القوى المدنية بين من رأى أن تحقيق تلك الغايات يمر عبر انتصار أحد طرفي القتال، ومن رأى أن دورها هو الحفاظ على استقلالها والعمل من أجل إنهاء الحرب دون الانخراط في أي من معسكريها. ومع مرور الوقت، أصبح هذا التباين واحدًا من أبرز مظاهر المشهد السياسي السوداني.

لكن هذا الخلاف لم يكن، في جوهره، حول شكل الدولة المنشودة أو المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها، بل كان يدور حول وظيفة القوى المدنية أثناء الحرب. فقد رأت بعض المواقف أن دورها هو ترجيح كفة أحد طرفي القتال باعتباره الطريق الأقرب لتحقيق تلك المبادئ، بينما تمسكت مواقف أخرى بأن هذه الوظيفة لا يمكن أن تؤدى إلا بالحفاظ على استقلال المجال المدني والعمل من أجل إنهاء الحرب نفسها.

من الطبيعي أن تعيد الحرب ترتيب أولويات المجتمع. فحين تندلع الحرب، ويتسع الموت والنزوح، ويتدهور الاقتصاد، تتراجع كثير من القضايا التي كانت تشغل الناس في أوقات السلم. لكن الحرب لا تغير الأولويات فقط، بل تغير أيضًا أدوار الناس ومؤسساتهم.

في وقت السلم، لكل طرف دوره. الدولة تدير شؤون الناس، والأحزاب تتنافس سياسيًا، والنقابات تدافع عن أعضائها، ومنظمات المجتمع المدني تخدم المجتمع، والإعلام ينقل الأخبار ويراقب الأداء. وهكذا يؤدي كل طرف دوره. لكن عندما تشتعل الحرب، يبدأ هذا التوازن في الاختفاء. شيئًا فشيئًا يصبح الجميع مطالبًا بأن يختار معسكرًا يقف معه، وتضيق المساحة التي يمكن أن يبقى فيها مستقلًا.

وهنا يبدأ الخطر الحقيقي. فالحرب لا تكتفي بإرسال الجنود إلى ساحات القتال، بل تحاول أن تجر الجميع إليها. تريد الإعلام أن يصبح جزءًا منها، والأحزاب أن تنحاز إليها، والنقابات أن تصطف معها، والمنظمات أن تخدم أحد معسكريها، وحتى المثقفين ورجال الدين أن يتحدثوا بلغتها. وكلما اتسعت دائرة هذا الاصطفاف، ضاقت المساحة التي يستطيع المجتمع أن يعمل فيها خارج منطق الحرب.

ولذلك، فإن أخطر ما تفعله الحروب ليس الدمار الذي تتركه في المدن وحده، بل ما تفعله بالمساحة التي يلتقي فيها الناس خارج المعركة. فكلما أصبح الانحياز إلى أحد طرفي القتال هو معيار الوطنية أو الأخلاق أو حتى الإنسانية، ضاقت هذه المساحة، وفقد المجتمع المكان الذي يستطيع أن يناقش فيه مستقبله بعيدًا عن إملاءات السلاح.

ولهذا، فإن القضية ليست اختيار الطرف الذي يبدو أقرب إلى تحقيق بعض الأهداف المعلنة، بل الحفاظ على مساحة مدنية مستقلة تعمل من أجل إنهاء الحرب نفسها. فكلما ضاقت هذه المساحة، اتسعت الحرب. وكلما بقيت مستقلة، بقي الأمل في سلام يشارك في صنعه جميع السودانيين، لا سلام يفرضه المنتصر على المهزوم.

لا يكفي أن تتفق القوى السياسية أو المدنية على الأهداف الكبرى حتى تصبح على الطريق نفسه؛ فالغاية وحدها لا تحدد طبيعة المشروع، وإنما تحددها أيضًا الوسائل التي تُختار للوصول إليها.

ولهذا، قد يرفع طرفان الشعارات نفسها، ويتحدثان عن الدولة المدنية، والديمقراطية، وسيادة القانون، وحماية المدنيين، لكنهما يسلكان طريقين مختلفين تمامًا. فقد يرى أحدهما أن هذه الأهداف لا تتحقق إلا عبر انتصار أحد طرفي الحرب، بينما يرى الآخر أن الانخراط في الحرب، أو إسناد أحد معسكريها، يقود إلى نتيجة معاكسة، لأنه يجعل من الحرب نفسها الوسيلة لبناء السلام.

وهنا يظهر الفرق بين مشروعين مختلفين في

طبيعتهما. فهناك مشروع يجعل إنهاء الحرب هو نقطة البداية، ويرى أن بناء الدولة لا يمكن أن يبدأ إلا بعد إيقاف آلة القتال وإعادة السياسة إلى موقعها الطبيعي. وفي المقابل، هناك مشروع آخر يؤجل السلام إلى ما بعد حسم المعركة، ويجعل الوصول إلى الدولة المدنية مرهونًا أولًا بانتصار طرف عسكري على الآخر.

وقد تبدو المسافة بين المشروعين صغيرة في البداية، لأن كليهما يتحدث عن الأهداف نفسها، لكنها في الحقيقة مسافة كبيرة؛ لأن أحدهما يبدأ بالسلام ليبني الدولة، بينما يبدأ الآخر بالحرب على أمل أن تقود، في نهاية المطاف، إلى السلام.

وهنا لا يعود الخلاف حول الشعارات، بل حول المنهج نفسه. فالدولة المدنية تحتاج إلى توسيع مساحة السياسة. فالدولة المدنية تحتاج إلى توسيع مساحة السياسة، بينما يؤدي توسيع دائرة الحرب إلى مزيد من الاعتماد على السلاح. والسلام يحتاج إلى مساحة مستقلة تجمع المختلفين وتعيدهم إلى السياسة عندما تعجز البنادق عن تقديم الحل.

قد يبدو للوهلة الأولى أن الانقسام الذي أصاب القوى المدنية كان نتيجة خلاف حول الأهداف الكبرى أو حول مستقبل السودان بعد الحرب، لكن مراجعة مسار الأحداث تشير إلى غير ذلك. فالقدر الأكبر من هذه القوى كان متفقًا، قبل الانقسام، على المبادئ الأساسية المتعلقة بوقف الحرب، واستعادة الحكم المدني الديمقراطي، وحماية المدنيين، وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة. ولم تكن هذه المبادئ محل نزاع حقيقي بين مكوناتها.

ولذلك، فإن القول إن القوى المدنية انقسمت لأنها كانت تفتقر إلى أرضية مشتركة، لا ينسجم مع الوقائع. فالتحالفات المدنية التي سبقت الانقسام قامت أصلًا على تلك الأرضية، وكانت قد توصلت بالفعل إلى قدرٍ واسع من الاتفاق حول القضايا التي ما تزال تُطرح حتى اليوم بوصفها أهدافًا مشتركة.

لكن نقطة التحول لم تكن في الأهداف، بل في الوسيلة، فقد رأت بعض المكونات أن تحقيق تلك الأهداف يقتضي الالتحاق بأحد طرفي الحرب، بينما تمسكت مكونات أخرى بأن استقلال القوى المدنية ليس موقفًا سياسيًا عابرًا، وإنما هو شرط لبقاء المجال المدني خارج الاستقطاب العسكري، حتى يظل قادرًا على العمل من أجل السلام.

ومن هنا بدأ الانقسام الحقيقي. فلم يكن بين دعاة الدولة المدنية وخصومها، ولا بين أنصار الديمقراطية ومعارضيها، وإنما بين رؤيتين مختلفتين لدور القوى المدنية أثناء الحرب؛ رؤية تجعلها جزءًا من أحد معسكري الصراع، ورؤية ترى أن قيمتها الحقيقية تكمن في بقائها خارجهما.

وهنا تظهر مفارقة يصعب تجاهلها. فإذا كان

الاتفاق على المبادئ قائمًا قبل الانقسام، وكان الانقسام قد وقع عندما اختلفت القوى المدنية حول وسيلة تحقيق تلك المبادئ، فإن الدعوة إلى استعادة الوحدة بالوسيلة نفسها التي صنعت الانقسام، لا تعالج أصل المشكلة، بل تعيد إنتاجها في صورة جديدة.

فالوحدة لا تنشأ من الاتفاق على الشعارات وحدها، وإنما من الاتفاق أيضًا على الطريق الذي تُترجم به تلك الشعارات إلى ممارسة سياسية. وإذا كان هذا الطريق يؤدي إلى تحويل القوى المدنية إلى جزء من الحرب، فإن النتيجة لن تكون توسيع المجال المدني، بل تضييقه، ولن تكون جمع صفوفه، بل إدخاله مرة أخرى في الانقسام نفسه الذي لم يتعافَ منه بعد.

إذا كان الهدف هو استعادة وحدة القوى المدنية، فمن المهم الانطلاق من حقيقة أن هذه القوى لم تفقد مشروعها المشترك. فقد كانت، قبل الانقسام، تلتقي على مساحة واسعة من الاتفاق حول المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها مستقبل السودان. وقد تجسد هذا الاتفاق في مواثيق وإعلانات سياسية ووثائق مشتركة، أكدت جميعها على وقف الحرب، وحماية المدنيين، واستعادة الحكم المدني الديمقراطي، وسيادة حكم القانون، والمواطنة المتساوية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس جديدة. ولم تكن هذه المبادئ محل خلاف جوهري بين القوى التي اجتمعت حولها، بل كانت هي الأساس الذي منح مشروعها المدني شرعيته.

ومن هنا، فإن استعادة الوحدة لا تبدأ بإعادة صياغة تلك المبادئ، ولا بالبحث عن مشروع بديل يحل محلها، لأنها ما تزال تمثل القاسم المشترك الأوسع بين مكونات القوى المدنية. فالمشكلة لم تكن في غياب الأرضية المشتركة، وإنما في إضافة شروط جديدة لم تكن جزءًا منها، وفي مقدمتها ربط هذا المشروع المدني بالاصطفاف إلى جانب أحد طرفي الحرب.

وهنا يكمن جوهر الإشكال. فإذا كانت هذه الإضافة هي التي دفعت القوى المدنية إلى الانقسام، فمن الصعب أن تكون هي نفسها الطريق إلى استعادة وحدتها. فالوسيلة التي صنعت الانقسام لا يمكن أن تصنع الوحدة. وكل محاولة لإعادة جمع القوى المدنية على أساس الانحياز إلى أحد المعسكرين لن تؤدي إلا إلى إعادة إنتاج السبب نفسه الذي أدى إلى تفرقها.

ولهذا، فإن استعادة الوحدة لا تتطلب إعادة اكتشاف المشروع المدني، لأنه موجود بالفعل، ولا كتابة مواثيق جديدة، لأن كثيرًا من عناصر الاتفاق قد كُتب ووُقع عليه من قبل. وإنما تتطلب تحرير هذا المشروع من الإضافات التي فرضتها الحرب، والعودة إلى الأرضية التي التقت عندها القوى المدنية قبل أن يصبح الاصطفاف العسكري شرطًا للانتماء إليها.

إن المجتمعات لا تحتاج في كل أزمة إلى اختراع عجلة جديدة. فكثيرًا ما يكون الطريق الأقصر هو إزالة ما تراكم على العجلة القائمة من غبار، حتى تعود إلى أداء وظيفتها. وكذلك الحال هنا؛ فاستعادة وحدة القوى المدنية لا تبدأ من البحث عن اتفاق جديد، بل من استعادة الاتفاق الذي أثبتت التجربة أنه كان قادرًا على جمعها قبل أن تتدخل الحرب في إعادة تعريف أولوياتها ووظائفها.

ومن هنا، فإن الدعوة إلى وحدة القوى المدنية لا ينبغي أن تكون دعوة إلى الالتفاف حول أحد أطراف الحرب، وإنما دعوة إلى الالتفاف حول المشروع المدني نفسه. ولذلك فإن استعادة وحدة القوى المدنية لا تبدأ بإقناع المختلفين بالانحياز إلى المعسكر نفسه، وإنما بإزالة الشرط الذي فرّقهم منذ البداية، والعودة إلى المشروع الذي سبق أن جمعهم.

غير أن الحفاظ على هذا المشروع المشترك يقتضي أيضًا حماية الوسيلة التي يُراد الوصول إليه بها. فالغايات الكبرى لا تتحقق بمجرد الاتفاق عليها، وإنما تتأثر بالطريق الذي يُسلك للوصول إليها. وقد أثبتت التجربة أن بعض الوسائل، مهما بدت أقرب إلى تحقيق الأهداف، قد تنتهي إلى إعادة تشكيلها، بل وإبعادها عن مقصدها الأصلي.

ليست هذه هي المرة الأولى التي تجد فيها القوى المدنية نفسها أمام إغراء البحث عن طريق يبدو أقصر للوصول إلى أهدافها. ففي أوقات الأزمات والحروب، كثيرًا ما يبرز الاعتقاد بأن الانتصار العسكري لطرف يُنظر إليه باعتباره «الأقرب» إلى تلك الأهداف، قد يكون الطريق الأسرع لإنهاء الصراع وفتح الباب أمام بناء الدولة.

لكن التجارب، في السودان وغيره، تكشف أن الطريق الأقصر ليس دائماً هو الطريق الصحيح. فالوسائل ليست محايدة؛ فهي تترك بصمتها على الغايات، بل تعيد تشكيلها. ولذلك، فإن الغاية لا تتحقق بمعزل عن الوسيلة التي تُستخدم للوصول إليها.

ولهذا، فإن الدعوة إلى بناء السلام عبر إلحاق القوى المدنية بأحد معسكري الحرب، تحمل في

داخلها تناقضًا يصعب تجاوزه. فكل قوة مدنية تنخرط في الحرب، تفقد في الوقت نفسه جزءًا من قدرتها على أداء الدور الذي لا يستطيع أي طرف عسكري أن يؤديه، وهو بناء الجسور بين السودانيين، والدفاع عن الضحايا جميعًا، وتهيئة المناخ الذي يمكن أن يولد فيه السلام.

ولا يتعلق الأمر هنا بحسن النوايا أو سوءها، ولا بمدى اتفاق هذا الطرف أو ذاك مع المطالب المدنية. فالقضية الأهم هي أن القوى المدنية، متى أصبحت جزءًا من أحد معسكري الصراع، ستُقاس مواقفها كلها من خلال ذلك الاصطفاف، وسيفقد خطابها تدريجيًا القدرة على مخاطبة المجتمع بأكمله، لأنه سيُنظر إليه بوصفه امتدادًا لموقف عسكري، لا بوصفه تعبيرًا عن ضمير مدني مستقل.

ولا تقف الخسارة عند الاستقلال، بل تمتد إلى الثقة نفسها. فالمجتمع الذي تمزقه الحرب، يحتاج إلى جهة تستطيع أن تخاطب جميع أبنائه، لا إلى جهة تضيف صوتًا جديدًا إلى أصوات المعسكرات المتصارعة. وكلما تقلصت هذه المساحة المشتركة، أصبح الانتقال من الحرب إلى السلام أكثر صعوبة، لأن المجتمع يفقد بالتدريج المؤسسات والقوى القادرة على جمع ما فرقته الحرب.

لذلك، فإن استقلال القوى المدنية ليس ترفاً سياسياً، ولا محاولة للوقوف في منطقة رمادية بين الضحية والجاني، وإنما هو ضرورة تفرضها طبيعة الدور الذي يُنتظر منها أن تؤديه. فكما أن وظيفة الجندي هي القتال، فإن وظيفة القوى المدنية هي حماية المجال الذي يمكن أن يعود إليه السودانيون عندما تضع الحرب أوزارها.

في كل مجتمع، تتوزع الأدوار بين مؤسساته وقواه المختلفة. فلكل منها وظيفة يؤديها، ولا يكتمل البناء إلا إذا حافظ كل طرف على دوره. وعندما تختلط هذه الأدوار، لا تتعطل وظيفة مؤسسة واحدة فحسب، بل يختل توازن المجتمع كله.

فالطرف العسكري، بطبيعته، يخوض الحرب ويسعى إلى تحقيق أهدافه بالوسائل العسكرية. وقد نختلف أو نتفق مع مواقفه، لكن أحدًا لا يتوقع منه أن يكون الجهة التي تجمع الخصوم حول طاولة الحوار، أو أن يمثل المساحة المشتركة التي يمكن أن يلتقي فيها الجميع.

أما القوى المدنية، فقد نشأت أصلاً لتؤدي دوراً مختلفاً. فهي ليست طرفًا في المعركة، وإنما الجهة التي تدافع عن السياسة في مواجهة السلاح، وعن الحوار في مواجهة العنف، وعن المجتمع في مواجهة الاستقطاب. وهذه الوظيفة لا تُعد موقفًا تكتيكيًا يمكن تغييره بحسب تطورات الميدان، بل هي سبب وجودها، ومصدر مشروعيتها.

ولهذا، فإن أخطر ما يمكن أن يحدث أثناء الحرب ليس انتصار هذا الطرف أو هزيمة ذاك، وإنما أن تفقد القوى المدنية وظيفتها، فتتحول هي الأخرى إلى جزء من معادلة الصراع. فعندها لا يخسر المجتمع تنظيمًا سياسيًا أو منبرًا إعلاميًا فحسب، وإنما يخسر الجهة الوحيدة التي كان يمكن أن تعمل على رأب الصدع بعد أن تتوقف البنادق.

ومن هنا، فإن استقلال القوى المدنية لا يعني الوقوف على مسافة واحدة من الضحية والجاني، ولا يعني التردد في إدانة الجرائم والانتهاكات أيًا كان مرتكبها. بل يعني شيئًا مختلفًا تمامًا؛ أن تظل بوصلتها موجهة نحو إنهاء الحرب نفسها، لا نحو ترجيح كفة أحد أطرافها.

فمن يدين الانتهاكات يجب أن يدينها حيثما وقعت، ومن يدافع عن المدنيين يجب أن يدافع عنهم جميعاً، والذي ينادي بالعدالة لا يجوز أن تصبح العدالة عنده مرتبطة بهوية الجاني أو الضحية. لأنه فعندما تصبح المبادئ انتقائية، تتحول من مبادئ تحكم الموقف إلى أدوات تخدم الاصطفاف.

ولهذا، فإن وظيفة القوى المدنية ليست أن تبحث عن الطرف الذي يمكن أن تنتصر من خلاله، بل أن تحافظ على المساحة التي يستطيع جميع السودانيين العودة إليها عندما يكتشف الجميع، كما حدث في كل الحروب، أن البنادق قد تحسم معركة، لكنها لا تبني وطنًا.

ومن هنا، فإن المشروع المدني أثناء الحرب لا يتمثل في إدارة الصراع، ولا في ترجيح كفة أحد طرفيه، وإنما في إدارة الطريق الذي يخرج بالمجتمع من الحرب ويعيد السياسة إلى موقعها الطبيعي. فالقوى المدنية لا تُقاس بقدرتها على الانتصار في معركة، وإنما بقدرتها على أن تجعل العودة إلى السياسة ممكنة عندما تصل الحرب إلى حدودها.

في خضم الحروب، يختلط على كثيرين هدفان مختلفان؛ إزالة خصم سياسي، وبناء دولة مستقرة. وقد يبدو الجمع بينهما أمرًا طبيعيًا، لكن التجارب تشير إلى أنهما ليسا بالضرورة طريقًا واحدًا. فقد تنجح الحرب في إضعاف خصم أو إقصائه، لكنها لا تبني، بمجرد ذلك، مؤسسات الدولة، ولا تستعيد السياسة، ولا تؤسس لسلام دائم. بل قد يتحقق الهدف الأول على حساب الثاني، إذا أصبحت الحرب نفسها هي الأداة التي يُراد بها الوصول إلى الدولة المدنية.

لكن هذا الافتراض لا يقاس بجاذبية شعاره، وإنما بالنتائج التي ينتجها الطريق المختار لتحقيقه. ولا تتوقف المسألة عند مشروعية إضعاف نفوذ الإسلاميين لدى قطاع واسع من السودانيين، وإنما تمتد إلى الطريق المستخدم لتحقيق ذلك. فإسناد طرف عسكري في حرب مدمرة قد يوسع الحرب، ويضاعف الدمار، ويؤجل السلام، ويجعل مستقبل الدولة المدنية أكثر بعدًا وتعقيدًا.

فالطريق إلى الدولة المدنية لا يُقاس فقط بمن يخرج مهزومًا من المعركة، وإنما أيضًا بما تبقى من الدولة والمجتمع بعد انتهائها. وإذا كان السعي إلى كسر نفوذ جماعة سياسية يؤدي إلى اتساع رقعة الموت، وانهيار مؤسسات الدولة، وتفكك النسيج الاجتماعي، وانتشار السلاح، وصعود قوى عسكرية جديدة تفرض مشروعها بقوة الأمر الواقع، فإن النتيجة لا تكون استعادة المسار المدني، بل إغراقه تحت ركام حرب أطول وأعمق.

وهنا ينبغي التمييز بين هدفين مختلفين: إضعاف نفوذ الإسلاميين من خلال مشروع سياسي ومدني وقانوني، وإنهاء سيطرتهم على الدولة ومؤسساتها؛ واستخدام الحرب نفسها أداة لتحقيق ذلك. فالأول ينتمي إلى مشروع التحول الديمقراطي، أما الثاني فيجعل هذا التحول مرهونًا بانتصار عسكري لا تملك القوى المدنية شروطه ولا نتائجه ولا القدرة على التحكم في مساره بعد أن يتحقق.

كما أن دعم أحد طرفي الحرب لا يصبح موقفًا مدنيًا لمجرد أن صاحبه يعلن أنه لا ينتمي إلى ذلك الطرف. فالعبرة ليست بما تسمي الجهة نفسها، وإنما بالوظيفة التي تؤديها في الواقع. فإذا تحولت منصة مدنية إلى منبر إعلامي يدافع عن طرف عسكري، ويبرر مواقفه، ويسهم في تحسين صورته، ويوفر له الدعم السياسي أو المعنوي أو الاقتصادي، فإنها تؤدي وظيفة الحاضنة السياسية، مهما رفضت هذا الوصف أو اختارت لنفسها اسمًا آخر.

فالحاضنة السياسية ليست اسماً أو بطاقة عضوية، ولا إعلانًا تنظيميًا مكتوبًا، بل علاقة تحددها الوظيفة. ومن يضطلع بصورة مستمرة بتوفير الغطاء السياسي والإعلامي لطرف عسكري، يصبح جزءًا من بنيته السياسية، حتى وإن احتفظ بشعاراته المدنية أو أعلن أنه يقف على مسافة تنظيمية منه. والمشكلة هنا ليست في التسمية، وإنما في الأثر الفعلي لهذا الدور على الحرب وعلى المجال المدني.

ولهذا، فإن الاكتفاء بالقول إن هذه القوى ليست حاضنة لذلك الطرف لا يغيّر من طبيعة الوظيفة التي تؤديها. فالقضايا السياسية لا تُحسم بالأسماء التي تمنحها الجهات لنفسها، بل بما تقوم به على الأرض، وبالطرف الذي يستفيد من خطابها وتحركاتها ومواقفها. إذا كانت النتيجة العملية هي تعزيز طرف عسكري سياسيًا وإعلاميًا، فإن إنكار الصفة لا يلغي الوظيفة.

والأهم أن هذا النوع من الانحياز لا يقرّب السلام، بل يؤخره. فهو يمنح الطرف المدعوم سبباً إضافياً للاستمرار في القتال، لأنه يشعر أن وراءه غطاءً سياسيًا ومدنيًا، ويمنح الطرف الآخر ذريعة جديدة للتعبئة والتحشيد وإقناع أنصاره بأن الحرب أصبحت حربًا وجودية ضد مشروع سياسي كامل. وهكذا ترتفع كلفة التراجع لدى الطرفين، وتتراجع فرص التسوية، وتتحول القوى المدنية من قوة يفترض أن تضغط باتجاه وقف الحرب إلى قوة تسهم، من حيث تقصد أو لا تقصد، في إطالة عمرها.

إن عقارب ساعة السلام لا تتحرك إلى الأمام بإضافة مزيد من الوقود إلى معسكرات الحرب، وإنما تتحرك حين يبدأ المجتمع في سحب الشرعية السياسية منها، والضغط عليها لوقف القتال، وفتح الطريق أمام السياسة. ولذلك فإن الانحياز لطرف عسكري، حتى تحت شعار الدفاع عن الثورة أو كسر نفوذ الإسلاميين، لا يختصر الطريق إلى الدولة المدنية، بل قد يطيل الطريق إليها، ويضاعف التضحيات التي سيدفعها السودانيون قبل الوصول.

فإذا كان الهدف هو استعادة المسار المدني الديمقراطي، فإن الوسيلة التي توسع الحرب، وتزيد اعتماد المجتمع على القوى المسلحة، وتمنح أحد أطرافها حاضنة سياسية جديدة، لا يمكن أن تكون هي الوسيلة الأقرب إلى ذلك الهدف. إن كسر نفوذ الإسلاميين لا ينبغي أن يتحول إلى مبرر لكسر المجتمع والدولة معًا، ولا يجوز أن يصبح اسم الثورة غطاءً لطريق يبعد السودان عن السلام بدل أن يقربه منه.

حين تنقسم القوى المدنية بين معسكري الحرب، لا تخسر وحدتها وحدها، بل يتغير الصراع نفسه. فكل طرف عسكري يسعى، بطبيعته، إلى توسيع دائرة المؤيدين له، ليس في الميدان العسكري فحسب، بل في الفضاء السياسي والإعلامي أيضًا. ولذلك، فإن كل منبر مدني ينحاز إلى أحد معسكري الحرب، يصبح إضافة جديدة إلى أدوات ذلك المعسكر، حتى وإن ظل يرفع شعارات السلام.

وفي المقابل، لا يقف الطرف الآخر مكتوف اليدين. فهو يجد في هذا الانحياز فرصة لتعزيز خطابه، وإقناع أنصاره بأن الحرب لم تعد بين قوتين عسكريتين فحسب، بل بين مشروعين سياسيين لا مكان فيهما لاستقلال القوى المدنية. وهكذا يصبح كل انحياز جديد مادة إضافية لتوسيع الاستقطاب، وإضعاف الثقة في كل من يحاول البقاء خارج معسكري الحرب.

وهكذا تحقق الحرب مكسبًا مزدوجًا: فالطرف الذي حظي بالدعم يكسب منبرًا جديدًا يدافع عنه، والطرف الآخر يكسب حجة جديدة لتعبئة أنصاره وتأكيد روايته. أما الخاسر الحقيقي فهو المجال المدني نفسه، لأنه يفقد تدريجيًا قدرته على أن يكون مساحة يلتقي فيها المختلفون، ويتحول تدريجياً إلى امتداد للاستقطاب الذي كان من المفترض أن يعمل على تجاوزه.

وهذه من أكثر مفارقات الحروب قسوة. فالدعوة التي تُرفع باسم السلام قد تنتهي، من حيث لا يقصد أصحابها، إلى توسيع دائرة الحرب. ليس لأن أهدافها خاطئة، بل لأن الوسيلة المختارة تمنح كل معسكر ما يحتاج إليه للاستمرار؛ أحدهما يكتسب شرعية سياسية إضافية، والآخر يكتسب مبررًا إضافيًا للتعبئة والتحشيد، في حين يخسر المجتمع المساحة التي كان يمكن أن تُبنى فيها الثقة بين أبنائه.

ولهذا، فإن الحفاظ على استقلال القوى المدنية ليس دفاعًا عن موقع تنظيمي، ولا محاولة لإرضاء جميع الأطراف، وإنما هو حماية للمجتمع نفسه من أن يفقد آخر قوة قادرة على مقاومة منطق الاستقطاب. فكلما بقيت هذه المساحة مستقلة، بقي هناك أمل في أن يجد السودانيون طريقًا يعود بهم إلى السياسة. أما إذا ابتلعتها الحرب، فلن يبقى سوى معسكرين يتبادلان الاتهامات، بينما يزداد الوطن تمزقًا، وهكذا لا تصبح القوى المدنية هي التي تستخدم الحرب لتحقيق أهدافها، بل تصبح الحرب هي التي تستخدم انقسام القوى المدنية لإطالة عمرها.

.تميل الحروب بطبيعتها إلى اختزال الواقع في معسكرين متقابلين، حتى يبدو للناس أن لا وجود إلا لهذين الخيارين، وأن كل من يرفض أحدهما لا بد أن ينتهي إلى الآخر. ومع مرور الوقت، لا يتحول هذا التصور إلى خطاب سياسي فحسب، بل يصبح طريقة في التفكير،

فيُختزل الوطن كله في ثنائية: معنا أو ضدنا، انتصار هذا المعسكر أو انتصار ذاك.

لكن هذه الثنائية ليست حقيقة تفرضها الوقائع بقدر ما هي إحدى النتائج التي تنتجها الحرب نفسها. فكل حرب تحاول أن تقنع المجتمع بأن الخيارات الممكنة قد تقلصت، وأن المجال لم يعد يتسع إلا لطريقين متقابلين، وتُدفع كل الأصوات التي تحاول التفكير خارج هذا الإطار إلى الهامش، أو تُتهم بالتردد أو الغموض أو الانحياز المستتر.

لكن القوى المدنية، إذا استسلمت لهذه الثنائية، تكون قد خسرت معركتها قبل أن تبدأ. لأنها عندئذ لا تختار بين الحرب والسلام، وإنما تختار بين وجهين مختلفين للحرب نفسها. أما وظيفتها الحقيقية، فهي أن ترفض هذا الاختزال، وأن تذكر المجتمع بأن هناك خيارًا ثالثًا لا يقل واقعية عن الخيارين الآخرين، بل قد يكون أكثر صعوبة، وأكثر ضرورة في الوقت نفسه.

هذا الخيار لا يقوم على مساندة أحد طرفي القتال، ولا على الوقوف متفرجًا على المأساة، بل على بناء مشروع مستقل يعمل على وقف الحرب، وحماية المدنيين، والدفاع عن العدالة، وتهيئة المناخ لعملية سياسية تعيد إدارة الخلافات بوسائل مدنية، لا بوسائل عسكرية.

إن الاستجابة لضغوط الاستقطاب قد تبدو أحيانًا الطريق الأسهل، لكنها ليست بالضرورة الطريق الصحيح. فالقوى المدنية لا تُقاس بقدرتها على الاندماج في معسكرات الحرب، وإنما بقدرتها على فتح طريق جديد، وإثبات أن المجتمع ليس محكومًا بالاختيار بين بندقيتين، بل قادر على أن يصنع لنفسه أفقًا مختلفًا.

ولهذا، ينبغي أن تقيس القوى المدنية مواقفها دائماً بمدى خدمتها للمجتمع وتقريبها للسلام، لا بمدى اقترابها من هذا المعسكر أو ذاك. فالطريق الأنسب لها هو الطريق الذي يحافظ على استقلالها، ويخدم المجتمع، ويفتح المجال أمام إنهاء الحرب والعودة إلى السياسة.

الحرب لا تلتهم المدن وحدها، بل تلتهم البشر أيضاً. فهي لا تفرق بين أم فقدت أبناءها، وطفل حُرم من مدرسته، وطبيبٍ انقطعت عنه وسائل العلاج، ومزارعٍ هجر أرضَه، وموظفٍ فقد مصدر رزقه. وكلهم ضَحايا حرب لم يختاروها، لكنهم يدفعون ثمنها كل يوم.

ولا يقف الأمر عند المدنيين الذين بقوا بعيدًا عن خطوط القتال. فكثير من الذين يحملون السلاح اليوم هم أيضًا أبناء هذا المجتمع، دفعت بهم ظروف مختلفة إلى الحرب؛ بعضهم بدافع الخوف، وبعضهم تحت تأثير التعبئة الإعلامية أو الخطاب العاطفي، وبعضهم بحكم الانتماء إلى مؤسسة عسكرية أو تشكيل مسلح، وبعضهم لأنه اعتقد، بصدق أو بخطأ، أنه يدافع عن وطنه أو عن مجتمعه. ولا يلغي ذلك مسؤولية أي شخص عن الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها، ولا يضع المعتدي والضحية في منزلة واحدة، لكنه يذكرنا بأن استمرار الحرب يعني إنتاج ضحايا جدد كل يوم، داخل ساحات القتال وخارجها.

ولهذا، فإن مشروع السلام لا يقتصر على وقف إطلاق النار، ولا على حماية المدنيين وحدهم، بل يسعى أيضاً إلى وقف الدائرة التي تستمر في دفع مزيد من الشباب إلى ساحات القتال، ومزيد من الأسر إلى الفقد، ومزيد من الأطفال إلى حياة لا يعرفون فيها سوى الحرب.

فالسلام لا يفرق بين الضحايا على أساس مواقعهم يوم اندلاع الرصاصة. فهو يسعى إلى حماية المدني الذي هُدمت داره، كما يسعى إلى إنقاذ الشاب الذي وجد نفسه في خندق القتال بفعل التعبئة أو الخوف أو التضليل أو الإكراه. فكل يوم تستمر فيه الحرب لا ينتج قتلى جدد فقط، بل ينتج أحقادًا جديدة، ويتمًا جديدًا، وأجيالًا جديدة لا تعرف من الوطن إلا صورته وهو يحترق. ولذلك فإن إنهاء الحرب ليس إنقاذًا للمدنيين وحدهم، بل إنقاذٌ للمجتمع كله، بمن فيهم أولئك الذين ما زالوا يقاتلون فيها.

ولهذا السبب، لا يجوز أن تتحول القوى المدنية إلى طرف يسهم، ولو من حيث لا يقصد، في توسيع دائرة التعبئة أو إضافة أصوات جديدة إلى معسكري الصراع. فوظيفتها ليست أن تساعد الحرب على استقطاب المزيد من الناس، وإنما أن تساعد المجتمع على استعادة أبنائه من منطق الحرب، وإعادة السياسة إلى مكانها الطبيعي، بوصفها البديل عن السلاح، لا امتدادًا له.

وعندما تتمسك القوى المدنية بهذا الدور، فإنها لا تدافع عن المدنيين وحدهم، بل تدافع عن المجتمع كله؛ تدافع عن الذين هُجّروا من بيوتهم، وعن الذين ينتظرون أبناءهم على أبواب المستشفيات، وعن الذين يقاتلون اليوم وقد لا يعرف كثير منهم طريقًا آخر للخروج من هذه المأساة. فالحرب لا تنتهي يوم يصمت السلاح فقط، بل يوم يتوقف المجتمع عن إنتاج أعداء جدد، ويبدأ في استعادة أبنائه إلى فضاء السياسة والحياة.

المشكلة ليست في أن للحرب منطقها، فالحروب، منذ أن عرفها الإنسان، تقوم على محاولة كل طرف إضعاف خصمه وتحقيق النصر عليه. ولا غرابة أن يسعى كل معسكر إلى توسيع نفوذه وكسب الأنصار وإضعاف الطرف المقابل، فهذه هي طبيعة الحرب.

فالسياسة وجدت أصلاً حتى لا تصبح الحرب هي اللغة الوحيدة بين الناس. فوظيفة السياسة ليست أن تدير المعارك، وإنما أن تفتح الطريق أمام إنهائها. وإذا فقدت السياسة هذه الوظيفة، فلن يبقى في المجتمع إلا منطق القوة، ولن تصبح الخلافات تُحسم إلا بالسلاح.

ولهذا، فإن أخطر ما قد يحدث أثناء الحرب هو أن تبدأ السياسة في أداء وظيفة الحرب، وأن تبدأ القوى المدنية في التفكير بعقلية المعسكرات العسكرية. فعندها لا يختلط الأشخاص وحدهم، بل تختلط الوظائف أيضًا؛ ويصبح المنبر المدني وسيلة للتعبئة، ويصبح الخطاب السياسي جزءًا من إدارة المعركة، ويصبح السلام وعدًا مؤجلًا إلى ما بعد النصر العسكري.

وحين تصل المجتمعات إلى هذه المرحلة، تكون الحرب قد حققت أكبر انتصار لها، لأنها لم تعد تسيطر على الميدان فقط، بل أصبحت تسيطر على طريقة التفكير نفسها. فلا يعود الناس يبحثون عن طريق يخرجهم من الحرب، وإنما عن طريق يجعل الحرب تنتصر لصالح الطرف الذي يؤيدونه.

وهنا تفقد السياسة معناها، لأن السياسة لا تُقاس بعدد الذين تنتصر بهم على خصومك، وإنما بعدد الذين تستطيع أن تجمعهم حول مستقبل مشترك بعد أن تنتهي الخصومة.

لذلك فإن الدفاع عن استقلال القوى المدنية ليس دفاعًا عن تنظيم، ولا عن تحالف، ولا عن موقف سياسي بعينه، وإنما هو دفاع عن بقاء السياسة نفسها بوصفها البديل الطبيعي للحرب. فإذا تحولت السياسة إلى امتداد للمعركة، يفقد المجتمع القوة التي يحتاج إليها لقيادته نحو السلام عندما تصل الحرب إلى نهاياتها ويكتشف الجميع أن الوطن هو الذي دفع الثمن الأكبر.

أثبتت سنوات الحرب أن البنادق تستطيع السيطرة على المدن، لكنها لا تستطيع بناء وطن. وقد تفرض المعارك وقائع جديدة على الأرض، لكنها لا تصنع سلاماً دائماً، ولا تؤسس لدولة يتساوى فيها المواطنون تحت حكم القانون.

أكبر انتصار تحققه الحرب ليس أن تدفع الناس إلى الانحياز لهذا المعسكر أو ذاك، بل أن تقنعهم بأنه لا يوجد خيار ثالث. وحين تستسلم القوى المدنية لهذا الوهم، فإنها لا تختار بين طريقين، بل تتخلى عن دورها الأصلي. وحين تتمسك ببناء خيار مستقل، فإنها لا ترفض معسكري الحرب فحسب، بل ترفض أيضًا أن تسمح للحرب بأن تحدد لها حدود التفكير وحدود الممكن.

لذلك فإن المسؤولية التاريخية للقوى المدنية لا تتمثل في البحث عن معسكر تنتصر من خلاله، وإنما في الحفاظ على المساحة التي يستطيع السودانيون جميعًا أن يعودوا إليها عندما يدرك الجميع أن الحرب، مهما طالت، لن تقدم الحل الذي ينتظرونه.

فالدفاع عن استقلال القوى المدنية ليس حياداً بين الحق والباطل، ولا صمتًا عن الجرائم، ولا ترددًا في إدانة الانتهاكات أيًا كان مرتكبها. إنه دفاع عن آخر مساحة لم تبتلعها الحرب؛ المساحة التي يمكن أن يولد فيها الحوار، وتُبنى فيها الثقة، وتبدأ منها رحلة الخروج من هذا الخراب.

ولعل أكبر درس تكشفه هذه الحرب هو أن السلام لا يبدأ يوم تتوقف البنادق عن إطلاق النار، بل يبدأ يوم يرفض المجتمع أن يجعل من الحرب طريقًا إلى السلام، ويتمسك بأن السياسة خُلقت لتُنهي الحروب، لا لتصبح واحدة من أدواتها.

فالوطن لا يحتاج إلى مزيد من المنابر التي تتحدث باسم المعسكرات، بل إلى منابر تتحدث باسمه. ولا إلى مزيد من الأصوات التي تعد بالنصر، بل إلى أصوات تفتح الطريق أمام الخروج من الحرب.

فالسلام لا يولد من رحم الحرب، وإنما يولد عندما يجد المجتمع من يصر على أن يبقى خارجها، ليقود الجميع إليها.

وأخطر ما تفعله الحرب ليس أن تقتل الناس، وإنما أن تقنع المجتمع بأنه لم يعد هناك طريق غير طريقها. فإذا استسلم الجميع لهذا الوهم، فلن تنتصر الحرب في الميدان وحده، بل ستنتصر في العقول أيضًا. أما حين تبقى هناك قوى مدنية متمسكة بوظيفتها، رافضة لأن تتحول إلى جزء من المعركة، فإنها لا تدافع عن نفسها فقط، ولا عن تنظيماتها، بل تدافع عن الفكرة التي قامت عليها السياسة منذ البداية، وهي أن الخلاف بين البشر يمكن أن يُدار بغير السلاح، وأن الوطن لا يُبنى بانتصار معسكر على آخر، بل بقدرة أبنائه على العودة معاً إلى وطن يتسع للجميع.

الانقسامات السياسية والأيديولوجية في السودان

معضلة بناء الدولة المدنية الديمقراطية

الهادي الشواف

ملخص

يرى الكاتب أن تعثر بناء الدولة المدنية الديمقراطية في السودان يعود إلى أزمة بنيوية في النخبة السياسية، حيث طغت الصراعات الأيديولوجية والتنافس على السلطة على حساب بناء مشروع وطني قائم على المواطنة والمؤسسات.

يشير إلى أن الانقسامات السياسية أعاقت التوافق حول قضايا أساسية، مثل شكل الدولة، والعلاقة بين الدين والسياسة، ودور المؤسسة العسكرية، كما حالت دون تكوين جبهة مدنية موحدة قادرة على قيادة التحول الديمقراطي.

ينتقد الكاتب ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها، معتبرًا أن غياب المؤسسية وهيمنة القيادات التقليدية عمّقا أزمة العمل السياسي، وأسهما في ترسيخ الانقسامات السياسية والمجتمعية.

يخلص المقال إلى أن بناء دولة مدنية ديمقراطية يتطلب إصلاح الأحزاب، وإبرام عقد اجتماعي جديد يقوم على المواطنة وسيادة القانون والعدالة، إلى جانب تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي وتعزيز ثقافة الشراكة الوطنية.

لا يمكن فهم أزمة الدولة السودانية الراهنة بمعزل عن أزمة النخبة السياسية نفسها، فالتعثر المستمر في بناء دولة مدنية ديمقراطية في السودان يمكن إرجاعه لعوامل عديدة متعلقة بالبنية الفكرية والسياسية والاجتماعية وعوامل أخرى سوف نفرد لها مقالات أخرى، في هذا المقال سنركز على الانقسامات السياسية والأيديولوجية كمعضلة أساسية تحول بين بناء دولة مدنية ديمقراطية، لأن الأحزاب السياسية ببنيتها الأيديولوجية والفكرية والسياسية تعتبر الفاعل الأساسي في فضاء الدولة وتؤثر بشكل مباشر في تحديد اتجاهاتها.

لذلك فإن أحد عوامل تعثر بناء دولة مدنية ديمقراطية في السودان ناتج عن أزمة بنيوية وليس نتاجًا لعوامل ظرفية أو اختلالات عابرة، وبالتالي هو انعكاس مباشر لأزمة عميقة في بنية الفكر والممارسة السياسية لدى القوى الحزبية والأيديولوجية، ومنذ الاستقلال ظل السودان ساحة مفتوحة لصراعات النخب أكثر من كونه ساحة لتنافس البرامج والرؤى الوطنية، ولهذا فإن الانقسامات وسط القوى السياسية ليست مجرد خلافات طبيعية داخل المجال العام وإنما تعبير عن أزمة بنيوية عطلت تشكل الدولة الوطنية الحديثة وغيبت المشروع الوطني المتوافق عليه.

لقد ورث السودان عند الاستقلال دولة هشة سياسيًا ومجتمعيًا، وكان المطلوب من النخبة السياسية أن تقود مشروعًا تاريخيًا لبناء دولة المواطنة المتساوية والمؤسسات كأحد مهام ما بعد الاستقلال، غير أن ما حدث كان العكس تمامًا، إذ انخرطت القوى السياسية في صراعات مبكرة حول السلطة والنفوذ والهيمنة الأيديولوجية، بينما تراجع سؤال بناء الدولة إلى الهامش.

المعضلة الأساسية أن معظم القوى السياسية السودانية لم تتعامل مع السياسة باعتبارها علمًا وفنًا لإدارة شؤون الدولة وتنظيم المجتمع والتوزيع العادل للسلطة والموارد وفن إدارة التنوع والاختلاف، ولكنها تعاملت معها بوصفها لعبة قذرة وفن المعركة الصفرية بين مشروعين.. غالب ومغلوب ومنتصر ومهزوم وحاكم ومقصى، غيبت الأخلاق والمبادئ الثابتة في الصراع على السلطة، وغلبت فيها المصالح الشخصية الآنية الضيقة على الصالح العام، وضمن هذا المنطق تحولت السياسة والأيديولوجيا من أداة لفهم الواقع إلى أداة للاستقطاب الحاد، وأصبحت الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان أسيرة تصورات مغلقة عن الحقيقة والشرعية والتمثيل.

هذا الفشل البنيوي انعكس بصورة واضحة على مشروع الدولة المدنية الديمقراطية، فالدولة المدنية في جوهرها ليست مجرد شعار سياسي يرفع في لحظات الثورة أو الانتقال، لكنها في الأساس مشروع استراتيجي يحتاج إلى تأسيس نظري وتحليل بنيوي ومرتكزات ومرجعيات تمثل دالة تبين المسار وتصحح الانحراف، كما أنه يتطلب توافقًا عميقًا حول عقد اجتماعي جامع وقواعد لإدارة السلطة والعلاقة بين الدين والسياسة وحدود دور المؤسسة العسكرية وطبيعة المواطنة وشكل توزيع السلطة والثروة، وهذه كلها قضايا ظلت محل صراع دائم في السودان دون حسم وطني شامل.

أحد أخطر آثار الانقسامات هو أنها أعاقت تشكل مركز مدني موحد قادر على قيادة التحول الديمقراطي ويمثل حائط صد ضد الارتداد وعودة الاستبداد، ففي كل مرحلة انتقالية يتكرر المشهد

نفسه بصورة تكاد تكون مأساوية: وحدة مرحلية لإسقاط الطغاة ثم انقسام حاد حول إدارة المرحلة التالية، حدث ذلك بعد ثورة أكتوبر 1964م وبعد انتفاضة أبريل 1985م، وتكرر بصورة أكثر وضوحًا بعد ثورة ديسمبر 2018م، وكأن الأزمة السودانية تكمن في القدرة على هدم القديم لا في القدرة على بناء الجديد.

الأخطر من ذلك أن انقسام القوى المدنية ضمن عوامل أخرى ظل يشكل دائمًا البيئة المثالية لعودة الاستبداد، فعندما تعجز القوى المدنية عن بناء جبهة واسعة متماسكة وإنتاج توافق مستقر تتوسع المساحات التي تتحرك فيها القوى العسكرية السلطوية المستبدة والمضادة للتحول المدني الديمقراطي وتمتلك القدرة على المناورة واستعادة زمام المبادرة ثم الارتداد، وبهذا المعنى فإن الانقسامات السياسية والأيديولوجية لم تكن فقط عامل إضعاف لمشروع الدولة المدنية الديمقراطية بقدر ما كانت في كثير من الأحيان مدخلًا مباشرًا لإجهاض حلم التحول.

كما أن الأزمة لا تتعلق فقط بالخلافات بين القوى المختلفة، ولكنها تشمل أيضًا الأزمة الداخلية داخل الأحزاب نفسها، فالمفارقة الكبرى أن كثيرًا من القوى التي تنادي بالديمقراطية على مستوى الدولة تعاني داخليًا من ضعف المؤسسية وغياب الديمقراطية وتجمد القيادة وهيمنة الشخصنة، وهذا التناقض بين الخطاب والممارسة ظل أحد أبرز أوجه أزمة العمل السياسي في السودان ويعكس أن الديمقراطية في بنيتها لم تتجاوز الشعاراتية والسطحية.

وفي ذات السياق، كما أشرنا لذلك سابقًا، لم تقف آثار الانقسامات عند النخبة فقط، ولكنها امتدت إلى البنية الاجتماعية الأوسع، ففي ظل التعدد الإثني والديني والتنوع الثقافي، ومع الإرث الثقيل للحروب وغياب التنمية المتوازنة، ساهم كل ذلك في الاستقطاب السياسي وتغذية الانقسامات المجتمعية وتعميق الشروخ بين المركز والأرياف وبين مكونات المجتمع المختلفة، وهكذا باتت أزمة الدولة السودانية أزمة مركبة تمامًا تتمثل في أزمة سلطة وأزمة عدالة وأزمة تنمية متوازنة وأزمة ثقة وغيرها، بالمختصر: أزمة قومية شاملة.

وفي ذات المنحة، إن التسويات السياسية المؤقتة وحدها لا تصلح كترياق مضاد لهذا المرض العضال، ولمعالجة هذه الأزمة القومية الشاملة لا تبدأ من مراجعة جذرية لبنية الفكر السياسي السوداني نفسه، فعليًا نحتاج وبشكل حاسم إلى إعادة تعريف مفاهيم الدولة والسياسة بوصفهما فضاءً لإدارة الاختلاف بشكل سلمي وديمقراطي لا لإلغاء الخصوم، كما أننا نحتاج إلى الانتقال من عقلية الإقصاء والاحتكار والمؤامرات إلى ثقافة الشراكة الوطنية.

ولا بد كذلك من صناعة عقد اجتماعي جديد وبناء مشروع وطني متجدد يتجاوز الاصطفافات الأيديولوجية التقليدية ويرتكز على مبادئ المواطنة المتساوية دون تمييز، وسيادة حكم القانون والعدالة الاجتماعية والاعتراف بالتنوع، فبغير مشروع جامع ستظل الدولة المدنية الديمقراطية مجرد شعار سياسي يفتقد الحاضنة الوطنية اللازمة لتحقيقه.

كذلك فإن إصلاح الأحزاب السياسية وتوطين ممارسة الديمقراطية داخلها يمثل شرطًا أساسيًا لأي تحول ديمقراطي حقيقي في الدولة والمجتمع، إذ لا يمكن بناء دولة حديثة بأدوات سياسية تقليدية عاجزة عن المواكبة والتطور، إذن المطلوب هو الاشتغال على بناء وعي واسع وسط المجتمع بأهمية الدولة المدنية الديمقراطية والعمل من أجل تحديث البنية الحزبية وتجديد القيادة وتعزيز المؤسسية وتجذير الممارسة الديمقراطية وفتح المجال أمام الأجيال الجديدة.

وفي السياق ذاته، تظل مسألة تحييد المؤسسة العسكرية عن المجال السياسي ضرورة مركزية ملحة وواجبًا مقدمًا، فلا دولة مدنية ديمقراطية مستقرة في ظل ازدواج السلطة أو استمرار النفوذ العسكري داخل المجال المدني والسياسي والاقتصادي، فبناء الدولة المدنية الديمقراطية يبدأ حين تصبح السلطة السياسية نابعة حصريًا من الإرادة الشعبية والمؤسسات الدستورية.

في النهاية، تكشف تجربة السودان بوضوح أن الفشل في الوصول إلى الدولة المدنية الديمقراطية لا يتمثل فقط في غياب الديمقراطية، ولكنه أيضًا ينعكس في غياب الثقافة والممارسة الديمقراطية في الدولة والمجتمع وداخل الأحزاب السياسية، فبناء الدولة المدنية الديمقراطية لا يعتبر معركة وجودية ضد الاستبداد وحده، فهو أيضًا معركة ضد البنى الذهنية والسياسية والاجتماعية التي تعيد إنتاج الاستبداد داخل المجال المدني نفسه، ولهذا فإن مستقبل السودان يتوقف إلى حد كبير على قدرة قواه السياسية والمدنية الحية على تجاوز إرث الانقسام والخروج من أسر الأيديولوجيا الضيقة وبناء شراكة وطنية استراتيجية جديدة وفعالة تؤسس لدولة عادلة ومدنية وديمقراطية.

قراءة في رواية أشباح فرنساوي للكاتب السوداني منصور الصويم

علياء قاسم حمودة

ملخص

تقدم رواية «أشباح فرنساوي» للكاتب السوداني منصور الصويم صورة واقعية لواقع سياسي واجتماعي قاسٍ، رغم أن غلافها يوحي للوهلة الأولى بعمل ينتمي إلى الخيال. ويعكس الغلاف حالة الضياع والخوف التي يعيشها الإنسان في منطقة أُقحم أهلها في صراعات لا يملكون السيطرة عليها.

تركز الرواية على آثار السلطة المطلقة حين تقترن بالسلاح وغياب المحاسبة، حيث يتحول الفساد إلى منظومة متكاملة تتشابك فيها السلطة والمال، بما يؤدي إلى تفكك أخلاقي واجتماعي، وظهور فئات صعدت بدعم مراكز النفوذ ثم أصبحت لاحقًا موضع إدانة المجتمع.

يجسد عوض فرنساوي الإنسان البسيط الذي يواجه سطوة المسلحين بإيمان بتعويذة يعتقد أنها تحميه من الرصاص، فيما يعتمد الكاتب أسلوب تعدد الرواة والتنقل بين نيالا والخرطوم، ليقدم زوايا مختلفة تعكس العلاقة بين الهامش والمركز، مع إبراز قسوة السلطة من خلال مشاهد السجن في نيالا.

ترى الكاتبة أن الرواية تقدم دارفور بصورة تتجاوز مشاهد الحرب، كفضاء غني بالإنسان والطبيعة والتفاصيل، رغم ملاحظتها ضعف ارتباط الاقتباسات التي تفتتح الفصول بالأحداث. وفي المجمل، تصف «أشباح فرنساوي» بأنها رواية واقعية تكشف كيف يبدو الواقع عندما تغيب المحاسبة.

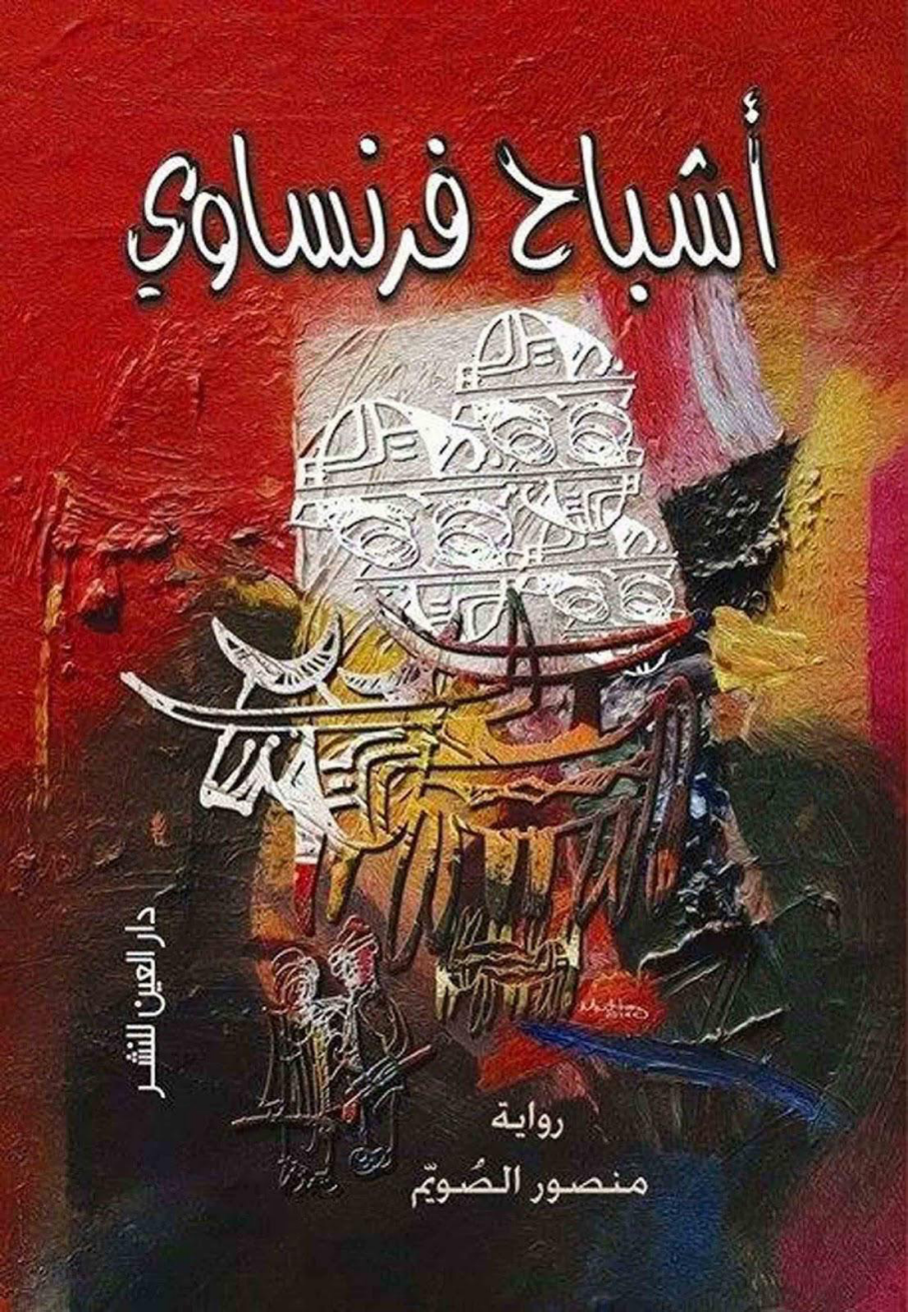

يبدو غلاف أشباح فرنساوي كلوحة غامضة لا تُفهم دلالتها إلا بعد التعمق في الرواية؛ إذ يوحي للقارئ بأنه مقبل على عمل ينتمي إلى الفانتازيا أو الخيال، لكنه يفاجأ بواقعية سياسية واجتماعية شديدة القسوة. ويمكن قراءة الغلاف بوصفه انعكاسًا لحالة الحيرة والتيه التي يعيشها إنسان المنطقة، وقد أُقحم في صراعات لا تخصه. فالوجوه المرسومة، بعيونها المفتوحة على اتساعها، تعكس إحساسًا بالتلاشي والضياع، وربما الخوف من مستقبل لا يملك أصحابه حق رسم ملامحه.

تتناول الرواية ما يمكن أن ينشأ حين تكون السلطة مطلقة في يد من يملك السلاح، في مناطق بعيدة عن المحاسبة والعقاب. هنا لا يظهر الفساد كانحراف فردي، بل كمنظومة متكاملة تتداخل فيها السلطة مع رأس المال والخدمة المدنية، لتنتج واقعًا يسمح بانتشار التفكك الأخلاقي، حيث يصبح عالم الخمر والدعارة جزءًا من بيئة يتم التغاضي عنها، بل وحمايتها أحيانًا.

في هذا السياق، تتشكل طبقة طافية على السطح، جاءت نتيجة رعاية مباشرة من مراكز النفوذ، لتكون أداة طيعة في خدمة مصالحها. والمفارقة أن هذه الفئة نفسها تتحول لاحقًا إلى موضع لوم اجتماعي، رغم أنها في جوهرها نتاج لذلك الخلل الأكبر.

داخل هذا الواقع، يتحول الإنسان البسيط إلى الحلقة الأضعف، ويجسد عوض فرنساوي هذا النموذج. غير أنه، بخلاف الآخرين، يعيش مؤمنًا بتعويذة يعتقد أنها تحصنه من الرصاص، فلا يخشى السلاح ولا سطوة حامليه، وهو ما يثير استفزاز من اعتاد أن يجعل من القوة المسلحة وسيلة لفرض الهيمنة.

تعتمد الرواية على تعدد الرواة، فلا تحتكر شخصية واحدة السرد، بل تتناوب عدة شخصيات على رواية الأحداث، وهو ما يمنح القارئ زوايا نظر متعددة، ويجعل الصورة تتشكل تدريجيًا من خلال أصوات مختلفة. كما يتنقل المكان بين نيالا والخرطوم، في ثنائية تعكس العلاقة بين الهامش والمركز، وهي من القضايا التي يشتغل عليها النص بوضوح.

وتأتي مشاهد السجن في نيالا مثالًا صارخًا على طبيعة السلطة حين تغيب عنها الرقابة، إذ تتجاوز الانتهاكات حدود المهام المفترضة، ليصبح السجن مساحةً للتنكيل أكثر من كونه مؤسسةً لتطبيق القانون.

أما الاقتباسات التي افتُتح بها كل فصل، فلم أجد رابطًا واضحًا بينها وبين الأحداث التي تلته، وهو ما جعل وظيفتها الفنية، من وجهة نظري، أقل تأثيرًا في مسار القراءة.

وتفتح أشباح فرنساوي نافذة مختلفة على إقليم دارفور، ليس بوصفه مساحةً للحرب والأزمات فحسب، بل مكانًا حيًا، غنيًا بالإنسان والتفاصيل والطبيعة. وهي رؤية تثير لدى القارئ رغبةً في اكتشاف هذه الجغرافيا خارج الصورة النمطية المختزلة التي صنعتها الأخبار.

في مجملها، تبدو أشباح فرنساوي رواية واقعية إلى حد الانزعاج، لأنها لا تكتفي بسرد الأحداث، بل تجعل القارئ يرى الواقع كما هو... الواقع... حين تغيب المحاسبة

الحـــروب...
بيئة خصبة للفساد الاقتصادي والسياسي

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

يناقش المقال العلاقة بين الحروب والفساد، موضحًا أن النزاعات تضعف مؤسسات الدولة وتغيب الرقابة، مما يهيئ بيئة خصبة لازدهار اقتصاد الحرب، حيث تستفيد شبكات الفساد وتجار السلاح والمهربون، بينما يتحمل المواطنون كلفة الدمار والنزوح وفقدان مصادر الدخل.

اويستعرض الكاتب نماذج من العراق وليبيا، حيث أدى انهيار مؤسسات الدولة إلى انتشار الفساد وتعثر إعادة الإعمار وتحول الموارد الطبيعية، خاصة النفط، إلى محور للصراع ومصدر لمصالح اقتصادية أطالت أمد الأزمات وأضعفت الخدمات العامة.

يشير إلى أن السودان يواجه تحديات مماثلة، إذ تسببت الحرب في تدمير قطاعات الإنتاج، واتساع عمليات تهريب الذهب والموارد، وظهور أسواق موازية واقتصاد غير رسمي قائم على استمرار النزاع، ما عمّق الأزمة الاقتصادية وأضعف فرص التعافي.

يخلص المقال إلى أن إنهاء الحرب لا يكفي لتحقيق الاستقرار، بل يتطلب بناء مؤسسات قوية، وتعزيز الشفافية واستقلال القضاء، وحماية المال العام والموارد الوطنية، باعتبار أن مكافحة الفساد تمثل ركيزة أساسية لإعادة الإعمار ومنع تكرار آثار الحروب

إن التجربة الإنسانية الحديثة تكشف حقيقة يصعب تجاهلها، وهي أن الحروب تمثل البيئة الأكثر خصوبة لازدهار الفساد ونهب الموارد العامة. فكلما ضعفت الدولة، وانهارت مؤسساتها، وغابت الرقابة والمساءلة، تمددت شبكات المصالح التي تتغذى على الفوضى، وتحولت الثروات الوطنية إلى غنائم تتقاسمها قوى السلاح، والسماسرة، والشركات العابرة للحدود، والمنتفعون من اقتصاد الحرب.

فإن السؤال الحقيقي ليس فقط: من ينتصر في الحرب؟ بل: من يربح من استمرارها؟

في كل حرب هناك شعب يخسر، وهناك أقلية تربح. يخسر المواطن منزله وأمنه ومدخراته، بينما يربح تجار السلاح، ومهربو الذهب والنفط، وسماسرة العقود، وشبكات غسل الأموال. ولهذا لم تعد الحرب مجرد صراع عسكري، بل أصبحت في حالات كثيرة مشروعاً اقتصادياً قائماً بذاته، لا يعيش إلا باستمرار الفوضى.

لقد شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية نماذج صارخة لهذه الحقيقة. ففي العراق، بعد الغزو الأمريكي عام 2003، لم يقتصر الدمار على البنية التحتية، بل أصاب مؤسسات الدولة في مقتل. وبينما كان العراقيون ينتظرون بناء دولة حديثة، انفجرت ملفات فساد بمليارات الدولارات، وتعثرت مشاريع إعادة الإعمار، واختفت أموال ضخمة وسط غياب الرقابة وتداخل النفوذ السياسي والاقتصادي. تحولت الثروة النفطية، التي كان يُفترض أن تكون محركاً للتنمية، إلى محور صراع ومصدر للفساد، حتى أصبح العراق، رغم إمكاناته الهائلة، يعاني من أزمات مزمنة في الكهرباء والمياه والخدمات الأساسية.

وفي ليبيا، أدى انهيار مؤسسات الدولة بعد عام 2011 إلى فتح الباب أمام اقتصاد موازٍ يقوم على تهريب النفط والوقود والأسلحة والأتجار بالبشر. لم يعد النفط مجرد مورد اقتصادي، بل تحول إلى ورقة ضغط وسلاح سياسي تتنافس عليه القوى المتصارعة. وبينما كانت الموانئ النفطية تتبادل السيطرة بين الفصائل، كانت الدولة تتراجع، وتتآكل الخدمات، وتتسع دائرة الفساد، حتى أصبحت الثروة التي كان يمكن أن تبني دولة حديثة سبباً في إطالة أمد الصراع.

أما السودان، فإنه يقدم اليوم واحداً من أكثر النماذج إيلاماً. فالحرب لم تكتفِ بإزهاق الأرواح وتشريد الملايين، بل أصابت قلب الاقتصاد الوطني. تعرضت المصانع والمصارف والأسواق للنهب أو التدمير، وتعطلت الزراعة والصناعة، وازدادت عمليات تهريب الذهب والموارد الطبيعية، وظهرت أسواق موازية تقوم على الاحتكار والمضاربة والجبايات غير القانونية. ومع كل يوم يطول فيه النزاع، تتعمق خسائر الاقتصاد، ويتراجع الأمل في استعادة دورة الإنتاج.

ولعل أخطر ما تخلقه الحروب هو ما يسميه خبراء الاقتصاد بـ«اقتصاد الحرب»، وهو نظام اقتصادي غير رسمي يعتمد على استمرار النزاع بوصفه مصدر دخل. ففي هذا الاقتصاد، تصبح المعابر الحدودية مورداً مالياً، والمناجم هدفاً عسكرياً، والمساعدات الإنسانية سوقاً للربح، والعملة الوطنية أداة للمضاربة، ويغدو السلاح أكثر ربحية من المصنع، والتهريب أكثر جدوى من الإنتاج.

وتنشأ حول هذا الاقتصاد طبقة جديدة من المنتفعين، تتضخم ثرواتها كلما طال أمد الحرب. وهؤلاء لا يرون في السلام مكسباً، لأن مصالحهم ارتبطت باستمرار الفوضى. ومن هنا تصبح عملية بناء السلام أكثر تعقيداً، إذ لا تواجه خلافات سياسية فقط، بل تصطدم أيضاً بمصالح اقتصادية راكمت ثرواتها من استمرار النزاع.

والمفارقة المؤلمة أن الشعوب هي التي تمتلك الموارد، لكنها آخر من يستفيد منها. فالعراق يملك أحد أكبر احتياطيات النفط في العالم، وليبيا تمتلك ثروة نفطية هائلة، والسودان يزخر بالذهب والأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والموارد المائية. ومع ذلك، يعيش ملايين المواطنين في هذه الدول تحت وطأة الفقر والنزوح وانهيار الخدمات. ليست المشكلة في نقص الموارد، بل في غياب الدولة القادرة على حماية هذه الموارد وإدارتها بشفافية وعدالة.

لقد أثبت التاريخ أن إعادة بناء المباني أسهل بكثير من إعادة بناء المؤسسات. فالطرق يمكن إصلاحها خلال سنوات، لكن استعادة الثقة بالقانون تحتاج إلى زمن أطول، لأن الفساد الذي يولد أثناء الحرب لا يختفي بانتهاء المعارك، بل غالباً ما يحاول التكيف مع مرحلة السلام، متخفياً في مؤسسات الدولة الجديدة، ومستفيداً من ضعف العدالة وغياب المحاسبة.

ومن هنا فإن إعادة الإعمار الحقيقية لا تبدأ بالإسمنت والحديد، بل تبدأ بإعادة بناء مؤسسات الرقابة، واستقلال القضاء، وحماية المال العام، وفرض الشفافية على إدارة الموارد

الطبيعية، ومنع تحويل الثروات الوطنية إلى ملكية خاصة لفئات محدودة.

إن الدول التي نجحت في تجاوز آثار الحروب لم تحقق ذلك لأنها امتلكت أموالاً أكثر، بل لأنها امتلكت مؤسسات أقوى، وإرادة سياسية حقيقية لمحاربة الفساد، وإيماناً بأن التنمية لا يمكن أن تقوم فوق أنقاض العدالة.

وفي السودان، كما في العراق وليبيا، لا يكفي أن تتوقف الحرب. فوقف إطلاق النار هو بداية الطريق، وليس نهايته. أما المعركة الأصعب فهي استعادة الدولة من قبضة اقتصاد الحرب، وإعادة الثروة الوطنية إلى خدمة المواطن، وتجفيف منابع الفساد التي تغذت على سنوات النزاع.

لقد علمتنا التجارب أن الحروب تسرق الحاضر، لكن الفساد يسرق المستقبل. وإذا كانت البنادق تصمت يوماً، فإن شبكات الفساد لا تتوقف من تلقاء نفسها، بل تحتاج إلى دولة قوية، ومؤسسات مستقلة، ورأي عام يقظ، وإعلام حر، ومجتمع يؤمن بأن حماية المال العام ليست قضية اقتصادية فحسب، بل قضية وطنية وأخلاقية.

إن أخطر ما تخلفه الحروب ليس المدن المهدمة، فهذه يمكن أن تُبنى من جديد، وإنما الإنسان الذي يفقد ثقته في وطنه، والدولة التي تفقد قدرتها على حماية ثرواتها. وعندما تصبح موارد الشعوب غنائم تتقاسمها قوى السلاح والفساد، فإن الحرب تكون قد حققت أخطر أهدافها، حتى وإن توقفت أصوات المدافع.

ولذلك فإن المعركة الحقيقية بعد كل حرب ليست فقط معركة إعادة البناء، بل معركة استعادة الدولة، وإعادة الاعتبار للقانون، وحماية الثروة الوطنية من أن تتحول مرة أخرى إلى غنيمة في سوق الفوضى. فالأوطان لا تُبنى بالسلاح وحده، وإنما تُبنى أيضاً بالعدالة، والشفافية، والمحاسبة، وهي الأسس التي تضمن ألا تتكرر المأساة، وألا تدفع الشعوب ثمن الحروب مرتين: مرة بالدم، ومرة بالفساد.

كردفان التي تبكي تحت القصف

يوسف الغوث

ملخص

يرى المقال أن المعارك الدائرة في كردفان تحولت إلى حرب استنزاف لا تحقق حسمًا عسكريًا لأي طرف، بينما يواصل المدنيون دفع الثمن الأكبر من خلال القتل والنزوح ودمار الممتلكات، في ظل غياب أي مؤشرات على نهاية قريبة للصراع.

يشير إلى أن طبيعة الحرب الحالية تجعل الانتصار العسكري صعبًا، إذ يواجه الجيش قوات الدعم السريع التي تعتمد على الانتشار والحركة، بينما لم تنجح القوة العسكرية المتاحة في إنهاء المعارك أو تغيير واقع الأزمة على الأرض.

يؤكد الكاتب أن استمرار القتال أدى إلى تفاقم الكارثة الإنسانية، مع تدمير المدن والقرى وانقطاع الغذاء والدواء وإغلاق الأسواق، ما جعل المدنيين أكثر الفئات تضررًا من الحرب المستمرة.

يخلص المقال إلى أن إنهاء الأزمة لن يتحقق عبر العمليات العسكرية، وإنما من خلال مسار سياسي يوقف القتال ويعيد الأمن والاستقرار، بما يمكّن المواطنين من العودة إلى ديارهم واستعادة حياتهم الطبيعية.

في قلب كردفان، حيث يمتزج عبق البارود بندى التراب الموشّح بدماء الأبرياء، تدور معارك يومية تلهث خلفها الكاميرات، وتتغنى بها النشرات العسكرية وكأنها بوابات النصر القادم.

غير أن الحقيقة المرة، التي تغيب عن تلك النشوة الإعلامية، أن هذه الاشتباكات المستمرة منذ شهور ليست سوى دوران في حلقة مفرغة؛ لا تقود إلى حسم ميداني، ولا تسفر عن نصر ينهي جحيم الحرب، بقدر ما تزيد الأهالي إرهاقًا فوق إرهاق، وتفجعهم في كل يوم جديد...

إن ذلك المواطن البسيط، الذي كان بالأمس يرعى غنمه ويزرع أرضه وينام قرير العين في بيته الصغير، بات اليوم شبحًا يترنح بين خطوط النار لا يدري أين يتجه. فالمعارك تتقدم تارة وتتراجع أخرى، والأرض التي احترقت تحت وطأة القصف لا تزال ساحة صراع مفتوحة، من دون أن يطرأ على معادلاتها ما يبشر بقرب النهاية.

إن الجيش يتقدم في جبهة وينسحب من أخرى، والميليشيات تختفي هنا وتنبثق هناك، والنتيجة النهائية ذاتها كل صباح: قتيل، جريح، بيت منهدم، أو نازح يجر أذيال الخوف إلى وجهة مجهولة.

أما الحسم العسكري، ذلك الحلم الذي يكرره المسؤولون في خطبهم، فيبدو كسراب في صحراء قاحلة؛ يحسبه الظمآن ماءً...

لم تعد الحرب في هذا البلد صراعًا تقليديًا تحسمه معركة فاصلة أو خطة استراتيجية محكمة، بل تحولت إلى مستنقع يبتلع كل شيء. فقوات الدعم السريع، بكيانها الهجين، ليست جيشًا نظاميًا يمكن تطويقه أو هزيمته في ضربة واحدة؛ فهي تمتد في كل اتجاه وتتحرك في اتجاهات مختلفة. وفي المقابل، يمتلك الجيش الوطني قوة جوية وعتادًا ثقيلًا، لكنه لم يتمكن بعد من ترجمة هذه القوة إلى انتصار ميداني يقطع الطريق على المعاناة.

إن لكل طرف روايته ومبرراته، لكن الحقيقة الجامعة أن أرض المعركة تظل هي الضحية، والمدني هو الخاسر الأكبر في كل الأحوال.

ومع كل جولة قتال جديدة في كردفان أو غيرها، لا تزداد الأوضاع إلا تعقيدًا. فالاشتباك في المدن والقرى لا يخلف وراءه سوى أنقاض تروي وحكايات لا تُحصى من الألم، والمدني يدفع الثمن كاملًا في كل مرة، مع افتقاره التام إلى الغذاء والدواء بعد أن قطعت أمامه جميع الطرق وأغلقت في وجهه الأسواق.

إن استمرار هذه العمليات العسكرية دون أي بوادر لحل حقيقي هو إهدار للدم السوداني، وتبديد للجهد الوطني، وتجديد لمعاناة الناس يوميًا.

فالحرب لم تعد وسيلة لحل الصراع، بل تحولت إلى الصراع نفسه؛ ممتدًا بلا أفق، وكل يوم يمضي فيها هو يوم إضافي في عمر المأساة الإنسانية التي تهدم كل مقومات الحياة في كردفان والسودان بأكمله...

إن الحل ليس في معركة مقبلة، ولا في التقدم بضعة كيلومترات وتدفع ثمنها دماء جديدة، إن الحل يكمن في البحث الجاد عن مسار سياسي يوقف هذا النزيف، ويعيد الاعتبار لإنسان تحول إلى مجرد رقم في معادلة لا تفقه عنه شيئًا.

لن يُكتب النصر في كردفان بمداد البارود، بل بمداد العودة إلى البيوت والمزارع. فالمعركة التي لا تلوح في نهايتها بارقة أمل، ليست سوى احتراق يومي لمستقبل أمة تاهت بين وقع الأقدام وسقف الأماني. فالحسم العسكري مجرد سراب، والحقيقة الأقسى أن هذه الأرض المتشققة بالقذائف لن يجبر صدعها إلا منطق الدولة، ومسار سياسي يرد للإنسان كرامته قبل أرضه.

فلتتوقف الآلة، ولينطلق العقل. وإلا ستظل كردفان عنوانًا للوجع السوداني، وشاهدًا على أن أعتى الحروب لا تُقهر حين يغيب العدل، وأن السلام هو الغنيمة الوحيدة التي لا تفنى، ولا تستهلكها الرصاصة.

رحلة العسكري الأخيرة

السر السيد

ملخص

يتناول المقال رواية «رحلة العسكري الأخيرة» للكاتب جمال محمد إبراهيم، والتي تمزج بين التاريخ والخيال لرصد سيرة عائلة سودانية عبر أجيال متعاقبة، مستلهمة أحداثها من روايات شفاهية ووثائق تاريخية.

يوضح أن الرواية تتجاوز قصة العسكري سامي جوهر لتناقش قضايا أوسع، مثل الحروب التي شهدها السودان، والاسترقاق، والهوية، والتهميش، إلى جانب إسهامات شخصيات غُيبت عن السرد التاريخي الرسمي.

يشير الكاتب إلى أن الكاتب اعتمد تقنيات سردية متنوعة، من بينها اليوميات والرسائل والأرشيف وتعدد الرواة، ما أتاح الانتقال بين الخاص والعام، وربط المصير الشخصي بتاريخ السودان وتحولاته السياسية والاجتماعية.

يخلص الكاتب إلى أن الرواية تقدم قراءة نقدية للتاريخ السوداني، وتسلط الضوء على الجحود الذي طال بعض الشخصيات الوطنية، في عمل يجمع بين التوثيق والإبداع، ويطرح أسئلة حول الذاكرة والهوية والانتماء.

رواية (رحلة العسكري الأخيرة)؛ من تأليف الكاتب والمترجم والدبلوماسي الأستاذ جمال محمد إبراهيم. صدرت الرواية في العام 2013، ضمن سلسلة 100 كتاب في الثقافة السودانية، ولاية الخرطوم، و«كتاب الخرطوم الجديدة» الذي يصدر عن هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، وتقع في 143 صفحة من القطع المتوسط.

مدخل:

قبل الدخول في عوالم الرواية، سأتوقف عند الإهداء، وعند مقطع شعري للمتنبي أورده المؤلف.

جاء في الإهداء:

إلى روح والدي محمد الشقليني؛ رحل، والرواية من وحي لسانه.. وإلى مدينة «أبو سعد» وأهلها.

ليست تاريخاً، ولكنها رواية.

يقربنا هذا الإهداء من مصدر الرواية، مما يشير إلى اشتغال بحثي قام به الكاتب، سواء على مصادر مكتوبة أو شفاهية. ولعل هذا ما تنضح به الرواية، مما يفتح الباب أمام إمكان تصنيفها ضمن دائرة الرواية التسجيلية. كما أن الاسم الشقليني، وهو تحوير لاسم إحدى شخصيات الرواية المركزية، وهو أحمد الشقيلي أو ود الشقيلي، لم يأتِ اعتباطاً، وإنما جاء ليلعب دوراً في تقنية السرد، ونعني هنا المراوحة بين الواقعي والمتخيل، وبين التاريخ والخيال. ففي حقيقة الأمر، فإن الذي حكى الرواية وأحد أبطالها ما هما إلا شخصية واحدة: ود الشقيلي.

وكما أشرت، فقد استدعى المؤلف هذا المقطع الشعري للمتنبي:

وهل يشينك وقتٌ كنت فارسه
وكان غيرك فيه العاجز الضرع
من كان فوق محل الشمس موضعه
فليس يرفعه شيءٌ ولا يضع

فكما أحالنا الإهداء إلى بعض عوالم الرواية، فإن هذا المقطع الشعري جاء داعماً للمقولة الكلية للرواية، حسبما أرى، وهي ذم الجحود والنكران؛ الجحود والنكران بوصفهما سلوكاً وسم حياتنا السياسية والفكرية، ولم تنجُ منهما حتى مؤسساتنا الأكاديمية، والمؤسسات المعنية بالتوثيق.

عن الرواية:

يناير 1990

((سامي))، هذا هو اسمي. سامي جوهر. النقيب سامي جوهر.

هذه يومياتي؛ ضمّنتها ملاحظات لم أظن، حين بدأت تدوينها في دفاتري، أنها قد تتضمن شيئاً لافتاً؛ شيئاً قد يهم آخرين غيري. شيئاً قد يمتد ليشكل جزءاً من تاريخ بلدي؛ هذا الذي يحارب نفسه، ويتقاتل بنوه لعقود، لوّنت كل السنوات التي تلت نيله الاستقلال عام 1956.

إنه تاريخي الشخصي، ولكنه أيضاً تاريخ جدي «عبدالفضيل جوهر»).

الرواية، ص10

الرواية، في مستواها الظاهر، تتناول رحلة العسكري سامي جوهر الأخيرة، وهي هنا ترصد رحلة هذا العسكري أباً عن جد. وهي، إذ تفعل ذلك، يتبدى في مستواها الباطن السياق، أو السياقات العامة، لهذه الرحلة، وهي الحرب، أو فلنقل الاقتتال، منذ الأورطة السودانية، الجد الأكبر، إلى حملة الغزو التركي، الجد الثاني، إلى حركة 1924، الجد الأول المباشر، إلى حرب الجنوب، الحفيد.

هذه الرحلة، ببعديها الظاهر والباطن، وهي تتحرك على هذا الحبل الرفيع كلاعب السيرك، تلامس موضوعاً غاية في الحساسية، هو الاسترقاق، وعلاقة ذلك بالاستعمار بمختلف حقبه وأجندته. فالرواية، في حقيقتها، تلامس وضعية من يطلق عليهم البعض مصطلح المنبتين، وتعمل على كشف المآسي العامة التي تعرضوا لها عبر رصد أدوارهم السياسية

والعسكرية، والمآسي الخاصة التي يلعب العرق دوراً كبيراً في ترتيبها، كمسائل الحب والزواج والأبوة ونقاء النسب.

فالرواية، بما أنها رحلة، فهي بالضرورة تتحرك من وإلى، لكن ليس بالضرورة في خط مستقيم، وإنما في خطوط متعرجة تزاوج بين الخاص والعام.

في تقنية الحكي:

هيكلياً، تنبني الرواية على عناوين تبدأ بالرقم (1) وتنتهي بالرقم (16)، ومنها، على سبيل المثال: يوميات سامي جوهر، تاريخ جوهر الأكبر القديم، عبدالفرّاج بك في يوميات سامي جوهر، يوم تعرفنا على عبدالجبار، «التيرا» جبل الحلم القديم، رسالة أخرى من تلودي، مجلس العمدة، عطية الشامي، سقوط العمدة، وغيرها. وعبر هذه العناوين يتم التحول في طرائق الحكي.

فرواية رحلة العسكري الأخيرة تتأسس حكايتها من خلال يوميات سامي جوهر، أي الحفيد. وهذه اليوميات وجدت بحوزة الحفيد الآخر الموازي، وهو صديق الشقيلي. وهنا أشير إلى أن هذه اليوميات، التي تخص الحفيد سامي كما يظهر لنا، فإنها في العمق تخص جذوره وأصله ومصائرهم في سياق كلي يجمع بين الخاص، المصير الشخصي، والعام، المصير العام، الذي يعني التاريخ ووضعية السودان فيه سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

إذن، تشتغل هذه اليوميات، وفي سمت مأساوي، على مصير هذه العائلة المنبتة وتاريخها المنقوص في سياق التاريخ العام للوطن السوداني، ويتم كل هذا عبر تقنية الراوي وسلطته. مع الإشارة إلى أن هذه التقنية، وهذه السلطة، وإمعاناً في حضورها الفذ، تحايلت بما يمكن وصفه بالغموض الذي تفرضه تحولاتِها وتبادلها.

فعلى الرغم من أن هذه اليوميات يحكيها الحفيد، فإن هذه الطريقة الخفية في التبادل تجعلنا أمام أكثر من راوٍ؛ منهم الكاتب نفسه، الذي يتدخل كانسراب الشعاع، ثم الرسائل، والاستجواب، والأرشيف. ففي بعض المستويات يعلو صوت الحفيد، وفي بعضها تتسلم الرسائل، ونقصد رسائل عبدالفضيل، الحكي، وفي بعضها يحكي صديق الشقيلي، وفي بعضها، وعبر الاستجواب، يحكي عبدالجبار، الرجل العجوز الملم بتاريخ القرية، وتاريخ الشقيلي، وتاريخ آل جوهر، وذلك عبر الأسئلة التي يطرحها عليه سامي بحثاً عن جذوره.

ثم يأتي الأرشيف، الذي يتمثل هنا في غرفة عبدالفضيل، وما فيها من صور ورسومات وكتابات، وكذلك في الصورة الفوتوغرافية التي أُخذت لبعض ضباط الأورطة السودانية في المكسيك.

لكن ثمة لحظتين مهمتين شكلتا توالد هذا السرد المعقد والبسيط في آن واحد: الأولى سفر الحفيد سامي إلى الجنوب للمشاركة في الحرب الأهلية هناك، والثانية حب سامي لنجوى بت الشقيلي. الحب والحرب لحظتان استراتيجيتان لتوالد الحكي في هذه الرواية.

هذه التقنية، تقنية الراوي المتحول وآلياتها، الاستجواب، والرسائل، والأرشيف، وعبر أسلوب قاصد يزاوج بين التعبير المباشر الذي يفرضه سرد الحقائق، كالوقائع التاريخية والأحداث والوقائع السياسية التي حدثت هنا وهناك في مسيرة هذه الرحلة، وبين التعبير الشاعري، كما في الرسائل، وكما في مشهد اللحظة الحميمة بين سامي ونجوى، انبنت الحكاية الكلية، وهي الكشف عن ذلك التاريخ المنقوص لهذه العائلة، ولمن يطلق عليهم المنبتين بشكل عام، وأدوارهم، وكل هذا من خلال البحث في حكاية عبدالفضيل جوهر، أو عبدالفضيل الماظ، هذه الشخصية التي لعبت دوراً مهماً في مواجهة الاستعمار الإنجليزي من خلال جمعية اللواء الأبيض وثورة 1924، ومع ذلك جاء حضورها باهتاً في الكتابات التي اهتمت بالتاريخ السوداني، بل وفي كثير من الكتابات السياسية.

جاءت الرواية متماسكة البناء، وعبرت بشكل سلس ومشوق وهي تسرد هذه السيرة الممتدة. ولعل من علامات هذا التماسك: التقديم، والتأخير، والقفز، ثم العودة لسد الفراغات التي قد يراها أو يحس بها القارئ، وهو ما ينسجم مع تقنية اليوميات، وتقنية المشافهة، النهر الذي أبحرت فيه الرواية.

(تتداخل التواريخ في ذاكرتي، ولا أعرف متى بدأت شكوكي تقلقني حول جذور جدي «عبدالفضيل». هل بدأت حين اقتربت من «نجوى»، «نجوى بت الشقيلي»، وتوددت إليها وتوددت هي إلي؟ هل بدأت حين عرفت أن لجدي جوهر بك وثائق لم يكشف عنها؟ ماذا كتب جدي «عبدالفضيل» عن جده الكولونيل «محمد بك جوهر»، فبهرني تاريخه الغريب ومغامراته في البلاد الأمريكية، وحفزني لاستجلاء غوامضه).

الرواية، ص18.

تشيلسي يراهن على موهبة سودانية..

مهدي الجزولي يخطف الأنظار في أقوى دوري في العالم

ملخص

رغم أنه لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، نجح لاعب الوسط ذو الأصول السودانية مهدي الجزولي في أن يصبح أحد أكثر الأسماء تداولاً داخل نادي تشيلسي الإنجليزي، بعدما خطف الأنظار خلال فترة الإعداد للموسم الجديد تحت قيادة المدرب الإسباني تشابي ألونسو، الذي وصفه بأنه يمتلك «صفات نادرة لا تُرى كثيراً في لاعب بهذا العمر».

أفق جديد

ويحمل مهدي، المولود في مدينة سيدني الأسترالية، جذوراً سودانية من جهة والده بينما تنتمي والدته إلى أستراليا، الأمر الذي يجعله مؤهلاً لتمثيل أربعة منتخبات هي إنجلترا وأستراليا وفرنسا والسودان، رغم أنه يمثل حالياً منتخب إنجلترا تحت 17 عاماً.

ضم ألونسو اللاعب الشاب إلى قائمة تشيلسي في الجولة التحضيرية بأستراليا، ليصبح ثاني أصغر لاعب في بعثة الفريق الأول، وهو قرار يعكس حجم الثقة التي يحظى بها داخل النادي.

وأشاد المدرب الإسباني بقدراته قائلاً إن مهدي لاعب ديناميكي يمتلك جودة فنية عالية، ويجيد التمرير والمراوغة واللعب تحت الضغط، مؤكداً أن النادي سيعمل على تطوير موهبته لأنها تملك مستقبلاً كبيراً.

كما كشف ألونسو أنه فوجئ بمعرفة أن اللاعب ولد في سيدني، مشيراً إلى أن المنافسة الدولية على خدماته ستكون قوية في المستقبل.

يرى كثير من المتابعين في إنجلترا أن أسلوب لعب مهدي يذكّر بنجم ريال مدريد والمنتخب الإنجليزي جود بيلينغهام، بفضل قدرته على الجمع بين القوة البدنية والمهارة الفنية والحركة المستمرة في وسط الملعب.

كما شبّهته تقارير أخرى بالنجم الإنجليزي السابق ولاعب تشيلسي ماسون ماونت، نظراً لحيويته الكبيرة وقدرته على الربط بين الدفاع والهجوم.

بدأ مهدي رحلته مع أكاديمية تشيلسي وهو في السادسة من عمره، قبل أن يفرض نفسه بسرعة بين أبرز مواهب النادي.

وخلال الموسم الماضي أصبح:

- أصغر لاعب يبدأ أساسياً مع تشيلسي في دوري أبطال أوروبا للشباب.
- أصغر هداف للفريق في البطولة الأوروبية.
- لاعباً دائماً مع فريق تحت 21 عاماً رغم صغر سنه.
- أحد أبرز عناصر منتخب إنجلترا تحت 17 عاماً.

وسجل هدفاً لافتاً في مرمى أياكس، بعدما خاض أول مباراة أوروبية له أمام بنفيكا.

أدرك مسؤولو تشيلسي مبكراً قيمة اللاعب، خاصة مع اهتمام عدد من الأندية الفرنسية بالحصول على خدماته، لذلك تحرك النادي لتأمين مستقبله بعقد طويل الأمد، على أن يتم توقيع أول عقد احترافي رسمي فور بلوغه السابعة عشرة من عمره، وفقاً للوائح الاتحاد الإنجليزي.

ورغم أن مهدي يمثل منتخبات إنجلترا السنية حالياً، فإن أصوله السودانية تفتح الباب أمام احتمال تمثيله منتخب السودان مستقبلاً، وهو سيناريو يثير اهتمام جماهير الكرة السودانية التي تتابع باهتمام صعود أحد أبرز المواهب الصاعدة في أوروبا.

ومع استمرار تألقه داخل أكاديمية تشيلسي وإشادة تشابي ألونسو المتكررة بإمكاناته، يبدو أن اسم مهدي مرشح لأن يكون أحد نجوم كرة القدم الإنجليزية خلال السنوات المقبلة، وربما يصبح أول لاعب من أصول سودانية يفرض نفسه بقوة في تشكيلة أحد كبار الدوري الإنجليزي الممتاز.